جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

التغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية وأثرها في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980 – 2001)

فايز لطفي حسن حبايبة

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في الاقتصاد قسم الاقتصاد

جامعة مؤتة، 2004م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤته

عمادة الدراسات العليا

إجازة رسائل جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب فايز لطفي حسن حبايبة والموسومة بـ:

" التغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية واثرها في النمو الاقتصادي للاقتصاد الاردني خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠١)".

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد .

القسم : الاقتصاد

الاسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د. محمد صالح القريشي		٢٠٠٤/٤/١٢	مشرفا
د. سعيد الطراونة		٢٠٠٤/٤/١٢	عضوا
د. سعود الطيب		٢٠٠٤/٤/١٢	عضوا
د. بشير الزعبي		٢٠٠٤/٤/١٢	عضوا

عميد الدراسات العليا

د.ذياب البداينـــــة

الإهداء

إلى أبي وأمي أهدي إليهم ثمرة عطائهم التي زرعوها بأيديهم.

فايز لطفي حسن حبايبة

شكر وتقدير

امتثالا وعرفانا بالجميل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الأستاذالدكتور محمـــد صالح تركي القريشي، الذي أشرف على كتابة هذا البحث ومنحني من جهده ووقـــتة الشـــئ الكثير، وأمدني بنصائحة وعلمه مما كان له الأثر الجيد والكثير في كتابة هذا البحث.

كمـــا أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور سعيد الطراونه والدكتور سعود الطيب والدكتور بشير الزعبي، لما أبدوه من اهتمام كبير لإخراج هذه الدراسة بالشكل الجيد، والملاحظات القيمة والعظيمة لأفاد هذه الدراسة.

وأتقـــدم بخالص الشكر للدكتور سعيد الطراونة رئيس قسم الإقتصاد للجهود الطيبة التي بذلها إتجاهي.

وأقـــدم شـــكري لمـــن كـــان لـــي شرف تلقي معلوماتهم أو الذين حضيت بتوجـــيهاتهم عبـــر مخـــتلف المراحل الدراسية، وأقدم خالص شكري لخالي الأستاذ حســـين سعيد نصر للجهود التي بذلها تجاهي، وأقدم شكري لزملائي لما حضيت به من أخوة صادقة اتجاهي.

كمـــا أقـــدم شكري للعاملين في مكتبة دائرة الإحصاءات العامة، وبصورة خاصة القسم الصناعي ممثلاً بالأستاذ نمر غربية للجهود الطيبة التي بذلها اتجاهي، كـــذلك للعاملـــين في مكتبة الجامعة الأردنية للمساعدة آللا محدودة التي تلقيتها منهم وفقهم الله لما فية الخير.

ولـــوالدي وأخوتي الشكر والثناء للدعم والمساعدة آللا محدودة التي تلقيتها منهم فجزاهم الله عني كل خير، وأقدم شكري وتقديري الى من كانت عوناً لي وخير من تحملت الكثير خلال إعداد هذا البحث وعذراً لمن فاتني ذكره.

فايز لطفي حسن حبايبة

فهرس المحتويات

الملخص

التغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية وأثرها في النمو الاقتصادي للاقتصاد الأردني خلال الفترة(1980-2001)

فايز لطفي حسن حبايبة

جامعة مؤتة، 2004

تناولت هذه الدراسة موضوع التغيير الهيكلي في قطاع الصناعة التحويلية وأثره في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1980-2001، هادفة إلى دراسة التغييرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية الأردني، والقاء الضوء على مفهوم الهيكلية من خلال التطرق إلى وجهة نظر المدرسة الهيكلية في التنمية الاقتصادية، فضلا عن دراسة مدى تأثير ذلك التغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد الأردني للفترة 1980-2001.

وقد أعتمدت الدراسة منهج العمل التجريبي الذي يستند إلى الإطار النظري باستخدام النموذج الاقتصادي القياسي، حيث تم أعتماد نماذج الانحدار المتعدد في تقدير المعلمات للمتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية .

كما توصلت الدراسة إلى أن سياسات التصنيع لم تؤد إلى حدوث تغييرات هيكلية جوهرية في هيكل قطاع الصناعة التحويلية الأردني، على الرغم من كل التطور الذي حصل في هذا القطاع، حيث لا زال قطاع قطاع الصناعة التحويلية الاستهلاكية والوسيطة يسهمان بنسبة كبيرة في القيمة المضافة المتحققة في هذا القطاع، مع استمرار الانخفاض أو المحافظة على نفس نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الرأسمالية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الأردني، وبالتالي عدم مقدرة هذا القطاع على توفير مستلزمات الإنتاج من مكائن ومعدات لازمة لسد احتياجات عملية التنمية الاقتصادية واستمرار اعتماد الاقتصاد الأردني على الأسواق الخارجية لتوفير هذه الاحتياجات مما يجعله منكشفاً ويشدد التبعية للخارج في هذا المجال.

ABSTRACT

THE Structural Change in the Convertible Industry and Its Impact on the Economical Growth and Economy of Jordan During the Period (1980-2001).

Fayez Lutfi Hasan Habaybeh

Mu'ta University, 2004.

This study examined the structural change in the convertible industries sector, and its impacts on the economical growth in Jordan during the period (1980-2001). It aimed at studying the structural changes in the convertible industries in Jordan, and focusing on the concept of structuralism through reference to structural school point of view on the economical development. Further I studied the impact of that structural change of convertible industry on the increase of the rates of the economical growth and economy of Jordan during the period (1980-2001). In order that the study achieves its objectives, it had been divided into four chapters, in addition to the introduction, abstract, conclusion and recommendations.

The study followed the experimental work method, which is based on the theoretical framework by the use of the standard economical patterns. The multiple slope patterns were followed in assessing the data of the independent data of the variables, using the minor, regular squares approach. The relationship between the structural changes of the convertible industries sector was assessed and analyzed. It was represented by the variables of the contribution rate of the consumer convertible industries in the gross national product(GNP), evaluated at fixed prices, being a dependent variable. Then I tested the effect of the independent variables on the dependent one; thereafter, tested the standard economical pattern that is consistent with the established economical and statistical theories, so as to achieve the objectives and hypothesis of the study. It also aimde at raising the educational and professional levels of the workers in the industrial sector, directing and promoting investment to the pioneer activities of the industrial sector, and activating the joint Arab work in this field.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

نظـــراً لمـــا تمـــتاز بـــه أغلـــب اقتصادات الدول النامية بالثنائية القطاعية (والمقصـــود هـــنا هـــو استمرار تعايش قطاع حديث (القطاع الصناعي) مع قطاع تقلـــيدي (القطاع الزراعي) في إطار اقتصاد محلي للدول النامية، فضلاً عن ضعف التـــرابط والـــتكامل بين القطاعات الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى ضعف معدلات الـــنمو علـــى المســـتوى الكلي للاقتصاد الوطني. وتدل التجارب الاقتصادية للدول المـــتقدمة أن القضـــاء علـــى التخلف الاقتصادي يتطلب قبل كل شيء تنويع الهيكل الاقتصـــادي، ويعـــد التصنيع (الصناعة) أساساً لهذا التغيير من أجل تحقيق التنمية. حـــيث يعد القطاع الصناعي الذي (يتكون من قطاع الصناعة الاستخراجية، وقطاع الصـــناعة التحويلـــية، وقطاع إنتاج الطاقة) من أهم القطاعات الاقتصادية باعتباره المقياس والمؤشر الأساس لتطور الدول أو تخلفها.

وضـــمن إطـــار القطاع الصناعي يعد قطاع الصناعة التحويلية الركيزة الأساسية للتصـــنيع والمعيار الرئيس للتطور الصناعي، لأنه المحرك الأساسي لزيادة معدلات نمو الـــدخل القومـــي، وأساس عملية النمو والتنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تطور الهـــيكل الإنتاجـــي فـــي الاقتصـــاد القومي، ومثال على ذلك ما حققته (تايلند) من خلال اعـــتمادها استراتيجية إحلال الصادرات الصناعية خلال الفترة (1973 – 1985) حيث حققت معدل نمـــو فـــي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفتـــرة (1952 – 1965) مقداره (6.1 %) ارتفعت إلى (7.4 %) خلال الفترة (1965– 1985) وذلك من خلال تصديرها للمنتجات التقليدية كثيفة العمل كالمنسوجات والملابس والمنتجات الغذائية، نظراً لما تمتاز به من خاصية انخفاض الأجور وتوفر العمالة الماهرة، مما مكنها من تحقيق تغييرات في هياكلها الإقتصادية(قابل،1988).

ونظرًا الدور الفعال الذي يلعبه قطاع الصناعة التحويلية في دفع عجلة التنمية الاقتصـــادية في الدول النامية بشكل عام، وعلى التنمية الاقتصادية في الأردن بشكل خـــاص، لذا فقد تم اختيار هذا الموضوع الذي سيتم التركيز فيه على "أثر التغيير الهيكلي

فـي الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980 – 2001)".

2.1 مشكلة الدراسة وأهميتها:

تـتلخص أهمية الدراسة من خلال مسألة أساسية تتمثل في أن التغيير الهيكلي يعـد ضرورة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكنتيجة لضعف القاعدة الصناعية ضـمن ظـروف الدول النامية. تبرز أهمية دراسة وتقدير العلاقات الهيكلية للقطاع الصناعي، وما حققته في مجال قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة الزمنية (1980 – 2001).

نظـراً لضـعف القاعـدة الصـناعية والثنائية الاقتصادية، وضعف الترابط والتكامل بين القطاعات الاقتصادية التي تتصف بها اقتصادات غالبية الدول النامية، الأمـر الـذي ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل متفاوت حسـب ظروف كل دولة. وعلى الرغم من اختلاف الاستراتيجيات الصناعية المتبعة مـن قبل هذه الدول لتحقيق هدف النمو والتنمية الاقتصادية، فإن التركيز على قطاع الصـناعة التحويلـية ضـمن اطار القطاع الصناعي من شأنه أن يساعد في تحقيق التغييرات الهيكلية الاعتيادية (أن تكون مساهمة الصناعات الرأسمالية تحتل المرتبة الأولى من بين الصناعات الأخرى) و يساعد في التخفيف من الثنائية الاقتصادية أو تحقـيق التغييـرات الهيكلية في اقتصادات تلك الدول. وذلك كان السبب الرئيس في اختيار دراسة هذه المشكلة وأبعادها الاقتصادية وبخاصة التنموية.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. دراسـة التغييـرات الهيكلية في قطاع الصناعية التحويلية الأردني، وإلقاء الضـوء علـى مفهـوم الهيكلية من خلال التطرق إلى وجهة نظر المدرسة الهيكلية في التنمية الاقتصادية.

2. دراسة مدى تأثير ذلك التغيير الهيكلي في الصناعة التحويلية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد الأردني خلال سنوات الدراسة (1980 – 2001).

4.1 فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على الآتي:

"إن التغيير في هيكل الصناعة التحويلية قد أثر إيجابياً في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980 – 2001).

5.1 منهجية الدراسة قيد البحث:

تعتمد هذه الدراسة على منهج الربط بين التحليل الاقتصادي القياسي (التجريبي) والتحليل النظري المستند إلى الأسس النظرية في علم الاقتصاد، وهذا بالضرورة يعني استخدام الأدوات الرياضية والإحصائية والاقتصادية في عملية تقديرات النماذج التي سوف تستخدم في هذه الدراسة.

6.1 نموذج الدراسة قيد البحث:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الاقتصادي القياسي التحليلي بأعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير نماذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Models)، وذلك لإظهار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النموذج القياسي المستخدم، ثم اختيار النموذج الذي يتفق والمعايير الاقتصادية والقياسية المعروفة.

ومن الدوال والنماذج الخطية التي سيتم تقديرها:

$$Y = F(X1, X2, X3)$$

حيث أن الصيغة الخطية للنموذج المراد تقديره تأخذ الشكل الآتي:

$$Yt = B_0 + B_1X_1t + B_2X_2t + B_3X_3t + Uit$$

حيث أن:

Yt = اجمالي قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

B_i = معلمات النموذج المطلوب تقديرها (Coefficients) حيث I = 1 , 2 , 3

U_i = المتغير العشوائي.

X_{1t} = اجمالي قيمة انتاج الصناعات الاستهلاكية التحويلية.

X_{2t}= اجمالي قيمة انتاج الصناعات الوسيطة التحويلية.

X_{3t} = اجمالي قيمة انتاج الصناعات الرأسمالية (الإنتاجية) التحويلية.

حيث أن:

1- الصناعات الاستهلاكية التحويلية تضم: المواد الغذائية، المشروبات، التبغ، المنسوجات والملابس، صناعات جلدية، منتجات الخشب عدا الأثاث.

2- الصناعات الوسيطة التحويلية تضم: الورق والطباعة والنشر، وصناعة المنتجات الكيماوية، تكرير النفط، منتجات المطاط والبلاستيك، منتجات خامات تعدينية غير معدنية.

3- الصناعات الرأسمالية (الإنتاجية) التحويلية تضم: صناعات معدنية أساسية، منتجات معدنية عدا المكائن والمعدات، الأجهزة الكهربائية ومعدات النقل، معدات علمية ومهنية، منتجات معدنية مكائن ومعدات.

7.1 مصادر البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مفهوم الهيكل الاقتصادي والتغييرات الهيكلية:

وردت عدة تعريفات للهيكل الاقتصادي منها تعريف الاقتصادي (F.Pero) حيث عــرف الهيكل الاقتصادي على أنه مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تميز كيان اقتصادي في زمان ومكان معينين (ولعلو ، 1981).

بيــنما عــرف الاقتصادي (Syrqain) الهيكل الاقتصادي بأنه الأهمية النسبية للقطاعـــات فـــي الاقتصـــاد (المحجــوب، 1966)، وقـــد عـــرف الاقتصـــادي (WallaceC.Petersou) الهــيكل الاقتصـــادي بأنه يشير إلى المنشأ القطاعي للدخل القومي وصفة التوزيع الوظيفي لليد العاملة (ولاس، 1968) أما بالنسبة لــ(A.Marshall) فيــرى أن مفهوم الهيكل الاقتصادي يرتبط بالوقت، لذا فإن الدراسات الهيكلية ينبغي أن تهتم بنسب العناصر المكونة للكيان الاقتصادي والعلاقة بينهما في إطار حركي، أي في إطار تحول هذه النسب وهذه العلاقات (ولعلو، 1981).

وقــد عرف (لطفي) الهيكل الاقتصادي لمجتمع معين بأنه طريقة تكوين ذلك المجتمع من وجهة النظر الاقتصادية، أي الأهمية النسبية لكل قطاع وطريقة ارتباط النشـــاطات المخـــتلفة ببعضـــها، أي هـــو الإطـــار الذي يمارس في نطاقه النشاط الاقتصـــادي للمجـــتمع (لطفــي، 1972). كمـــا أن الاقتصادية (زهران) ترى أن الهيكل الاقتصـــادي هو مجموعة من النسب والعلاقات، تمثل في نهاية الأمر الصورة الكلية لخصـــائص ونوعـــية الاقتصاد، فضلاً عن أنها تعكس وبدقة إمكاناته العقلية ودرجة التقدم أو التخلف التي هو عليها، ويعبر عن النسب عادة بالمعاملات مثل نسبة الناتج الصـــناعي إلـــى المحلـــي الإجمالي، وعدد العاملين في كل قطاع إلى إجمالي عدد العاملين (زهران، 1978).

وهنا يشير (الحبيب) إلى أن التغيير الهيكلي هو ذلك التغيير المطلوب أحداثه فـــي الهيكل الاقتصادي للدول النامية الذي يعني تغييرات جذرية في العلاقات القائمة فـــي اقتصـــادات هـــذه الدول، فنسبة العاملين في القطاعات المختلفة ونسبة مساهمة

القطاعـــات المخـــتلفة فـــي تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا بد أن يتم فيها تغييرات جذرية تعبر عن التنمية كما أن نسب مزج عوامل الإنتاج المختلفة كاستخدام عنصر رأس المـــال مـــع عنصري العمل والموارد الطبيعية تتحدد أيضاً في مرحلة التنمية التي يصل إليها المجتمع، ولا بد لهذه النسب أن تتغير بانتقال الدولة من مرحلة نمو إلى مرحلة أخرى من مراحل التنمية (الحبيب، 1985).

وفي سياق الهيكلية لا بد من التمييز بين كلاً من التغيير الهيكلي (Structural Change) ، والتحول الهيكلي (Structural transformation) حيث أن:

التغييـــر الهيكلـــي (Structural Change) : يتمـــثل بـــتعديل الأهمـــية النسبية للقطاعـــات فـــي الاقتصـــاد، أي يشمل تغييرات كمية ونوعية في النسب والعلاقات المكـــونة للهيكل الاقتصادي فالجانب الأول (التغيير الكمي) يتضمن تغييراً في نسب وعلاقـــات المتغيـــرات الاقتصـــادية الأساســـية كالاستثمار والاستهلاك والاستيراد والتصـــدير فـــي الـــناتج المحلي والإجمالي، كما يتضمن تغييراً في نسب توزيع قوة العمـــل حســـب القطاعات، وتغييراً في هيكل الإيراد الحكومي والإنفاق على التعليم والصحة، فضلاً عن التغييرات الديموغرافية والاجتماعية.

أمـــا الجانـــب الثانـــي (التغييـــر النوعـــي) فيتضمن تغييراً وظيفياً في أداء النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة تخصيص الموارد والارتقاء بمستوى الكفاءة النوعية لعناصر الإنتاج.

أمـــا مفهوم التحول الهيكلي (Structural Transformation) يتضمن تنمية طاقة الاقتصاد بحيث يتمكن من استغلال كامل طاقاته الممكنة ضمن الحدود الوطنية، كما يشـــمل الـــتحول الهيكلي استمرار لعملية إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المخـــتلفة مـــع التغييرات في تركيب الطلب كلما ارتفع الدخل الفردي، كما يتضمن الـــتحول الهيكلـــي تكوين روابط بين الأجزاء المختلفة لهيكل الإنتاج المحلي بحيث تصـــبح الصناعات المحلية أكثر تداخلاً مع بعضها البعض، ويتم التحول من القطاع الأولـــي إلـــى القطاع الثانوي من حيث الأهمية النسبية لقوة العمل والاستثمار فضلاً عن الإنتاج (William, 1965) ، وعلى نحو عام فالتحول الهيكلي يمكن أن يعبر عنه على أنه تغييراً هيكاياً مضافاً إليه نمواً اقتصادياً.

2.2وجهة النظر الهيكلية في التنمية الاقتصادية:

مــن المعــروف أن القــوى الاقتصادية لا تعمل كالقوى الطبيعية لأنها تحكم بالإطار السياسي والاجتماعي والثقافي في الدول المعنية، وأن التنمية الاقتصادية هي عملــية حــركية مــندفعة إلى الأمام متضمنة عنصر الزمن، تعمل عدة قوى رئيسة ضــمنها وتــدفعها إلى نتائج معينة وهي بذلك أشمل من النمو الاقتصادي. أي هي العملــية التــي تضــمن دفع المتغيرات الاقتصادية باتجاه أهداف معينة لفترة طويلة تتمــثل بالنمو المتصاعد لمعدلات الإنتاجية، المعتمدة أصلاً على التنامي في معدلات الاستثمار المنتج لموارد المجتمع، المادية والبشرية (Flammany, 1972) .

وقــد عــرف (Kindleberge) التنمــية الاقتصادية على أنها الجهود الهادفة لتحقــيق الــزيادة فــي الإنتاج عن طريق إحداث تغييرات هيكلية شاملة في الكيان الإنتاجــي وفــي الأساليب الفنية للإنتاج وأوضاعه التنظيمية، فضلاً عن تغيير نمط توزيع الاستخدامات المختلفة للموارد على مختلف القطاعات الإنتاجية(Kindleberger, 1977)

ويتضح مما سبق، أن عملية التنمية الاقتصادية تستلزم إحداث تغييراً جوهرياً (كمــياً، ونوعــياً)، في النسب والعلاقات المكونة للهيكل الاقتصادي، فالجانب الأول (الجانــب الكمــي) يتضــمن إحــداث تغيير في التركيب الهيكلي للاقتصاد بإحداث تغييرات في نسب وعلاقات المتغيرات الاقتصادية الأساسية كالاستثمار والاستهلاك والاســتيراد، وكــذلك في نسب تكوين البناء للإنتاج من حيث توزيع الأهمية النسبية للقطاعــات المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب توزيع قوة العمل، وينطوي هذا الجانب من التغييرات الهيكلية على تعزيز الطاقة الإنتاجية بزيادة حجم عــوامل الإنــتاج من رؤوس أموال وموارد طبيعية وقوى عاملة. ولعل أهم صور التغييــر الهيكلــي في البناء الإنتاجي في الدول النامية تتمثل بتعديل الأهمية النسبية لقطاعــات الإنــتاج الرئيسية وبشكل أكبر من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وفي استيعاب الأيدي العاملة الفائضة عن حاجة القطاع الزراعي.

أما الجانب الثاني (الجانب النوعي) فيتضمن تغييراً وظيفياً في أداء النشاط الاقتصادي عن طريق ترشيد استخدام الموارد والارتقاء بمستوى الكفاءة النوعية لعوامل الإنتاج، فضلاً عن تحقيق التناسق الممكن بين عوامل الإنتاج المختلفة كي لا

تبدد الطاقات الكامنة في بعض العناصر المتاحة بسبب ندرة البعض الآخر من العناصر. كما ويتضمن التغيير الهيكلي في الأداء العمل على تحقيق المرونة في عرض عوامل الإنتاج وبما يكفل الارتقاء بمستوى تشغيلها، ولاشك فإن السبيل لرفع الكفاءة الإنتاجية إنما يتم عن طريق تحقيق التصنيع الذي يعد المسار الرئيس للتنمية الصناعية ومن التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي تمتاز أغلبها باختلال في هيكلها الاقتصادي والذي يتجسد بالثنائية التي تشمل هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك وهيكل التبادل وهيكل قوة العمل، لذا نجد أن اقتصاديات هذه الدول النامية تتصف بانخفاض الكفاءة في توجيه الموارد المتاحة لها (الطائي، 1983).

إن نمـــاذج التغييـــر الهيكلي تركز على تحليل خصائص الهياكل الاقتصادية بوصـــفها متغيراً مستقلاً، وتشمل على طبيعة الطلب على السلع والخدمات، والتغيير الهيكلـــي فـــي ذلك الطلب، وكذلك التغيير في هيكل قوة العمل إلى جانب التغيير في هـــيكل الإنـــتاج فضلاً عن التغيير في هيكل الإيراد الحكومي وكذلك هيكل التجارة الخارجـــية وهيكل التعليم وأخيراً فإن التغييرات الهيكلية تتضمن تغييرات ديمغرافية واجتماعية وسياسية (Chenery. 1980).

وتشـــير نمـــاذج التغييـــر الهيكلي إلى أن هيكل الإنتاج وقوة العمل والتجارة الخارجية والطلب هي مفاتيح فهم عملية التنمية الاقتصادية، حيث أن التغيير الهيكلي للطلب يمكن أن يفسره قانون Engel في حين التغييرات الهيكلية الأخرى يعبر عنها بـــنماذج الاقتصاد الثنائي، ومن القطاعات التي يمكن تشخيصها في نماذج الاقتصاد الثنائـــي هما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي أو ربما الصناعي المدعوم خارجياً والمعدة منتجاته للتصدير (Kindleberger, 1977) .

ومـــن الجدير ذكره في هذا الصدد، إن التصنيع يقود إلى التنويع الاقتصادي وإقامة نشاطات صناعية متنوعة وكفؤة سيكون لها القدرة على تعويض التقلبات في العوائد الخارجية للسلع المصدرة، فضلاً على قدرتها على خلق عوائد لأعداد كبيرة مـــن العاملين الذين يمكن تشغيلهم في هذه النشاطات الصناعية العديدة وسيمكن ذلك الاقتصـــاد المتنوع من الحصول على إيرادات حكومية أكبر وبالتالي إعطاءها حرية أكثر في الإنفاق على الخدمات الأساسية خاصة في مجال تحسين المواصلات حيث

أن هــذا النمط من الخدمات يمكن الدول المعنية من تقوية اقتصاداتها وبالتالي تسهيل الانتقالات بين النشاطات المختلفة والمتباعدة.

حيث عرفت لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO) التصنيع بأنه هو عملية التنمية الاقتصادية والتي تؤدي إلى استغلال الموارد المحلية باستخدام الوسائل التكنولوجية المعاصرة، بهدف تنويع الإنتاج المحلي وإنتاج السلع والإنتاجية، بما يحقق معدلات نمو مرتفعة ويسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي(قابل، 1988) .

ومــن هــنا فــإن التصنيع يعد المحرك الأساس للنمو، وجوهر عملية التنمية الاقتصادية، حيث تؤدي الصناعة إلى نمو قطاعات الاقتصاد القومي من خلال قوى التــرابط الأمامــية والخلفــية، حــيث أن الاستثمار في صناعة معينة يخلق فرصاً استثمارية جديدة في صناعات أخرى، حيث تستخدم الصناعة مدخلات إنتاجية لإنتاج ســلع معينة، والتي تكون هي الأخرى مدخلات إنتاجية لصناعات أخرى. كما يساهم الإنــتاج الصــناعي في توفير جزء من الطلب على المنتجات الصناعية مما يخفف العــبء علــى مــوارد الدولة من النقد الأجنبي، فضلاً عن الحد من مشكلة البطالة وتطوير وسائل الإنتاج من خلال اكتساب المهارات الفنية.

لــذا يعد القطاع الصناعي بعامة، وقطاع الصناعة التحويلية بخاصة ذا أهمية بالغــة فــي الــبلدان النامية لأنهما يشكلان ركيزة أساسية لعملية التقدم الاقتصادي والاجتماعــي في تلك الدول، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل القومي والحد من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه البلدان (عبد الكريم و خالد حمدون، 1997).

أما مفهوم الصناعة فينصرف إلى المعاني الآتية (قابل، 1988) :

1- المعنــى الأول حــيث يقصــد بالصــناعة أنها العمليات التي يقوم بها الإنسان مســتخدماً نــوعاً من الآلات والأجهزة، ومعتمداً على نوع من الطاقة أو الوقود لإنتاج مواد جديدة تستجيب لمتطلبات الإنسان بشكل أكبر من المواد الأولى التي استخدمت في صنعها

2- المعنــى الثانــي وهــو مســتمد من النظرية الاقتصادية، حيث ينصرف مفهوم الصــناعة إلــى نشاط مجموعة من الوحدات أو الشركات المملوكة للأفراد أو

القطاع العام أو التعاوني، والتي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة لإنتاج مجموعة من المنتجات اللازمة لسد حاجات المجتمع.

ويندرج تحت النشاط الصناعي عدة مفاهيم حسب تطوره وتنوع اتجاهاته وهي (البزايعه، 1993) :

1- النشاط الذي يقوم على استخراج المواد الأولية من مكامنها أو تقطيع الصخور ويدعى بالصناعة الاستخراجية أو التعدينية (وهو خارج نطاق هذه الدراسة)

2- النشاط الذي يقوم على تحويل المواد الأولية من حالة إلى أخرى، لتكون أكثر استجابة لمتطلبات الإنسان ويدعى بالصناعة التحويلية (وهو محور هذه الدراسة) .

3- النشاط الذي يقوم على إنتاج الطاقة الكهربائية من أحد مصادر الوقود كالفحم والنفط والغاز الطبيعي أو من المساقط المائية وهو يسمى بصناعة إنتاج الطاقة (وهو خارج نطاق هذه الدراسة) .

3.2 مفهوم التنمية الصناعية وعلاقتها بالنمو والتنمية الاقتصادية:

يشير مفهوم النمو الاقتصادي (Economic Growth) إلى ارتفاع مستوى الدخل القومي الحقيقي خلال الزمن، أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الإنتاج القومي خلال فترة زمنية معينة. فعندما يزيد حجم الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما، وبأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي(النجفي والقريشي،1988).

أما مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic Development) فتشمل أكثر من ذلك، حيث أنها تتضمن تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، فضلاً عن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي وأهم تغييرين أساسيين في الهيكل الاقتصادي، هما ارتفاع إسهام الصناعة في الإنتاج القومي، وتزايد عدد سكان المدن عن سكان الريف، والعنصر الثالث في التنمية الاقتصادية التي تنتج هو أن يكون للمواطنين النصيب الأكبر في الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية التي تنتج عنها تلك التغييرات الهيكلية، ويمكن مشاركة الأجانب في ذلك ولكن لا يمكن أن يقوموا بالعملية برمتها (منصور، 1995).

أما مفهوم التنمية الصناعية (Industrial Development) فتعرف على أنها ذلك الجهد المخطط لإنشاء وتكوين بنية الصناعات المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة

حجم الإنتاج الصناعي، وذلك باستخدام حجم متزايد من المدخلات الإنتاجية وخاصة عنصـــر العمل مما يؤدي إلى تخفيف مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول المتخلفة، كما تـــؤدي حـــركة التصـــنيع المتســـارعة إلـــى التأثير في قوى ومدخلات الإنتاج ومستوى التكنولوجـــيا الســـائدة، ممـــا يـــؤدي إلـــى تقـــدم المجـــتمع علـــى المستوى الاقتصادي والاجتماعي(تابل، 1988) .

أما النمو الصناعي (Industrial Growth) فيقصد به الزيادة الكمية المتحققة فـــي مقـــدار الإنتاج، أو قيمته الناتجة عن العمليات الصناعية إما بحصول زيادة في العـــوامل المشـــتركة في العملية الإنتاجية أو في رفع كفاءتها. ويعبر بعض الباحثين عـــن الـــنمو الصـــناعي، بأنه الزيادة الكمية في المنتج (output) بالنسبة إلى وحدة المســـتخدم (Input) فـــي حـــين تعمل التنمية الصناعية على زيادة الإنتاج وتنويعه وتطوير الآلية المستخدمة في مختلف القطاعات الاقتصادية باعتبارها عملية مخططة ومستمرة لزيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة بين مختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي. وبعبارة أخرى، فإن هدف التنمية الصناعية هو إجراء تغيير في القطاع الصـــناعي للاقتصاد الوطني من خلال تطوير وإنتاج الخامات المعدنية، أو الأولية وبناء قاعدة ملائمة لإنتاج الطاقة (الهزايمة، 1993) .

ولغايات بيان أثر دور القطاع الصناعي بصورة عامة، وقطاع الصناعة التحويلية بصـــورة خاصة في دفع عجلة النمو والتنمية الإقتصادية . فأنه سوف يتم أستعراض أهم التغييرات الهيكلية في الهيكل الإقتصادي الناتجة عن التطور في قطاع الصناعة التحويلية وأثرها في النمو والتنمية الإقتصادية وهي كالآتي :

التغيير في هيكل الطلب المحلي لقطاع الصناعة التحويلية وأثره في النمو والتنمية الإقتصادية:

تعتمد مرونة الطلب الدخلية على السلع المختلفة على مستوى الدخل ، فعندما يؤدي التصنيع بعامة والصناعة التحويلية بخاصة إلى زيادة مباشرة في الدخل، وفق قانـــون (Engel) الـــذي مفـــاده أن هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل وسلوك المســـتهلك ودوره فـــي تحقيق التغييرات في هيكل الطلب المحلي، حيث أن تركيبة الطلـــب للأســـر ذوات الـــدخل المـــرتفع يخـــتلف عما هو في الأسر ذوات الدخل المـــنخفض؛ يعنـــي ذلك أن الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي ستكون متناقصة في

الطلب على السلع الغذائية، مما يؤدي الى إحداث تغييرات في هيكل الطلب الإستهلاكي حيث أن جزءآ من الزيادة في الدخل ستتجة نحو السلع غير الغذائية ومنها السلع الصناعية، ومن ناحية أخرى فأن إرتفاع مستويات الدخل سيرافقها إرتفاع في الإيرادات الحكومية التي يتبعها طلب أكبر للخدمات الحكومية، وأن الأرتفاع في مستويات الدخل هو ناتج عن إتساع نطاق التصنيع؛ أي أن هناك علاقة طردية بين التصنيع بعامة والصناعة التحويلية بخاصة والإستهلاك الحكومي، فضلاً عن أن هيكل الإستثمار المحلي الإجمالي يتأثر بمستوى التصنيع وأن هذا التأثير للتصنيع في هيكل الإستثمار يعتمد على إستراتيجية التصنيع المعتمدة، ففي المراحل الاولى لتنفيذ إستراتيجية إحلال الإستيرادات الصناعية فأن الإستثمارات ستتركز في الوحدات الصناعية المخصصة لإنتاج السلع الإستهلاكية، ومن ثم تتجة الإستثمارات نحو التركيز في الصناعات المخصصة لإنتاج السلع الوسيطة، ومن ثم في وحدات إنتاج السلع الرأسمالية، وذلك لما تمتاز به الصناعات التحويلية من روابط في قطاع الصناعة التحويلية ذاتها بين فروعها ومع بقية قطاعات الإقتصاد الوطني .

أما بالنسبة لأثر الصناعة التحويلية في هيكل الطلب الخاص فأنها كما ذكرنا تقود الى إرتفاع مستويات الدخل الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغيير في هيكل الطلب الخاص، وذلك من خلال الإنتقال من السلع الضرورية بأتجاة السلع الترفيهية و الكمالية، فضلاًعن إرتفاع نسبة الإنفاق من الدخل على السلع الإستهلاكية المعمرة كالاثاث وغيرها (النجفي والقريشي،1988). فضلا" عن دراسة التغييرات الهيكلية في كلا" من هيكل العمل وهيكل الإنتاج والتجارة الخارجية والقيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية وأثرها في النمو والتنمية الإقتصادية، كما سيتم توضيحه في الفصل القادم .

4.2 الدراسات السابقة:

حيث تطرقت بعض الدارسات لواقع القطاع الصناعي في الأردن بعامة، وقطاع الصناعية التحويلية على نحو خاص والقضايا المتعلقة بهذا القطاع ومن أبرز هذه الدراسات:

1- دراسةColman & Nixson ، (1988): حيث أوضحا أن النمو الاقتصادي يرتبط بشكل ثابت مع انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً

عن الزيادة الثابتة في حصة القطاع الصناعي، وتناول الباحثان ثلاثة مجموعات مـــن الـــدول النامـــية صنفت طبقآ لمتوسط دخل الفرد، وأتضح هناك أختلافات جوهـــريه بـــين الاقطار للمجموعات المختلفه بالنسبة لحصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وأن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي هي أكبـــر للأقطـــار الناميه ذات متوسط الدخل المرتفع، فضلاً عن أختلاف الأهميه النســبيه للفـــروع داخل القطاع الواحد ولا سيما القطاع الصناعي، أي التركيب الهيكلـــي للقطـــاع الصناعي، يعني ذلك أن الانتاج يرتكز في السلع الاستهلاكية غيـــر المعمـــره والتي تبقى هي المجموعة المسيطره. اما فيما يتعلق بهيكل قوة العمـــل أتضح أن نسبة قوة العمل الصناعيه الى اجمالي قوة العمل هي أقل من نســبة الـــناتج الصـــناعي الـــى الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعكس الاستخدام المـــنخفض للانتاجيه المنخفضه للعمل والذي يقابله استخدام للطرق كثيفة رأس المـــال في الناتج الصناعي. وقد أوضح الباحثان أن التنمية الصناعية يمكن أن تـــتحقق من خلال الأختيار بين أحد الأستراتيجيتين وهي اما احلال الاستيرادات الصناعية أو احلال الصادرات الصناعية.

2- أبو الهيجاء، (1991): تناولت هذه الدراسة واقع الصناعات الصغيرة في الأردن خـــلال فترة الدراسة (1975 – 1978) من حيث التوزيع الجغرافي لها بأنها أكثر انتشـــاراً مـــن الصـــناعات الكبيـــرة، كما أنها تتمتع بكفاءة اقتصادية أكثر من الصـــناعات الكبيرة في استخدام العناصر الإنتاجية ،فضلاً عن قدرتها على خلق فـــرص عمل اكبر وبالتالي تعظيم معدلات نمو الانتاج ، لذا يرى الباحث ايلاء الصـــناعات الصـــغيرة المـــزيد مـــن الاهـــتمام والدعم من خلال إيجاد الأطر والتشريعات المناسبة.

3- دراســـة الطلافحه، (1993): قام الباحث بدراسة التغييرات الهكلية في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة العمالة الزراعية الى العمالة الكلية، فضلاً عن تحليل العلاقة بين القطاع الزراعي مع القطاعات الأخرى في الاقتصـــاد الأردنـــي، وأوضح الباحث أنه يمكن القول أن لزيادة السكان والنمو

الاقتصادي ارتباط بأنخفاض كل من مساهة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة العمالة الزراعية الى العمالة الكلية .

4- دراسة Muller، (1994): حيث أستعرض الباحث تاريخ تطور الصناعة في سنغافوره والسياسات التي اعتمدت لأنجاح الاستراتيجيه الصناعية التي اعتمدت بناءا" على توصية بعثة الأمم المتحده الى سنغافوره عام (1960) والتي بينت حاجة سنغافوره الى التصنيع، وأشار الباحث أن التنمية الصناعية في سنغافوره كانت قد اعتمدت استراتيجية احلال الاستيرادات الصناعية الا أنها واجهت قيد ضيق السوق المحليه، لذا فقد تم التحول نحو استراتيجية احلال الصادرات الصناعية، وأوضح الباحث أن نجاح الاستراتيجيه كان مرهون بشروط، كالتركيز على مستوى الجوده النوعيه وبتكاليف منخفضه لضمان قدرة المنتج الصناعي في المنافسه بالسوق العالميه، كما عملت الحكومه على منح اعفاءات ضريبية للمصدرين الى جانب تشجيع انشطه الاستثمارات الخارجية في الصناعات التصديريه فضلاً عن البحث عن اسواق تصديرية جديدة الى جانب ذلك تم التأكيد على رفع الانتاجيه من خلال نظام تدريب صناعي. وأوضح الباحث أن توفير هذه المستلزمات قاد الى النجاح في استراتيجية احلال الصادرات الصناعية والتي بدورها تمكنت من تحقيق تحولات هامه في الاقتصاد السنغافوري.

5- صبح ، (1995) : هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير على التنمية الاقتصادية في الأردن من خلال قياس مؤشر عدم الاستقرار للصادرات الأردنية، وتحليل تطور الصادرات الصناعية ودراسة مكونات التنمية الاقتصادية، والآثار المترتبة لهذه الاستراتيجية على هيكل الصناعة التحويلية، حيث نما بخطوات كبيرة وسريعة جداً. وارتفع مجمل الإنتاج الصناعي التحويلي من (61.3) مليون دينار لعام 1974 إلى (1225.7) مليون دينار عام 1990 وارتفعت القيمة المضافة الصناعية التي تعد من أهم المؤشرات الدالة على التطور الصناعي الكمي. فقد ارتفعت القيمة المضافة الصناعية من (17.2) مليون دينار لعام 1973 بأسعار التكلفة إلى (336.3) مليون

دينار لعام 1990. فضلاً عن الآثار المترتبة لهذه الاستراتيجية على كلاً من تحسين شروط التبادل التجاري وزيادة احتياطات الأردن من العملات الأجنبية، وتخفيض حجم البطالة، وتخفيض العجز التجاري الأردني.

6- عثامنة، (1995): ركزت هذه الدراسة على القطاع الصناعي في الأردن بعامة ودوره في النمو الاقتصادي. وجاءت هذه الدراسة مفصلة لوصف هيكل القطاع الصناعي الأردني ودور بعض القطاعات المهيمنة سواء في جانب الإنتاج أو جانب الاستخدام بدفع عجلة النمو الاقتصادي، واستخدم الباحث نموذج(تشنري-سيركوين) لقياس التغييرات الهيكليه، والذي يفسر التغييرات الهيكليه على انها ناتجه عن التغيير في الدخل الفردي الحقيقي وعدد السكان وصافي التدفق الداخلي لعوامل الانتاج، وأضاف أن التغييرات الهيكليه في القطاع الصناعي تحدث في جانبين:

أ- جانب الطلب: حيث أن زيادة الدخل يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب على العماله الصناعيه،كذلك الأمر لزيادة عدد السكان، حيث انها تخلق طلب جديد على السلع والخدمات.

ب- بجانب العرض: حيث أن زيادة عدد السكان سوف تزيد عرض القوى العامله في المدى الطويل مما يساعد على خفض الأجور وتكاليف الانتاج ويؤثر على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.

7- دراسة الوادي، (1997) : حيث قام الباحث بدراسة التغييرات الهيكلية في القطاع الزراعي وأثرها على التنمية الزراعية في العراق، حيث استخدم الباحث ثلاثة طرق لقياس التغييرات الهيكلية التي حدثت في العراق ، من حيث استخدام مؤشرات التغييرات الهيكلية في القطاع الزراعي فضلا عن استخدامه لطريقة (سيمون كوزنتس) لقياس درجة الاختلال الهيكلي ونموذج(تشنري سيركوين) لقياس التغييرات الهيكلية ، وقام الباحث أيضاً بدراسة العلاقة الهيكلية بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

8-دراســة العاضـــي، (1998) : أتــبع الباحث طريقة(Covriance Analysis) لقــياس التغييــرات الهيكلــيه في الاقتصاد ويهدف هذا النموذج الى قياس أثر المتغيــرات التي يصعب أدخالها في النموذج المراد قياسه (كالحروب، والتقدم التقنـــي)، ولمعرفة مدى حدوث تغيير هيكلي في الاقتصاد أو أحد قطاعاته لجأ الـــى أستخدام (covariance Test) وتبين للباحث أن الدخل الفردي الحقيقي قد أثر سلبا على مساهمة الناتج الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي في العديد من دول الخليج.

9-محاسنة، (1999) : حيث قامت الدراسة بأختبار أثر الحماية على نمو الصناعة التحويلية في الأردن خلال الفترة (1979 – 1994) وجاءت نتائج الدراسة مبينة تجــاوز معدلات التعرفة الأسمية على المنتج النهائي عن معدلات التعرفة على مــدخلات الإنـــتاج. الأمـــر الذي انعكس بدرجة حماية فعالة مرتفعة في أغلب الصناعات التحويلية تحت الدراسة مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية عــن الأجنبــية. فبينما يحقق المنتج قيمة مضافة عالية يكون ذلك على حساب مســتوى المعيشة لأفراد المجتمع. وارتفعت درجة الحماية الفعالة في صناعات معيــنة كصناعة المشروبات والصناعات الكيماوية والزجاج والخزف والمطاط والبلاســتيك، وذلك نظراً لارتفاع المعدل الإسمي للتعرفة في هذه الصناعات، وانخفاض نسبة التعرفة على مدخلات الإنتاج. كما تطرقت الدراسة إلى أسباب ضــعف العلاقــة بــين الحماية ونمط التصنيع خلال فترة الدراسة، وترى هذه الدراســة أن الهدف من الحماية هو رعاية الصناعة المحلية الناشئة حتى تكبر وتحقق جودة في الإنتاج لمنافسة الصناعة الأجنبية.

5.2 القطاع الصناعي في الإقتصاد الأردني خلال الفترة(1980–2001):

1.5.2 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تعد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الدالـة علـى الـتطور الصـناعي بإعتـباره أحد مقاييس التصنيع، ويرى بعض الاقتصاديين أن البلد يعد مصنعا إذ ما بلغت مساهمة الناتج الصناعي حوالي 25% مـن الـناتج القومـي الإجمالي على ان يكون دور الصناعة التحويلية واضحا بما يقارب 60% من مجمل مساهمة القطاع الصناعي (عبد الشفيع، 1987) .

يبيـن الجـدول رقم (1) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفع من (2221.8) مليون دينار عام 1980 إلى(4804.5) مليون دينار عام 2001 ، أي بمعدل نمـو سـنوي مقـداره (4.04%)، وهي نسبة مرتفة مقارنة بمعدلات النمو للسنوات السـابقة، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للأعوام 1999و 2000(3.1%)و (3.9%)(البـنك المركـزي الأردني، 2000).أما بالنسبة لمعدلات نمو مختلف القطاعـات الأخـرى المسـاهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (1980–2001) ، فقـد بلغـت معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة (5.9%) ولقطـاع الصـناعة بشـقيه الاستخراجي، والتحويلي وقطاع إنتاج الطاقة (20.6%) ولقطاع الإنشاءات (6.8%) ولقطاع الخدمات (66.3%) خلال الفترة (1980 –2001) .

و يلاحـظ مـن الجدول رقم(1) بأنه ليس هناك من إتجاه محدد لنسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فهي تتذبذب من عام إلى أخر، فبعد إن كانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 (17.9%) ارتفعـت عـام 2000 إلـى (20.7%) ، ويلاحظ أن أعلى نسبة لمساهمة القطـاع الصـناعي فـي الناتج المحلي الإجمالي قد تحققت عام 1994 (25.3%)، ويعـود ذلك لأهتمام الخطط الموضوعة بزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلـي الاجمالـي الحقيقي، نظرا لأهميته كقطاع رائد لعملية التنمية الاقتصادية، وإنخفضت عام2000 لتصل إلى (20.7%) والى(19.8%) عام 2001.

جدول رقم (1)

- مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-2001) بالأسعار الثابتة (1995 = 100) . **(مليون دينار)**

السنة	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	الزراعة	%	الصناعة	%	الانشاءات	%	الخدمات	%
1980	2221.8	172.6	7.70	458.2	20.60	242.5	10.90	1348.5	60.60
1981	2404.4	131.8	5.40	529.5	22.02	255.4	10.60	1445.9	60.10
1982	2515.3	175.6	6.90	549.6	21.80	262.1	10.40	1527.5	60.70
1983	2540.5	224.9	8.80	496.5	19.50	259.3	10.20	1559.7	61.30
1984	2593.6	194.4	7.40	560.5	21.60	250.4	9.60	1587.9	61.20
1985	2658.8	226.9	8.50	550.8	20.70	218.1	8.20	1662.9	62.50
1986	3388.7	183.9	5.40	585.8	17.20	275.9	8.10	2342.8	69.10
1987	3512.2	242.5	6.90	630.2	17.90	241.3	6.80	2396.1	68.20
1988	3419.7	205.9	6.02	593.5	17.30	212.9	6.20	2407.3	70.30
1989	2958.6	188.4	6.30	609.4	20.50	152.6	5.15	1956.6	66.10
1990	2802.09	221.1	7.80	686.3	24.40	137.4	4.90	1757.1	62.70
1991	2756.3	198.5	7.20	604.3	21.90	143.1	5.10	1810.3	65.60
1992	3019.2	241.1	7.90	578.5	19.16	168.4	5.50	2031.1	67.20
1993	3259.7	259.4	7.90	584.7	17.90	190.8	5.80	2224.6	68.20
1994	3694.5	201.8	5.40	938.2	25.30	307.2	8.30	2419.8	65.40
1995	4153.6	224.3	5.40	880.6	21.20	344.7	8.20	2704.0	65.10
1996	4029.6	213.6	5.30	870.4	21.60	314.2	7.70	2623.2	65.10
1997	4182.1	135.18	3.20	828.9	19.80	204.3	4.80	3013.5	72.05
1998	4300.3	127.9	2.90	897.4	20.80	172.8	4.01	3102.1	72.10
1999	4309.1	102.02	2.30	920.03	21.30	154.2	3.50	3132.8	72.70
2000	4587.6	100	2.120	952.3	20.70	150.5	3.20	3384.8	73.70
2001	4804.5	99.3	2.06	950.3	19.80	148.1	3.08	3371.8	70.10
المجموع			128.7		453.3		150.2		1460
المعدل			5.90		20.60		6.80		66.30

- المصدر:
- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، (1964-1989)، ص 58 .
- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، تشرين أول، 1994، ص47 .
- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، كانون الثاني، 2002 .
- %: الأهمية النسبية للقطاع المعني في الناتج المحلي الاجمالي.

ومـــن مـــتابعة الجـــدول رقم (1) نلاحظ أن قطاع الصناعة من بين قطاعات الإنـــتاج الســـلعي المكـــون للإقتصاد الأردني يحتل مرتبة متقدمة، قياسا لما شكلته القطاعـــات الأخـــرى لـــنفس الفـــترة ، حيـــث شكل قطاع الزراعة(5.9%) وقطاع الإنشـــاءات (6.8%) و قطاع الخدمات (66.3%) وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية من بيـــن القطاعـــات الإقتصادية المكونة للإقتصاد الوطني الأردني خلال فترة الدراسة (1980-2001) بعد قطاع الخدمات.

2.5.2تطور العمالة الصناعية في الاقتصاد الأردني :-

يبيـــن الجـــدول رقـــم (2) تطور قوة العمل في قطاع الصناعة الأردني خلال الفـــترة (1980-2001) والتغيـــيرات الهيكلـــية التي طرأت عليه، ويظهر ان العمالة الصـــناعية قد زادت من (38.6) ألف عامل عام 1980 إلى(168.3) ألف عامل عام 2001 بمعـــدل نمـــو ســـنوي مقداره(7.18%) ، وأرتفعت نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى مجمل القوى العاملة في الإقتصاد الأردني من (9.5%) عام 1980 إلى (16.03%) عام 2001 .

ويلاحـــظ مـــن الجدول أن العمالة الصناعية حققت معدلات نمو موجبة خلال فـــتره الدراســـة بإستثناء الأعوام 1989 ، 1990 ، 1999 حيث بلغت معدلات النمو الســـنوية (-2.4% ، -2.4% ، -5.8%) على التوالي ووصل أعلى معدل نمو للعمالة الصـــناعية عام 1994 حيث بلغ (31.5%) في حين أرتفعت نسبة العمالة الصناعية الـــى مجمل العمالة في الإقتصاد الوطني من (9.5%) عام 1980الى (16.03%)عام 2001، وبأهمية نسبية بلغت (12.5%) بالمتوسط خلال الفترة (1980-2001).

وبشـــكل عام فأن العمالة الصناعية قد نمت خلال الفترة (1980-1985) بمعدل نمـــو سنوي مقداره(7.4%) كنتيجة لتوسع الانتاج الصناعي وزيادة عدد المؤسسات والمصـــانع داخـــل الدولة، وتراجع في الفترة اللاحقة (1985-1990) الى(1.5%) نتـــيجة للظـــروف الإقتصادية والسياسية التي عصفت بالمنطقة مما أدى الى تباطؤ الوضع الاقتصادي في الأردن، وفي الفترة (1990-1995) ارتفع معدل النمو ليصل إلـــى(12.5%) نتيجة رواج السلع الصناعية الأردنية وخاصة الأغذية والأدوية التي كانت تذهب الى سوق العاق الشقيق. وتراجع ليصل إلى(7.97 %) كنتيجة لحرب

جدول رقم (2)

- تطور مجمل العمالة الصناعية ومعدلات النمو السنوية، خلال فترة (1980-2001)، ونسبة العمالة الصناعية لمجمل العمالة في الاقتصاد الأردني.

(ألف عامل)

السنة	عدد العاملين في الصناعة (بالالاف)	معدل النمو السنوي	مجمل العمالة في الاقتصاد	نسبة العمالة الصناعية لمجمل العمالة
1980	38.6	-	405.3	9.5
1981	42.2	9.40	418.4	10.1
1982	45.5	7.90	431.8	10.6
1983	48.7	7.03	445.3	10.9
1984	52.0	6.80	458.5	11.3
1985	55.1	5.90	472.3	11.6
1986	58.1	5.40	492.5	11.8
1987	62.1	6.80	509.3	12.1
1988	62.2	0.16	521.8	11.9
1989	61.8	-2.40	523.5	11.9
1990	60.3	-2.40	524.2	11.5
1991	64.4	6.60	525.0	12.2
1992	68.4	6.30	600.0	11.4
1993	74.3	4.60	657.2	11.3
1994	97.7	31.50	834.8	11.7
1995	107.0	9.50	836.2	12.8
1996	126.0	17.70	474.7	14.4
1997	141.4	12.20	884.0	15.9
1998	154.1	8.90	954.9	16.2
1999	153.2	-0.58	1022.9	14.9
2000	162.3	5.90	1047.3	15.5
2001	168.3	3.70	1049.6	16.03
المجموع	1903.60	150.91	14089.5	275.01
معدل النمو		7.18		12.5

- المصدر : البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، (1964-1989) ، ص58 .
- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، تشرين أول، 1994، ص47 .
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الثاني، 2002 .
- يحيى إبراهيم و آخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1989 ،ص62 .
- وزارة العمل، التقارير السنوية (1995-2000).
- دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي 2001، العدد52 ،عمان .

الخلـــيج الثانية(1995) مما كان له الأثر على عرض العمل في الأردن، وعودة القـــوى العاملة الأردنية من دول الخليج وهجرة العراقيين الى الأردن، الأمر الذي أدى الى زيادة حجم البطالة في المملكة خلال الفترة (1995-2001).

3.5.2التصنيع و التغير في هيكل التجارة الخارجية :-

تعـــد الإســـتراتيجية المعـــتمدة في التصنيع من أهم العوامل المؤثره في هيكل الـــتجارة الخارجـــية اذ أن هـــيكل السلع المستوردة يتأثر في بإستراتيجية التصنيع المعـــتمدة ، فعند إعتماد إستراتيجية إحلال الأستيرادات فأن أختيار الفروع الإنتاجية الجديـــدة فـــي المـــراحل الأولى لعملية الإحلال للإستيرادات الصناعية تعتمد على مســـتوى الطلـــب المحلـــي القائم على تلك السلع الإستهلاكية المستوردة التي تمتاز بســـهولة صـــنعها و قلة متطلباتها الرأسمالية، وينعكس هذا التغيير في أتجاه النشاط الإنتاجـــي المحلي على هيكل الإستيرادات ذلك من خلال التحول من استيراد السلع الإســـتهلاكية نحو استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية، وفي المرحلة الثانية من تنفيذ إســـتراتيجية إحلال الاستيرادات الصناعية يتحدد استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية وبهـــذا الصـــدد يشـــير(Bhagwati) إلـــى أن الاســـتيرادات مـــن السلع الوسيطة والرأســـمالية تشـــكل نسبة مرتفعة من الاستيرادات التي تهدف إلى تحقيق التصنيع كمـــا هـــو الحال بالنسبة للدول النامية. وبالتالي فأن التصنيع سيقود إلى تغيير هيكل التجارة الخارجية بما يساير نمو الناتج الصناعي من خلال تدعيم القدرة الاستيرادية لمواجهـــة متطلـــبات عملـــية التصنيع (محمود،1973) لأعتبارين : الأول يتمثل في أن مدخـــلات عملية التصنيع غالبا ما تحتاج إلى الاستيرادات، أما الثاني فهو ما يتعلق بمرونة الطلب الدخلية التي تكون عالية على السلع الإستهلاكية المستوردة في الدول النامية(Kindlberger,1977) .

كما أن هيكل الصادرات يتأثر أيضا بنوع الإستراتيجية المعتمدة في التصنيع ، حيـــث تعـــد القـــرارات المحددة لمدى التوسع في الصناعات التصديرية ذات أهمية خاصة في استراتيجية التصنيع المنفذه حيث تعتمد طريقة الإنتاج على كثافة الموارد

المـــتاحة في تلك الدولة، فالدول التي تتصف بكثافة عنصر العمل غالبا ما تتجه نحو صناعات التصدير بإتجاه السلع كثيفة العمل و مثال على ذلك كوريا الجنوبية .

ومـــن جانـــب اخر فأن هيكل الصادرات يعتمد على مرحله تطبيق إستراتيجية التصـــنيع ففـــي المراحل الأولى من إعتماد إستراتيجية التصنيع بإحلال الصادرات الصـــناعية يتم التركيز على الصناعات الإستهلاكية التي تمتاز بإستخدام تكنولوجية بســيطة، وهــذا يعكس دور التصنيع في تطوير تركيب الهيكل السلعي للصادرات بزيادة الصادرات غير الزراعية من إجمالي الصادرات، وفضلا عن ذلك فان تنويع هــيكل الصـــادرات يعتمد وبشكل أساسي على تنويع الإنتاج الذي يعتمد هو الأخر بشــكل كبير على القدرة التصنيعية للدول المعنية وتطور الجهاز الإنتاجي الصناعي وتــنوعه داخــل تلك الدولة المعنية. أي ان إتساع نطاق التصنيع سيقود إلى تغيير هــيكل الصادرات من صادرات أولية زراعية وتعدينية إلى صادرات مصنعة والتي يعتمد تنويعها بإتساع نطاق التصنيع في الدولة المعينة .

كمـــا ان التوســـع في حجم الصادرات الصناعية وتنوعه والذي يعكسه ارتفاع نســـبة الصـــادرات الصـــناعية مـــن إجمالي الصادرات يعد مؤشرا من مؤشرات التصـــنيع، حيـــث يعكس زيادة الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي سواء من حيث انخفـــاض الكلفـــة أو مـــن حيث ارتفاع الجودة و المواصفات النوعية التي تؤهلها لمواجهـــة المنافسة في السوق العالمية، كما وتعكس في الوقت ذاته انخفاض الأهمية النسبية للصادرات من السلع الأولية وزيادة الأهمية النسبية للصادرات الصناعية من إجمالـــي الصـــادرات وتحقـــيق حالـــة مـــن الإســـتقرار فـــي عوائـــد الصادرات (Son,J.willam,&Mazels.A,1971).

كما تلعب الصادرات الصناعية في أي بلد دورا مهما في مجال تحقيق وفر من العمـــلات الأجنبـــية لتمويل المستوردات من السلع الإنتاجية والاستهلاكية، وخفض العجز في الميزان التجاري وتقليل الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية.

و يلاحـــظ مـــن الجـــدول رقم (3) الذي يوضح التطور والتغييرات في هيكل التجارة الخارجية الأردني خلال الفترة (1980–2001) تذبذب قيمة الصادرات

جدول رقم (3)

تطور قيمة الصادرات والمستوردات الرأسمالية والوسيطة ومعدل تغطية الصادرات الصناعية للمستوردات الرأسمالية الوسيطة للفترة (1980-2001)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي المستوردات	الصادرات الصناعية	المستوردات الرأسمالية الوسيطة	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات	نسبة المستوردات الرأسمالية والوسيطة إلى إجمالية المستوردات	معدل تغطية الصادرات الصناعية المستوردات الرأسمالية الوسيطة
1980	298.7	1781.03	117.9	1178.6	39.4	66.1	10.00
1981	390.3	2419.1	206.2	1663.9	52.8	68.7	12.3
1982	399.09	2456.9	182.7	1659.5	45.7	67.5	11.00
1983	327.3	2256.2	145.3	1345.8	44.4	59.6	10.7
1984	514.9	2113.09	260.7	1231.3	50.6	58.2	21.1
1985	488.2	2054.3	216.6	1303.05	44.3	63.4	16.6
1986	431.3	1652.6	164.2	917.9	38.07	56.4	17.8
1987	668.1	1753.9	236.3	1077.3	35.3	61.4	21.9
1988	584.1	1837.5	266.0	1102.6	45.5	60.0	24.1
1989	764.1	1759.8	372.8	1124.3	48.7	63.8	33.1
1990	754.00	2125.4	390.7	1292.6	51.8	60.8	30.2
1991	681.8	1948.1	323.6	1106.1	47.4	56.7	29.2
1992	693.3	2422.3	354.04	1421.9	51.06	58.7	24.8
1993	732.2	2599.1	379.6	1577.4	51.8	60.6	24.06
1994	812.6	2418.2	506.6	1841.1	62.3	76.1	27.5
1995	1004.5	2590.2	645.2	1975.9	64.2	76.2	32.6
1996	976.3	2857.7	896.05	3019.5	91.7	105.6	29.6
1997	972.8	2650.9	612.8	2006.6	62.9	75.6	30.5
1998	925.1	2399.9	541.7	1724.7	58.5	71.8	31.4
1999	923.8	2315.6	579.08	1617.6	62.6	69.8	35.7
2000	943.1	2844.1	623.9	1920.8	66.1	67.5	32.4
2001	1172.9	2995.4	734.2	2090.02	62.6	69.7	35.1

دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي 2001، العدد 52، عمان 2002.

- International Financial statistics year book 2001, P606-611.

الصناعية ومعدلات نموها فقد زادت الصادرات الصناعية من (117.9) مليون دينار 1980 إلى (734.2) مليون دينار عام 2001، أي بمعدل نمو سنوي قدره (%)، ورافــق ذلك أرتفاع مساهمة الصادرات الصناعية في مجمل الصادرات الوطنية من (39.4%) عام 1980 إلى (62.6%) عام 2001 .

و كانت أعلى نسبه لقيمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات الوطنية عــام 1996 حيــث بلغت (91.7%) ، وأعلى معدل لنمو الصادرات الصناعية كانت عام 1981 حيث بلغ نحو(74.8%) وبناء عليه فأن الصادرات الصناعية تشكل القسم الأعظــم مــن الصــادرات الأردنــية، كما ويلاحظ ان قيمة الصادرات الصناعية بــالعملات الصــعبة كانت تغطي ما نسبته من (6.6%) الى (24.5%) خلال الفترة (1980-2001) مــن المســتوردات الإجمالية للأردن. إلا إن هذه النسبة كانت خلال الفترة (1980-1987) متدنية وكانت في المتوسط (7.8%) ويعود ذلك لضعف كيان الصــادرات، فضلا عن تركز الصادرات الأردنية في المواد الاولية والمواد الخام. أما في الفترة (1988-1995) فقد ارتفعت لتصل إلي (18.2%)، في المتوسط أما في الفــترة (1996-2001) فقد بلغت (22.75%) في المتوسط نتيجة للتوسع في الصناعة وتقديــم تســهيلات اتمانية لقطاع الصناعة للمساعدة في النمو والتوسع، فضلا عن ارتفاع قيمة وتنوع السلع المصدرة لسد حاجة القطر العراقي الشقيق، وهذا يعني أن الصــادرات الصــناعية لعبت دوراً متزايداً في تغطيه المستوردات الإجمالية خلال الفترة (1980-2001) .

وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (4) أن نسبة الصادرات الصناعية إلى الإنتاج الصناعي قد ارتفعت من(25.7%) عام 1980 إلي(77.3%) عام 2001، ويمكن تفسير الارتفاع في هذه النسبه نتيجة لتظافر مجموعة من الأحداث و الظروف السياسية والاقتصادية خلال الأعوام فترة الدراسة، ففي عام 1989 انخفض سعر صرف الدينار الأردني مما أكسب السلع الأردنية ميزة سعريه. كما أنه يلاحظ من الجدول نفسه أن ارتفاع نصيب صادرات القطاع الصناعي إلى قيمة إنتاجه أن الجزء الأكبر من المنتجات الصناعية يتم تصريفها داخليا، وذلك أما استجابة لزيادة الطلب المحلي على الصناعات الوطنية أو لعدم قدرة المؤسسات المعنية بتسويق المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية، أو للطبيعة الأحلالية لهذه الصناعات .

وقد تكونت الصادرات الأردنية لفترة طويلة من المنتجات الزراعية والفوسفات ولم تتم الصادرات الصناعية إلا منذ منتصف السبعينات، حيث أن الصناعة التحويلية الأردنية كانت متجهه للسوق الداخلي للإحلال محل المستوردات، وعند منتصف السبعينات بدأت الصناعة الاتجاه الى الخارج حيث أرتفعت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات من(39.4%) عام 1980 إلى (62.6%) عام 2001 .

كما أن محدودية تنوع المنتجات الصناعية الأردنية قد أثرت سلبيا على أداء الصناعات التصديرية وأصبحت سريعة التأثر في الظروف والأوضاع المحلية والدولية .

ويبين الجدول (4) هيكل المستوردات الرأسمالية والوسيطة حيث زادت المستوردات الرأسمالية والوسيطة (1178.6) مليون دينار عام 1980الى (2090.02) مليون دينارعام2001، أي بمعدل نمو سنوي قدره(9.8%) في حين شكلت المستوردات الرأسمالية الوسيطة ما نسبته (66.1%) عام 1980 من إجمالي المستوردات وارتفعت هذه النسبة إلى(69.7%) عام2001 .

جدول رقم (4)

تطور قيمة الإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية، ومعدلات نموها خلال الفترة (2001-1980)

(مليون دينار)

السنة	قيمة الإنتاج الصناعي	معدل النمو السنوي%	الصادرات الصناعية	معدل النمو السنوي %	نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الكلية	نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي المستوردات	نصيب صادرات القطاع الصناعي إلى قيمة إنتاجية
1980	458.2	-	117.9	-	39.4	6.6	25.7
1981	529.5	15.5	206.2	74.8	52.8	8.5	38.9
1982	549.6	3.6	182.7	(11.3)	45.7	7.4	33.2
1983	496.5	(9.6)	145.3	(20.4)	44.4	6.4	29.2
1984	560.7	12.9	260.7	79.4	50.6	12.3	46.5
1985	550.8	(1.7)	216.6	(16.9)	44.3	10.5	39.3
1986	585.8	6.3	164.2	(24.1)	38.07	10.1	28.03
1987	630.2	7.5	236.3	43.9	35.3	13.4	37.5
1988	593.5	(5.8)	266.0	12.5	45.5	14.4	44.8
1989	660.9	11.3	372.8	40.1	48.7	21.1	56.4
1990	686.3	3.8	390.7	4.8	51.8	18.3	56.9
1991	604.3	(11.9)	323.6	(17.1)	47.4	16.6	53.5
1992	578.5	(4.2)	354.04	6.6	51.06	14.6	61.2
1993	584.7	1.07	379.6	7.2	51.8	14.6	64.9
1994	765.4	30.9	506.6	33.4	62.3	20.9	66.1
1995	880.6	15.05	645.2	27.3	64.2	24.9	73.2
1996	870.4	(1.1)	896.05	38.8	91.7	31.3	102.9
1997	828.9	(4.7)	612.8	(31.6)	62.9	23.1	73.9
1998	897.4	8.2	541.7	(11.6)	58.5	22.5	60.3
1999	920.03	2.5	579.08	6.9	62.6	25.00	62.9
2000	952.3	3.5	623.9	7.7	66.1	21.9	65.5
2001	950.3	(0.2)	734.2	17.6	62.6	24.5	77.3

المصدر:– دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي للتجارة الخارجية،2001 .

– الأرقام بين الأقواس تمثل قيم سالبة.

وبلـــغ معدل تغطية الصادرات الصناعية للمستوردات الرأسمالية والوسيطة عـــام 1980 (10.0%) وارتفعـــت هذه النسبة لتصل عام 2001 الى (35.1%)، وقـــد تجـــاوزت المستوردات الرأسمالية والوسيطة الصادرات الصناعية بحوالي تسعة أضعاف عام 1980، وانخفضت هذه النسبة الى ثلاث أضعاف الصادرات الصناعية عام 2000 .

نستنتج من خلال ارتفاع نسبة المستوردات الرأسمالية والوسيطةعن الصادرات الصـــناعية أن قطاع الصناعة كان له أثر كبيرا في العجز الذي يعاني منه الاقتصاد الأردني في ميزانه التجاري، و هذا ما يوضحه الجدول رقم (5) حيث بلغ العجز في المـــيزان الـــتجاري (1482.33) مليون دينار عام 1980، وارتفع إلى (1822.5) ملـــيون ديـــنار عـــام 2001 ، ويبيـــن هذا العجز تضائل معدل تغطية الصادرات للمســـتوردات حيث بلغ معدل التغطية عام 1980نحو (16.7%) ارتفع عام 1985 الـــى (23.8%) ثـــم ارتفـــع ثانيه إلى (39.1%) عام 2001، وبلغ هذا المعدل في المتوسط خلال فترة الدراسة 1980–2001 نحو(29.5%) .

وبالتالـــي فـــأن انخفـــاض معدل تغطية الصادرات الصناعية للمستوردات الرأســـمالية والوســـيطة ســـاهم في تعزيز العجز في الميزان التجاري الإجمالي الأردنـــي خـــلال فـــترة الدراسة (1980–2001) مما يشكل عائقا أمام التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية .

جدول رقم (5)

- تطور الصادرات والمستوردات الإجمالية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1980-2001)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي المستوردات	الصادرات + المستوردات	الميزان التجاري	معدل التغطية	معدل نمو الصادرات	معدل نمو المستوردات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات والمستوردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1980	298.7	1781.03	20707.7	(1482.33)	16.7	-	-	2221.8	13.4	80.1	93.5
1981	390.3	2419.1	28094	(2028.8)	16.1	30.6	35.8	2404.4	16.2	100.61	116.8
1982	399.09	2456.9	2855.9	(2057.81)	16.2	2.25	1.5	2515.3	15.8	97.6	113.4
1983	327.3	2256.2	2583.5	(1928.9)	14.5	(17.9)	(8.1)	2540.5	12.8	88.8	101.6
1984	514.9	2113.09	2627.9	(1598.19)	24.4	57.3	(6.3)	2593.6	19.8	81.4	101.2
1985	488.2	2054.3	2502.5	(1566.1)	23.8	(5.1)	(2.7)	2658.8	18.3	77.2	95.5
1986	431.3	1652.6	2056.9	(1194.3)	26.5	(11.6)	(20.8)	3388.7	12.7	48.7	61.4
1987	668.1	1753.9	2422	(1085.8)	27.2	54.9	(7.8)	3512.2	19.02	49.9	68.9
1988	584.1	1837.5	2421.6	(1253.4)	31.8	(12.5)	(4.7)	3419.7	17.08	53.7	70.7
1989	764.1	1759.8	2523.9	(1371.4)	43.9	30.8	(4.2)	2958.6	19.7	62.1	81.8
1990	754.00	2125.4	2879.4	(1266.3)	35.5	(1.3)	20.7	2802.1	27.2	62.8	90.0
1991	681.8	1948.1	2629.9	(1729)	34.9	(9.5)	(8.3)	2756.3	27.3	77.1	104.4
1992	693.3	2422.3	3115.6	(1866.9)	28.6	1.6	24.3	3019.2	22.5	64.5	87.0
1993	732.2	2599.1	3331.3	(1605.6)	28.1	5.6	7.2	3259.7	21.2	74.3	95.5
1994	812.6	2418.2	3230.8	(1585.7)	33.6	10.9	(6.9)	3694.5	19.8	70.3	90.1
1995	1004.5	2590.2	2690.7	(1881.41)	38.7	23.6	7.1	4153.6	19.5	58.2	77.7
1996	976.3	2857.7	3834	(1678.1)	34.1	(2.8)	10.3	4029.6	24.9	64.2	89.1
1997	972.8	2650.9	3623.7	(1474.8)	36.6	(0.35)	(7.2)	4182.1	23.3	68.3	91.6
1998	925.1	2399.9	3325	(1390.5)	38.5	(4.9)	(9.4)	4300.3	22.6	61.6	84.2
1999	923.8	2315.6	3239.4	(1391.8)	39.8	(0.14)	(3.5)	4309.1	21.4	55.6	77.0
2000	943.1	2844.1	3787.2	(1901)	33.1	2.08	22.8	4587.6	20.1	61.9	82.0
2001	1172.9	2995.4	4168.3	(1822.5)	39.1	24.3	5.3	4804.5	24.4	62.3	86.7

- المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، نشرة الإحصاءات السنوي للتجارة الخارجية 2001.
- الأرقام بين الأقواس تمثل قيم سالبة.

6.2 الخلفيات النظرية الاقتصادية لاستراتيجيات التصنيع:

لقد طرحت العديد من الاستراتيجيات بوصفها بدائل تستهدف تحقيق التنمية الصناعية ثم التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي يعبر عنها بالأهداف بعيدة الأجـل والاتجاهـات والأهداف النوعية، أن تحديد الاستراتيجية بشكل واضح وظاهـر يعـد أمـرا ضروريا من اجل صياغة خطط عمل متكاملة ذات آجال قصيرة تهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية، ومن الجدير ذكره أن هناك عددا من الاستراتيجيات الصناعية التجارية منها:(U.N,1988)

1- استراتيجية إحلال الاستيرادات الصناعية.

2- استراتيجية إحلال الصادرات الصناعية.

ويعـود التركـيز على هاتين الاستراتيجيتين لما تمثله التجارة الخارجية من أهمـية كبـيرة بالنسـبة لعملـية التصنيع ومن ثم تحقيق تغييرات في الهياكل الاقتصـادية، إذ أن متطلبات التصنيع من السلع الإنتاجية الضرورية للتوسع في الطاقـات الإنتاجـية لا يمكـن تأميـنها في الدول النامية إلا من خلال التجارة الخارجـية إلـى جانب تأمين المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تتطلبها عملية التصنيع، كما أن العالم الخارجي يعد سوقا واسعة لتصريف المنتجات الصناعية ممـا يجنب الدول النامية الصغيرة الحجم مشكلة ضيق السوق المحلية، وفضلا عـن ذلك فأن التجارة الخارجية تعد مصدرا اساسياً لتأمين موارد النقد الأجنبي، فضـلا عـن التكنولوجـية الحديـثة اللازمة لعملية التصنيع، ولتحقيق التنمية الصـناعية وفـق هذا الاتجاه فلا بد أن يتضمن الأمر الاختيار بين إنتاج السلع الصـناعية للأسواق الخارجية(إحلال الصادرات الصناعية) وبين الإنتاج للسوق المحلية(إحلال الاستيرادات الصناعية).

أن الاسـتراتيجيتين ليستا مستثنيتين من التبادل، وقد ثار جدل شديد بين الأكاديمييـن وواضـعي السياسـة في عقد الخمسينات والستينات حول المزايا النسـبية لاستراتيجية إحلال الصادرات الصناعية والمزايا النسبية لاستراتيجية إحـلال الاستيرادات الصناعية وحول آثار كل منهما في التنمية الاقتصادية في الدول النامية(Krueger & Anne,1985).

وهـــنا ســـوف نلقـــي الضـــوء علـــى الخلفـــية الـــنظرية لهـــذه الاســـتراتيجيات(الصناعية التجارية) من حيث التطرق إلى مفهوم كل من هاتين الاستراتيجيتين،ودوافع اعتماد كلاً منهما والنتائج السلبية التي رافقت تطبيق كلاً منهما:

1.6.2 استراتيجية إحلال الاستيرادات:

1.1.6.2 مفهوم استراتيجية إحلال الاستيرادات:

هي تلك السياسة التي تقلل أو تلغي تماما الاستيراد من سلعة معينة جاعلة من السوق المحلي حكرا على المنتجين المحليين(Bruton,1970).

ويمكـــن التمـــيز بيـــن إحـــلال المستوردات كعملية طبيعية أو كسياسة، فـــالإحلال كعملية طبيعية يحدث طبيعيا نتيجة ارتفاع النمو الاقتصادي والتغيير فـــي ظـــروف العـــرض في الاقتصاد أما كسياسة وهو ما تقدمه الحكومة من الإعفـــاء الضـــريبي والحمايـــة الجمركية والمساعدات وغيرها لتحقيق إحلال المستوردات(Peter,1970).

وعـــادة يـــبدأ إحـــلال المستوردات في السلع الاستهلاكية للأسباب التالية: (Bruton,1970)

1- ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية نسبيا في الدول النامية أما الطلب على الســـلع الرأسمالية والوسيطة فيعتمد على مستوى النمو الاستثماري وهو اقل من الطلب على السلع الاستهلاكية والذي يعتمد على النمو الاقتصادي.

2- انخفاض المستوى التكنولوجي اللازم لإنتاج السلع الاستهلاكية.

2.1.6.2 دوافع اعتماد استراتيجية إحلال الاستيرادات:

أن صادرات الدول النامية تنمو ببطء ولا يمكن الاعتماد عليها في تغطية المتطلبات الأجنبية اللازمة لتمويل النمو في الاستيراد، مما يدعو الدول النامية إلى أقامة الصناعات الاحلاليه، ويعود السبب في تباطؤ نمو الصادرات إلى:

1- انخفاض طلب الدول المتقدمة على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية بسبب زيادة فعالية استخدام المواد الأولية وتطوير كثير من البدائل لها، وسيطرة

الاحـــتكارات علـــى الإنتاج في الدول المتقدمة وزيادة درجة المنافسة بين الدول النامية (Power,1967).

2- ظهور بعض درجات الحماية الجديدة في الدول المتقدمة من خلال ضغط العمال على حكوماتهم في الدول المتقدمة لحماية ما ينتجون من سلع، وقد أكد هذا الاتجاه قيام التجمعات الاقتصادية مثل الأسواق المشتركة ومناطق التعاون الاقتصادي (Michael,1989) .

3- كما ويرى البعض الأخر أن اعتماد هذه الاستراتيجية يؤدي إلى أقامة قاعدة صناعية متنوعة النشاطات تسمح في مراحل لاحقة بتكوين الكوادر والمهارات الفنية والوسيطة اللازمة لتشغيل وصيانة المشروعات الصناعية، كما أن اعتماد هذه الاستراتيجية مقبول بالنسبة للمنتجات النهائية التي لا تتطلب قدرا كبيرا من التكنولوجيا والمهارات الفنية ورأس المال(Mitr, 1974) .

3.1.6.2 أهداف استراتيجية إحلال الاستيردات:

تهدف استراتيجية إحلال الاستيردات في العادة إلى:

1- تـــنويع هـــيكل الإنتاج وزيادة فرص العمل من خلال تقييد الاستيراد وتوجيه المـــوارد نحـــو إنتاج سلع محمية، مما يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي وزيادة العمالة(عبد السالم، 1979).

2- تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي(Elijak, 1979).

3- تقلـــيل المشـــاكل المتعلقة بتوفر العملات الأجنبية وتقليل العجز في الميزان التجاري(Cukor, 1974).

4.1.6.2 النتائج السلبية التي رافقت تطبيق استراتيجية إحلال الاستيرادات:

يؤخذ على استراتيجية إحلال الاستيرادات ما يلي:

1- تجاهلها للميزة النسبية في الإنتاج والتخصص فيه(Michael,1989) .

2- التقلـــيل مـــن المنافســـة بين المنتجين المحليين والمنتجين في الخارج لوجود الحماية من قبل الحكومة(Michael,1989) .

3- تقلـل مـن جذب رؤوس الأموال الأجنبية والخبراء والتكنولوجيا من الدول المتقدمة (Balassa &Associates, 1971).

4- أن اعتماد هذه الاستراتيجية قلص من التوسع في الصادرات الصناعية، وبالتالي جعلها غير كفؤه في تحقيق التبادل التجاري لتغطية متطلبات الاستيرادات التي تحتاجها الدول النامية لدعم أو تحقيق المعدلات العالية للنمو الصناعي ومن ثم النمو الاقتصادي(Penero, 1971).

5- أدى اعتماد هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية التي كان قيامها محدودا بسبب ضيق السوق المحلية(Power, 1967).

6- ارتفاع تكاليف الحماية حيث أن الدول النامية تتحمل تكاليف حماية باهضة ناجمة عن تبنيها سياسة شديدة الحماية فضلا عن خلقها لتشوهات في استغلال الميزة النسبية ومن ثم في تخصيص الموارد، فكلما زادت الحماية زادت معها التشوهات وكلما زادت التشوهات كلما كانت الكلفة الاجتماعية للحماية أعلى، كما أن الحماية المرتفعة قادت إلى عدم كفاءة الصناعات المعوضة في غياب المنافسة الخارجية إلى جانب ضعف المنافسة المحلية للأداء الإداري والتنظيمي (Hughes, 1975).

2.6.2 استراتيجية إحلال الصادرات:

تقوم استراتيجية إحلال الصادرات بالتركيز على بناء الصناعات المنتجة للسلع المعدة أساسا لأغراض التصدير باستخدام تكنولوجية متقدمة قد تكون كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال حسب متطلبات وظروف الدول النامية المختلفة،ويمكن أن تعد استراتيجية إحلال الصادرات المصنعة أنها تمثل التتابع المنطقي لاستراتيجية التصنيع باعتماد إحلال الاستيردات(Hughes, 1983).

وقد عرف G.Meier استراتيجية إحلال الصادرات الصناعية على أنها إحلال للصادرات الحديثة أو غير التقليدية مثل السلع المصنوعة من المواد الأولية، وبعبارة أخرى تصنيع المواد الأولية قبل تصديرها وبالتالي تحقيق

إحلال للسلع المصنعة وشبه المصنعة محل الصادرات التقليدية من السلع الأولية .(Meier, 1983)

1.2.6.2 دوافع اعتماد استراتيجية إحلال الصادرات:

على الرغم من صعوبة بناء صناعات للتصدير، فليس من السهل أن تتوفر لهل حوافز مشابهة للحوافز التي تمنح لصناعات إحلال الاستيردات، إلا أن هناك عددا من المزايا الكبيرة التي حدت بالدول النامية الى اعتماد استراتيجية إحلال الصادرات الصناعية منها:

1- مساعدة عوائد الصادرات الصناعية في التغلب على مشاكل العجز في موازين المدفوعات وتلافي الاعتماد على تصدير السلع الأولية فضلا عن تلافي الاعتماد على مصدر واحد للدخل، وتلجأ الدول النامية الى هذه الاستراتيجية بوصفها محاولة لزيادة مواردها من النقد الأجنبي، فتسعى الى تنويع صادراتها لتغطية استيراداتها من السلع الوسيطة والإنتاجية فضلا عن السلع الاستهلاكية ولا سيما الغذائية التي يتزايد الطلب عليها نتيجة لزيادة عدد السكان والأخذ ببرامج التنمية الاقتصادية وما تؤدي إليه من ارتفاع الدخول(قابل، 1988).

2- أن صناعات إحلال الصادرات لا تتقيد بالحجم الصغير للسوق المحلية، وعليه فهي لا تعاني ما تعانيه استراتيجية إحلال الاستيرادات، ذلك أن عملية التصنيع عن طريق إحلال الصادرات تعتمد أساسا على الطلب العالمي على المنتجات الصناعية المحلية ولهذا السبب فهي أفضل للصناعات في الحصول على ميزة وفورات الحجم، باعتبار أن العالم الخارجي يوفر سوقا كبيرة الحجم لكل نوع من أنواع الإنتاج تقريبا طالما لديها القدرة التنافسية من حيث السعر والجودة، وهذا يخلق فرصا لبناء صناعات تتناسب والحجم الاقتصادي الذي تتيحه السوق المحلية لوحدها (Balass,1983).

3- تتمكن هذه الاستراتيجية من الإسهام في تطوير صناعات إحلال الاستيرادات بحيث يتاح لها إمكانية التوسع في الإنتاج لأغراض التصدير فضلا عن تغطية

احتياجات السوق المحلية من منتجاتها، وبذلك تتمكن من استغلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة(قابل، 1988).

4- غالبا ما تكون معدلات النمو في صناعات إحلال الصادرات عالية، وبذلك فهي تسهم في تعجيل التنمية الاقتصادية كونها تنمو بشكل أسرع من بقية القطاعات الأخرى، فضلا عن توليدها لقوة شرائية تؤدي الى رفع الطلب على السلع والخدمات المنتجة للسوق المحلية، فتؤدي بذلك الى زيادة حجم الإنتاج في هذه الصناعات وبالتالي استغلال طاقاتها المتعطلة(Streeten, 1980).

2.2.6.2 النتائج السلبية التي رافقت تطبيق استراتيجية إحلال الصادرات الصناعية:

لقد صاحب تطبيق استراتيجية إحلال الصادرات الصناعية عددا من المشكلات، من خلال تجارب العديد من الدول النامية ولعل أهمها:

1- الاعتماد الكامل على السوق العالمية، وتتمثل باستيراد التكنولوجيا التي تشمل استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية فضلا عن الخبرات الفنية ولا سيما من الشركات الدولية النشاط، هذا من جانب أما الجانب الثاني فيتضمن تسويق وتصريف منتجات هذه الصناعات في السوق العالمية لذا فهي معرضة أكثر من غيرها من الصناعات الى الهزات التي يحتمل أن تحصل في السوق العالمية، مما ينعكس ذلك بشكل خسائر كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة التي تبنت هذه الاستراتيجية (Streeten, 1980).

2- أن هذا النمط من الاستراتيجيات يحتاج الى رؤوس أموال كبيرة لا يمكن توافرها إلا من خلال كبار الرأسماليين، وعلية فأن مدخولات هذه الشريحة ليست أمر مرغوبا فيه فقط بل هو ضروري للتصنيع، مما سيقود الى زيادة دخول طبقة معينة دون بقية الطبقات وبالتالي ستخلق حالة من عدم العدالة الاجتماعية(Datta, 1974).

مع الإشارة الى أن هاتين الاستراتيجيتين ليستا بالضرورة متنافستين وأنما يمكن أن تكونا متكاملتين من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الدول المعنية وبكفاءة عالية، وذلك خلال فترة معينة من الزمن، والمشكلة التي تكمن

تتمثل في الوصول الى استخدام المزيج الصحيح والملائم من هاتين الاستراتيجيتين، والاستراتيجية الملائمة الناتجة من ذلك هي التي تتمكن من تحقيق توزيع للموارد بين الفرص الداخلية والفرص الخارجية بكفاءة عالية وهي ما تسمى بالاستراتيجية المختلطة(Mitr, 1974).

7.2المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة الأردني:-

على الرغم من الدور الريادي الذي يلعبه قطاع الصناعة في دفع عجله النمو والتنمية الاقتصادية، والجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع دور القطاع الصناعي، من خلال المساهمة في المشروعات الصناعية والإجراءات والسياسات التشجيعية لدعم وحماية الصناعة وتوفير المناخ لمناسب لها، الا ان هناك مجموعة من المعوقات والمشكلات التي لا يزال يعاني منها قطاع الصناعة الأردني أهمها:(الحمارنة، 1994)

1-ضعف القدرة التنافسية المحلية بسبب نشؤ معظم الصناعات في ظل معدلات حماية جمركية عالية.

2-قلة رؤوس الأموال والتمويل اللازمة لإنشاء وتطوير المشاريع الصناعية وعمليات التنقيب، الأمر الذي يحد من استخدام البدائل التقنية الافضل، وبالتالي الحد من التطوير منتجات متميزة ذات قدرة تنافسة عالية.

3-ارتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج وكلفة الخدمات المحلية المقدمة للصناعة مثل الطاقة، المياه، الاتصالات وغيرها.

4-ضآلة القيمة المضافة في قطاع الصناعة نظراً لإعتماده الزائد على مدخلات إنتاج مستوردة، والتي قدرتها وزارة التخطيط بحوالي 70% في الصناعات الكيماوية والدوائية، و67% في الصناعات الهندسية، وفي الصناعات الاستهلاكية 63% من مدخلات الإنتاج.

5-صغر حجم السوق المحلية ومحدودية الأسواق التقليدية للمنتجات الصناعية الأردنية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الإنتاجية وعدم استغلال الطاقة الكاملة.

6-قلة المراكز المتخصصة في تقديم الخدمات الصناعية والفنية والإستشارية والتسويقية، وعلى الأخص في مجال تطوير الأنظمة والمنتجات ووسائل الإنتاج والتسويق.

7-ضعف عمليات البحث والتطوير والتدريب، حيث تعد مستويتها متدنية لدى الصناعات الكبيرة وشبه معدومة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

8-نقص المهارات والقدرات البشرية والفنية والادارية والتسويقية.

9-صعوبة الحصول على المعلومات بين منتجي المواد الخام و المواد الوسيطة ومستخدمي هذه المواد في المنتج النهائي.

10-صعوبات التصدير وخاصه للأسواق غير التقليديه لضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعيه سعراً وجودة، مما يحد من قدرة تسويق هذه المنتجات في الأسواق الخارجيه.

11-قلة برامج التطوير والتأهيل المستقبلية للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.

12-ارتفاع كلفة النقل البحري والجوي.

13-تعدد الجهات الحكوميه المشرفه على القطاع الصناعي، والتداخل في صلاحيتها ومسؤولياتها وعدم وضوح التشريعات الناظمه للقطاع.

14-تركز المشاريع الصناعيه في محافظتي عمان والزرقاء مع استثناء الصناعات الإستخراجيه، وهذا يعكس ضعف فعالية قوانين تشجيع الإستثمار رغم الإمتيازات التي تعطيها هذه القوانين للمشاريع الصناعيه خارج هاتين المحافظتين.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

1.3 المقدمة:

يعـد قطاع الصناعة التحويلية أساس عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد، نظراً لأهمية الصناعة في الاقتصاد الوطني. وقد اعتبرتها العديد من الدراسات الاقتصادية معـياراً لقياس درجة النمو الاقتصادي ومن الأمثلة على تلك الدراسات ما أوضحه Hollis.B.Chenery (1977)، في بحثه الموسوم "Growth and Structural Change" وغيـرها من الدراسات، لذلك اتجهت معظم الدول النامية ومنها الأردن إلـى الاهتمام المتزايد بقطاع الصناعة التحويلية، ويتضح هذا الاهتمام بتقديم ووضع المـناخ والقوانـين والتشريعات المتطورة للنهوض بالاقتصاد الوطني والذي يشكل قطاع الصناعة التحويلية محوره الأساسي.

لـذا سيتم في هذا الفصل دراسة قطاع الصناعة التحويلية في الأردن بصورة أعمـق من خلال دراسة التغييرات التي حدثت في تطور الفروع الصناعية المكونة لهـذا القطاع، واتجاهات هذا التطور من خلال تحليل التغييرات في عدد المؤسسات وحجم الاستخدام (العمالة)، والقيمة المضافة وحجم الانتاج لفروع الصناعة التحويلية خـلال فتـرة الدراسـة، وكـذلك تحليل اتجاهات التطور على مستوى الصناعات الإستهلاكية والوسيطة والإنتاجية (الرأسمالية). وبيان أنعكاس هذا التطور على النمو الإقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة (1980-2001).

2.3 تعريف الصناعة التحويلية (Manufacturing Industry):-

هي تلك الصناعات التي تتطلب تحويل أو تغيير وضع أو شكل إحدى المواد الأولية أو عدد منها، من صورتها الطبيعية أو السابقة الى صورة اخرى مغايره لكي تلائم حاجات الانسان ورغباته وتتفق مع متطلباته واذواقه. (اسماعيل، 1982)

كمـا تعرف الأمم المتحدة الصناعة التحويلية Manufacturing Industry بأنهـا التحويل الميكانيكي (الآلي) أو الكيماوي للمواد العضوية وغير العضوية إلى

مـــواد أخرى جديدة، سواء تمت هذه العملية بواسطة المكائن أو يدوياً، وسواء تمت في المصانع أو في البيوت سواء بيعت منتجاتها بالجملة أو المفرد (المشوخي، 1979).

لــذا فـــأن التصـــنيع لايعد غايه في حد ذاته انما هو وسيلة لرفع مستويات المعيشـــة ومتوســـط الدخل الفردي لسكان الدولة، ومن هنا جاء ادراك معظم الدول النامـــية لأهمية الدور الذي تلعبه الصناعة التحويلية بإنجاز التنمية المعجلة للاقتصاد القومـــي، ورفع مستويات المعيشة لشعوبها، ذلك أن تجارب الدول الصناعية في هذا المجـــال تـــؤكد علــى العلاقة القوية بين معدلات نمو الدخل القومي من ناحية وبين معدلات التنمية الصناعية من ناحية أخرى (دويدار، 1970).

أن من أبرز ما تقوم به الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني ما يلي:-

1- توفير السلع الاستهلاكية للإنسان مباشرة والتي تعجز الطبيعة عن توفيرها.
2- توفير السلع الانتاجية من معدات والات لازمة لعملية التنمية الاقتصادية.
3- توفير السلع الوسيطة للنشاطات الأخرى والنشاط التحويلي.
4- خلق الطلب على العمالة الماهرة.
5- المساعدة في تطوير البحوث العلمية.
6- إســـهام منـــتجاتها فـــي توسيع قاعدة الصادرات والتقليل من اعتماد الدولة على تصدير المواد الاولية.
7- المســـاعدة على تحقيق المعدلات العالية في النمو الاقتصادي والعمل على رفع معدلات الدخول الفردية وزيادة ثروة المجتمع والتراكم الرأسمالي.

وأمام هذا الإدراك غدت معظم الدول تعتقد ان تحقيق التنمية الصناعية أصبح هـــدفاً قـــوياً للـــدول النامية التي تنشد التقدم والرفاهية، و أن تطور قطاع الصناعة التحويلـــية يعـــد حجـــر الـــزاوية فـــي التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية المنشوده.

3.3 أسباب الاهتمام في الصناعة التحويلية:

هناك الكثير من الأسباب التي تدفع الدول الى تبني برامج تصنيعيه وتطويرها ومنها:- (دويدار، 1970)

1-زيـــادة الـــدخل القومي للدولة: وذلك بواسطة أقامه صناعات يتم تأسيسها على أســس اقتصادية بحتة، وعلى مقدار الدخل الصافي الى الاقتصاد القومي، أما المشروعات الاقتصادية التي تقام على أسس غير اقتصادية ولها طابع سياسي أو اجتماعـــي مثل تشغيل المتعطلين عن العمل، وتستخدم تكنولوجيا ذات كثافة رأســمالية متدنــية ســوف ينشأ منها تنمية اقتصادية أقل لكل دولار مستثمر، وبالتالي زيادة أقل في الدخل القومي.

2-أنهـا وسـيلة لتحســين الاستقرار لاحتياطي النقد الأجنبي والدخل القومي عن طريق تنويع الصادرات، بدل الاعتماد على تصدير سلعة معينة أوعدد محدود من المنتجات، حيث ان الأسواق العالمية تشهد منافسة كبيرة لهذه السلع وتكون الأســعار غير مستقرة بسبب تقلبات العرض والطلب وتذبذب الأسعار من عام لأخر إذا كانت هذه السلع منتجات زراعية، وبالتالي تتفاوت حجم الصادرات، وهــذا ينعكس على ما تحصل عليه الدول من العملات الأجنبية مما يؤدي الى عدم الاستقرار في الدخل القومي.

3-تشغيل المتعطلين عن العمل بالاضافة الى استغلال المواد الاولية المتوفرة في الدولة الاستغلال الامثل.

4-مســاهمتها في انتاج سلع محلية وبالتالي خفض الاستيراد للسلع المنتجة محلياً ممـــا يســـاعد فـــي استقرار حصيلة الدول من العملة الاجنبية، كما ان الانتاج المحلي هو في حد ذاته اضافة الى الدخل القومي.

4.3 السمات الأساسية للصناعة التحويلية:-

مــن المعــروف ان الصناعات التحويلية العربية تختلف في سماتها بين قطر واخر، وبالرغم من ذلك هناك العديد من السمات المشتركة لهذا النوع من الصناعات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:-(هندي،1978)

1- ضــعف إنتاجية الصناعة التحويلية مما يجعلها غير قادرة على مزاحمة الدول الصناعية العريقة، او حتى الدول النامية المتقدمة نسبياً في درجة تصنيعها.

2- ان معظم الصناعات التحويلية هي صناعات بديلة لسلع مستوردة، حيث قامت بصـــفة اساسية لسد حاجة الاستهلاك المحلي، وذلك بإستثناء بعض الصناعات البتروكيماوية في الدول النفطية.

3- اعـــتمادها اعـــتماداً يكاد يكون كلياً على الالات والمعدات والتقنية والخدمات الاستشـــارية الهندســـية المستوردة، وهذا من شانه ان يحد من قابلية تطويرها وســـرعة نموها وازدهارها، كما يجعلها عرضة للمساومات السياسية وعنصراً مـــن عناصر التبعية الاقتصادية، وغالباً ما قد ترتفع تكاليف إنشاء الصناعات التحويلـــية بسبب هذا الاعتماد على استيراد السلع الرأسمالية والتقنية الاجنبية، مما يحد من منافستها للسلع الاخرى البديلة والمشابه في الأسواق الخارجية.

4- ضعف السوق الداخلية في العديد من الدول العربية بسبب انخفاض متوسطات الدخول الفردية وإختلال التوازن القطاعي بها، مما يصعب تصريف العديد من المنـــتجات المصـــنعة محلياً، كما يصعب تصريف هذه المنتجات في الاسواق العالمية نتيجة انخفاض مزاياها النسبية.

5- ضـــعف الكفاءة الأدارية المسؤولة عن تسير المصانع، والفنية المستخدمة فيها، وتخلخل علاقات العمل في الكثير منها.

6- نـــدرة وجـــود اقســـام للـــبحث والتطوير في العديد من المؤسسات الصناعية، وضعف امكانية الموجودة منها، وبالتالي افتقار اغلب هذه المؤسسات – نتيجة لذلك – الى روح الابتكار والتطوير.

7- اســـتغراق عملـــيات الانشاء فترات طويلة مما يساهم في رفع تكاليف الانشاء، ومن ثم انخفاض مردود الانتاج.

8- عـــدم وجـــود الدراسات الكافية لإختيار الصناعة والتقنية الملائمة، او تصميم الالات او حجـــم الانـــتاج او التكامل بين مختلف الاقسام والمواقع، مع انعدام التنسيق بين مختلف الصناعات القائمة سواء داخل الدولة الواحدة او بين البلدان العربية.

9- تكاد مرونة العرض والتكيف مع التقلب في الداخل والخارج من انتاج لأخر ان تكـون معدومـة في معظم الصناعات التحويلية العربية، مما يضعف قابليتها للمنافسة واقتحام الاسواق الخارجية.

وتضاف الى هذه الصعوبات أسبقية الدول الصناعية وتقدمها في مختلف فروع الانـتاج الصـناعي، عـلاوة علـى مساعدة بعضها للبعض على تحقيق ما يسمى بالاقتصـاد الخارجي، وبناءآ عليه يمكننا القول ان تأخر الدول العربية في التصنيع وافـتقارها الى هذا الاقتصاد الخارجي يجعل لحاقها بالدول الصناعية – ناهيك عن منافستها – أمراً في غاية الصعوبة.

5.3 بنية هيكل قطاع الصناعة التحويلية في الأردن:-

يعـد القطـاع الصناعي الذي يضم قطاع التعدين والتشييد والكهرباء والمياه والصـناعة التحويلـية، مـن أهم القطاعات الاقتصادية باعتبارة المقياس والمؤشر الاسـاس لـتطور الدول او تخلفها، ويعد قطاع الصناعة التحويلية الركيزة الاساسية للتصنيع والمعيار الرئيس للتطوير الصناعي، لأنه المحرك الاساسي لزيادة معدلات نمـو الدخل القومي واساس عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تطوير الهيكل الانتاجي في الاقتصاد القومي.

وقد أعتمد التصنيف المتبع من قبل منظمة التنمية الصناعية للأمـم المتحـدة (UNIDO) الـذي يقوم بإعادة تصنيف الفروع الصناعية التحويلية المصنفة بموجب الــ(ISIC) الـى قطاعـي الصناعات الخفيفة والثقيلة، وكذلك على مستوى قطاع الصـناعات التحويلـية الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية الذي يأخذ الصفة الغالبة لطبـيعة استعمال السلعة، وقد اعتمد في العديد من الدراسات التطبيقية مع إلا شارة إلى أن تصنيف الــ(ISIC) ينقسم الى قسمين خلال فترة الدراسة:

1- (ISIC2) يشـمل الفتـرة (1980-1993) وجاء بصورة مفصلة لفروع قطاع الصناعة التحويلية.

2- (ISIC3) ويشــمل الفتــرة (1994-2001) وقدجاء بصورة إجمالية لفروع قطاع الصناعة التحويلية، فقد تم تحويله إلى(ISIC2) بما يخدم أهداف وفرضية البحث .

ويمكــن تصنيف هيكل الانتاج الصناعي التحويلي في الأردن إلى ثلاثة قطاعات رئيسه:-(السماك،1987)

1- الصــناعات التحويلــية الاستهلاكية: تضم صناعة السلع الاستهلاكية المستخدمة لأغــراض الاستهلاك المباشر مثل قطاع الصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية المعمرة وشبه المعمرة، وسريعة الطلب.

2- الصــناعات التحويلــية الوســيطة: تضــم صناعة السلع الوسيطة التي تستخدم منــتجاتها كمدخلات في قطاعات صناعية اخرى بهدف انتاج سلع استهلاكية او كمستلزمات في انتاج صناعة اخرى مثل الطاقة.

3- الصناعات التحويلية الرأسمالية أو الإنتاجية (الاستثمارية): وتضم صناعة السلع الانتاجــية التــي تنتج السلع المساعدة او التي تدخل في انتاج سلع اخرى بحيث تزيد من الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني كصناعة الالات والمعدات.

إن تقســيم فــروع الصــناعة التحويلية الى صناعات استهلاكية وصناعات وسـيطة وصــناعات انتاجــية، يعد من أهم المقدمات الأساسية لرسم الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية. وان تحليل هيكل القطاع الصناعي والتعرف على فروعه يســاعد المخطط على اختيار المشروعات الصناعية ذات التاثير الفعال على تعجيل التنمــية الصناعية وبالتالي التنمية الاقتصادية، وان تطور قطاع الصناعات الانتاجية لا بــد مــنه كأحــد الركائــز الاساسية للتنمية الاقتصادية مع عدم اغفال القطاعات الاخــرى مــن اســتهلاكية ووسيطة، ولكن ضرورات التنمية تحتم إعطاء الاولوية لقطاع الصناعات الانتاجية كونه القطاع المؤثر القادر على احداث التغييرات الهيكلية فــي كافــة القطاعات الاخرى من ضمنها قطاع السلع الاستهلاكية الذي يعد تطوره ملازماً لتطوير القطاع الانتاجي.

ان الصــناعات الانتاجية تتميز بقدرتها الكبيرة على توفير القاعدة الصناعية العريضــة لعملــية التصنيع والتنمية في آن واحد، وذلك لكونها تقوم بتوفير وانتاج

الالات والمعـــدات الانتاجية اللازمة لبرامج وخطط التنمية الاقتصادية وبالتالي تكون المســؤولة الرئيســة عن تأمين احتياجات التنمية، وكذلك تتمتع الصناعات الانتاجية بقــدرة علـــى اســتقطاب المشـــروعات الاخرى في القطاع الصناعي وفي مجمل القطاعـــات الاخـــرى وفق سلسلة من التشابك والترابط والعضوي بما يحقق للتنمية مداها المرسوم وأهدافها المحدده.

ولتوضـــيح الـــتطورات التي تحدث في البنية الهيكلية للصناعة التحويلية تم تقســيم الصناعات التحويلية إلى ثلاث مجموعات حسب طبيعة المنتجات وهي تضم (الصـــناعة التحويلـــية ككـــل) تسعة فروع صناعية رئيسة متضمنة أنشطة صناعية ثانوية وهذه المجموعات هي:-

1- الصـــناعات التحويلـــية الاستهلاكية: تشمل صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتـــبغ، صناعة المنتوجات والملابس والصناعات الجلدية، والخشب ومتوجاته عدا الأثاث.

2- الصـــناعات التحويلـــية الوســيطة: وتشمل صناعة الورق، والمنتجات الورقية، والطـــباعة النشـــر، والصناعات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك، وصناعة منتجات الخامات المعدنية (عدا النفط والفحم).

3- الصـــناعات التحويلـــية الإنتاجية (الرأسمالية): تشمل صناعة المنتجات المعدنية الأساسية، صناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن والمعدات والأجهزة الكهربائية ومعـــدات علمـــية ومهنـــية، ومنتجات معدنية والمكائن والمعدات، والصناعات التحويلية الأخرى.

6.3 تحليل التغييرات الهيكلية في قطاعات الصناعة التحويلية الأردني:-

ســيتم دراســـة قطـــاع الصـــناعة التحويلية بصورة أعمق من خلال دراسة التغييـــرات التي حدثت في تطور الفروع الصناعية المكونة لهذا القطاع، واتجاهات هـــذا الـــتطور وقد استخدمت القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عناصر الإنتاج وبالأســـعار الثابـــتة كمعيار لقياس درجة النمو في هذه الفروع، وكذلك سيتم دراسة اتجاهـــات الـــتطور في هذا القطاع على مستوى الصناعات الاستهلاكية والوسيطة

والرأسمالية، ويمكن متابعة تطور الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة (1980-2001) من خلال مؤشرات رئيسة هي:-

1-تطور عدد المؤسسات في قطاع الصناعة التحويلية الأردني.

2- تطور القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني.

3- تطور الاستخدام (عدد العاملين) في قطاع الصناعة التحويلية الأردني.

4- تطور قيمة الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية الأردني.

1.6.3 تطور عدد المؤسسات في فرع قطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة (1980-2001):-

أن زيادة عدد المؤسسات الصناعية في الدولة تعد من مظاهر النمو الصناعي، إذ ان زيادة عدد المؤسسات يبين ان هناك اتجاهاً نحو بناء وأقامة الصناعة والمشروعات الصناعية، ولكن لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار لقياس النمو الصناعي، وذلك نظراً لعميلة الاندماج التي تتم بين المنشأت الصناعية وخاصة المنشأت الصغيرة للاستفادة من وفورات الحجم الكبير ولتقليل كلفها والمنافسة في الأسواق.

ويبين الجدول رقم (6) التغييرات التي طرأت على عدد المؤسسات في كل فرع من فروع الصناعة التحويلية الأردني، ومعدل النمو المركب لهذه الفروع خلال الفترة (1980-2001) حسب تصنيف ISIC :-

يلاحظ من الجدول رقم (6) الذي يوضح تطور عدد المؤسسات في قطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة (1980-2001) ما يلي:-

1-زاد عدد المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية من (3255) مؤسسة عام 1980 الى (20329) مؤسسة عام 2001، بمعدل نمو سنوي قدره (19.96%).

2-يبين الجدول أن صناعة المنتجات الكيماوية والنفطية والبلاستيك والفحم والمطاط وصناعة الورق والطباعة والنشر قد حققتا اقل معدلات للنمو خلال

فتــرة الدراســة (1980-2001) حــيث بلــغ (9.4%) و(9.6%) على التوالي، وانخفضــت الأهمية النسبيه لعدد من المؤسسات الصناعية في قطاع الصناعة التحويلــية الأردنــي فقــد انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الغذائية والمشــروبات والتــبغ من (16.9%) عام 1980 الى 16.6% عام 2001، كذلك انخفضت هذه الأهمية في قطاع المنسوجات والملابس والأحذية من (14.7%) الـــى (14.1%)، والــورق والطباعة والنشر من (2.4%) الى (2.1%) والآلات والمكائن من (25.03%) الى (19.6%)، في حين زادت الأهمية النسبية لصناعة الأخشــاب والأثاث من (21.9%) عام 1980 الى (32.2%) عام2001، وكذلك المنتجات المعدنية الأساسية من (1.0%) إلى (2.0%).

3- لا يمكــن الاعتماد على عدد المؤسسات كمؤشر وحيد لقياس النمو الصناعي، وبالتالــي فهو يعد مؤشر غير دقيق ويكون مضللاً نظراً لعملية الاندماج التي تتم بين المؤسسات الصغيرة كما تم ذكره.

2.6.3 تطور عدد العاملين في فروع قطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة 1980-2001:

من الميزات الأساسية لتنمية قطاع الصناعة التحويلية مساهمة هذا القطاع في تشــغيل الأيدي العاملة، حيث يعد العنصر البشري من الدعائم الأساسية التي يعتمد علــيها فــي عملــية التخطيط الإنمائي وهو هدف التنمية وأداتها، وفي الأردن يمثل العنصــر البشري ركيزة هامة في الاقتصاد الوطني، ويرجع إليه الفضل في تحقيق معدلات النمو الاقتصادية التي تحققت خلال العقود الثلاثة الماضية (خطة التنمية،1986-1990).

ويعــد(Fiesher) من أوائل من كتب عن التغيير في هيكل قوة العمل التي تنتج عن عملية التنمية من خلال تحديده لقطاعات ثلاثة هي القطاع الاولي الذي يضم الزراعة والصيد والرعي والتعدين،والقطاع الثانوي الذي يشمل الصناعة والانشاءات في حين يضم القطـــاع الثالث النقل والاتصالات وتجارة الجملة والمفرد والخدمات الحكومية والشخصية والعائلية (Kindlberger, 1977).

حيث حاول تقسيم أقطار العالم الى مجموعات على أساس الأهمية النسبية لمشاركة قوة العمل في هذه القطاعات، فكلما ارتفعت الأهمية النسبية لقوة العمل في القطاع الأولى كلما كان البلد متأخراً في تسلسله في مراحل التنمية(Kuznets،1966)، وقد اختصت اقتراحات(Feisher) بتتابع استخدام قوة العمل بين القطاعات فنسبة المساهمة العالية لقوة العمل في القطـــاع الزراعي سوف تنخفض مع البدء بعملية التنمية في حين ترتفع نسبة العاملين في الصـــناعة الـــى أجمالي عدد العاملين (Kindlberger,1977) وان هناك علاقة بين مستوى الـــدخل والأهمـــية النســـبية للعاملين في مختلف القطاعات، وتعكس ذلك المرونة الدخيلة للطلـــب على السلع، فضلاً عن إنتاجية العاملين في القطاعات، فمع ارتفاع مستوى الدخل فـــان المرونة الدخيلة للطلب على ناتج قطاع الخدمات سوف ترتفع كما ان نسبة العاملين فـــي قطاع الخدمات الى أجمالي عدد العاملين سوف تزداد (Chenery. 1955)، وبعبارة أخرى فـــان الدول ذات الدخل المنخفض سوف تتصف بارتفاع الأهمية النسبة للعاملين بالزراعة فـــي حين ان الدول ذات الدخل المتوسط ستمتاز بارتفاع نسبة العاملين في الصناعة بينما النسب العالية لمساهمة العاملين في الخدمات تشاهد في الدول ذات الدخل الأكثر ارتفاعاً.

وكما كان التصنيع جوهر التنمية الاقتصادية لذا يمكن القول ان نسبة العاملين فـــي القطاع الصناعي الى اجمالي عدد العاملين يعد مقياساً سليماً يمكن ان يستدل به علـــى مدى نماء الاقتصاد الوطني. ومن الجدير ذكره ان استئثار القطاع الصناعي بالزيادة السنوية في قوة العمل وكذلك انتقال بعض العاملين من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي بالزيادة السنوية في قوة العمل، لا يؤدي ذلك الى نقص في الإنتاج الزراعـــي طالما ان القطاع الزراعي يتصف بوجود فائض من قوة العمل فضلاً عن انتشار البطالة المقنعة. أما إذا كان الأمر خلاف ذلك فان انتقال العاملين الى القطاع الصـــناعي يتطلب ارتفاعاً في مستوى الكفاءة الإنتاجية للعاملين في الزراعة بهدف المحافظـــة على مستوى الإنتاج الزراعي، كما ان ارتفاع نسبة العاملين في الصناعة هي نتيجة لاتجاه الدولة المعنية نحو التصنيع إلا انه لا يكون بصورة مستمرة، حيث يســـتمر التزايد الى حد معين كما ان إنتاجية العمل في الصناعة غالباً ما تكون أعلى ممـــا هـــي عليه في الزراعة، والذي ينعكس ايضاً بشكل انخفاض نسبة العاملين في الصـــناعة الـــى مـــا دون نســـبة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ،هذا

الاختلاف في إنتاجية العمل بين القطاعات ينتج عن نمو القطاع الصناعي بشكل أسرع من نمو القطاع الزراعي ليستوعب فائض العمل في القطاع الزراعي .

ومن الجدير ذكره ان ما يمتاز به سوق العمل الأردني من انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل، فهو في حدود 21% من أجمالي السكان، فضلاً عن انخفاض نسبة مساهمة المرأة في العمالة الأردنية وارتفاع عدد القوى العاملة الوافدة الى سوق العمل المحلي، وضعف التنسيق على المستوى المؤسسي بين الجهات المعينة ببرامج الإعداد التدريب المهني، بالإضافة الى ضعف مشاركة المؤسسات الأهلية والنقابات في إعداد القوى العاملة وتدريبها، وتباطؤ معدلات هجرة العمال الأردنيين للخارج، مع ظهور بوادر هجرة عائدة للقوى العاملة الأردنية خلال السنوات (1985-1990) كذلك برزت الحاجة الى تطوير تشريعات العمل والضمان الاجتماعي والتدريب المهني بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية الاجتماعية.(خطة التنمية،1986-1990).

تعد العمالة من المؤشرات المهمة في تحديد القطاعات الصناعية الرائدة في التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية ويبين الجدول رقم (7) تطور عدد العاملين في فروع قطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة (1980-2001) حسب التصنيف الدولي للنشاط الاقتصادي ISIC:

أن العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني قد زادت من (26609) عاملاً عام 1980 الى (127676)عاملاً في عام 2001، بمعدل نمو سنوي (7.6%) وهو معدل مرتفع جداً إذا ما قيس بمعدل النمو السكاني في الأردن ومعدل نمو القوى العاملة الأردنية وهما على التوالي (2.8%) (3.5%) وهذا يعني ان معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بلغ اكثر من ضعف معدل النمو في القوة العاملة الأردنية.

ولدى استعراض معدلات النمو السنوية للصناعات المختلفة نلاحظ ان معدل نمو العمالة في كافة الصناعات اكبر بكثير من معدل النمو السكاني ونمو القوة العاملة، وهذا يظهر أهمية قطاع الصناعة التحويلية وقدرته على استيعاب المزيد من القوى العاملة ويعول عليه كأحد القطاعات التي تساهم في الحد من مشكلة البطالة.

ويبين الجدول رقم (7) توزيع العمالة على مختلف فروع قطاعات الصناعة التحويلية والأهمية النسبية لهذا القطاع من أجمالي العمالة في الصناعة التحويلية.

لقد ازدادت العمالة في فروع قطاع الصناعة التحويلية من سنة الى أخرى، فقد زادت العمالة في قطاع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ من (5371) عاملاً عام 1980الى (25732) عاملا عام 2001، بمعدل نمو سنوي مقداره (7.8%) في حين حافظت الأهمية النسبية لعدد العاملين على مستواها (20.1%) عام 1980 الى نفس النسبة عام 2001 .

و بالنسبة لقطاع المنسوجات و الملابس و الصناعات الجلدية ، فقد ارتفع عدد العمالة من (2831) عاملا عام 1980 الى (20979)عاملا عام 2001، في حين ان الأهمية النسبية لعدد العاملين في هذا القطاع من إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية زادت من (10.6%) الى (16.4%) لنفس الفترة ، و كانت أعلى قيم وصلت إليها في عامي 2000 و 2001 حيث بلغت (17.3%) و (16.4%) على التوالي .

أما قطاع الخشب و منتجاته بما فيها الأثاث فقد ارتفع عدد العمالة من (1947)عاملا عام 1980 الى 19806 عاملا عام 2001 بمعدل نمو سنوي (15.5%) ، في حين ان الأهمية النسبية لعدد العاملين في هذا القطاع لإجمالي العاملين في الصناعة التحويلية زادت من (7.3%) عام 1980 الى (15.5%) عام 2001، وهي أعلى قيمة وصل إليها هذا القطاع لنفس الفترة .

ومن القطاعات التي يزداد عدد العاملين فيها و تنخفض الأهمية النسبية فيها، صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر فقد ارتفع عدد العاملين من (1755) عاملا عام 1980 بأهمية نسبيه بلغت (6.5%) الى (7816) عاملا 2001 بأهمية نسبيه بلغت (6.1%) ، وكذلك قطاع الكيماويات والمنتوجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط حيث ارتفع عدد العاملين من (5091) عاملا عام 1980 الى (16603) عاملا عام 2001 بمعدل نمو سنوي قدره(5.4%) في حين انخفضت الأهمية النسبية من (19.1%) عام 1980 الى (13%) عام 2001 وبالتالي لم يستطع هذا القطاع امتصاص أيد عامله كبيره وينمو بمعدل اكبر من معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية ككل .

أمـــا بالنسبة لقطاع منتجات خامات تعدينية غير معدنية عدا منتجات المطاط والفحم فقد زاد عدد العاملين من (4947) عاملا عام 1980 الى (14442) عاملا عام 2001 فـــي حين انخفضت الأهمية النسبية للعاملين من (18.5%) الى(11.3%) لنفس الفتـــرة ، كـــذلك الحـــال بالنسبة لقطاع الصناعات المعد ينه الأساسية فقد زاد عدد العاملـــين مـــن (600) عـــاملا عام 1980 الى (2593) عاملا عام 2001 ، في حين انخفضت الأهمية النسبية للعاملين من (2.2%) الى (2.03%) لنفس الفترة .

اما قطاع المنتوجات المعدنية و المكائن و المعدات فقد زادت الأهمية النسبية للعاملين من(15.2%) عام 1980 الى (15.4%) عام 2001 في حين ان عدد العاملين ارتفع من (4067) عاملا عام 1980 الى (19705) عاملا عام 2001 .

ما سبق يمكن استنتاج ما يلي :-

1- هيمـــنة قطاعـــي المـــواد الغذائـــية و المشـــروبات و التبغ، و الكيماويات و المنـــتوجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط على الأهمية النسبية الأولى لعـــدد العاملـــين في هذين القطاعين الى إجمالي العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ككل، حيث بلغت الأهمية النسبية لقطاع المواد الغذائية والمشروبات والتـــبغ (18.7%) في المتوسط، في حين كانت لقطاع الكيماويات والمنتجات النفطـــية والبلاستيك والفحم والمطاط (19.08%) في المتوسط للفترة (2001-1980) ويعـــزى ارتفـــاع هـــذه النسبة لقطاع الكيماويات إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع تكرير البترول .

2- احـــتل قطـــاع الصناعات المعدنية والمكائن والمعدات المرتبة الثانية بأهمية نســـبيه بلغت (15.01%) في المتوسط، وان الارتفاع في الأهمية النسبية لهذا القطاع في الأردن يرجع الى ان هذا القطاع يرتبط بأعمال الصيانة والتصليح للأجهزة المنتجة في الدول المتقدمة .

3- امـــا المرتبة الثالثة فقد احتلها قطاع منتجات خامات تعدينية غير معدنية عدا منتجات الفحم و المطاط، حيث بلغت الأهمية النسبية (14.7%) في المتوسط، وهـــذه الصـــناعات ترتبط في أعمال الإنشاء والبناء وتحتل مرتبه متقدمة من حيث عدد العاملين و يرجع ذلك الى ان الأردن قد خطى خطوات متميزة في

مجال تحسين الواقع السكني للمواطنين و بناء البنيه التحتية، وهذا يتطلب عدد كبيرا من العمال .

4-ان تـــرتيب القطاعات الصناعية حسب أهميتها النسبية بمشاركة عنصر العمل في المتوسط كانت على النحو التالي :-

أ- قطاع الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط بأهمية نسبيه بلغت (19.08%) بالمتوسط .

ب- قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بأهمية نسبيه بلغت(18.7%) بالمتوسط.

ج- قطاع المنتوجات المعدنية والمكائن والمعدات بأهمية نسبيه بلغت(15.01%) بالمتوسط.

د- قطاع منتوجات خامات تعدينيه غير معدنية بأهمية نسبيه بلغت(14.7%) بالمتوسط.

ه- قطاع المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية بأهمية نسبيه بلغت (12.07%) بالمتوسط.

و- قطاع الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث بأهمية نسبيه بلغت (9.8%) بالمتوسط.

ز- قطاع الورق ومنتجاته والطباعة والنشر بأهمية نسبيه بلغت (6.6%) بالمتوسط.

3.6.3 تطور هيكل الإنتاج لقطاع الصناعة التحويلية للفترة(1980-2001):

أن التغيير في الهيكل الاقتصادي للدول النامية التي تسعى نحو تحقيق التصنيع يتمثل بالأساس في زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسبب ذلك هو أن عملية التنمية الاقتصادية يرافقها تناقص في نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ارتفاع مستوى الدخل يرافقه تزايد في حصة ناتج الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي مما يقلل من نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي(Chenery,1960)،على وفق قانون Angel الذي يوضح طبيعة العلاقة بين مستوى الدخل وسلوك المستهلك.

الأمر الذي يعمل على حفز التوسع في الصناعات القائمة فضلاً عن إقامة صناعات جديدة، وأن تحول الطلب نحو السلع الصناعية يبداء أولاً بالطلب على السلع الإستهلاكية غير المعمرة ثم على السلع الإستهلاكية المعمرة، وبعد ذلك يتجه الطلب نحو السلع الوسيطة وهذه جميعاً تدفع بقوى الطلب نحو إنشاء وتنمية صناعات السلع الرأسمالية (الإنتاجية)، ويستمر الأمر كذلك حتى يستكمل الجهاز الإنتاجي الصناعي مقاومته في إنتاج جميع السلع، يعني ذلك أن نمط الإستهلاك يتغير تبعاً لتغير الدخل وهذا يقود إلى إحداث تغييرات في هيكل الإنتاج (Kindlberger,1977)، مما يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي لذلك فان للصناعة دور فعال في إحداث تغيير في الهيكل الإنتاجي للإقتصاد الوطني.

أن من مظاهر النمو الصناعي تحقيق قيماً متزايدة للإنتاج الصناعي، ولا سيما الإنتاج الصناعي التحويلي، وفي هذا المجال سوف نقوم بدراسة التغييرات الهيكلية في هيكل إنتاج قطاع الصناعة التحويلية الأردني، وذلك باعتماد تقسيم الصناعة حسب طبيعة المنتجات (الصناعات التحويلية الاستهلاكية، والوسيطة، والرأسمالية) بالإضافة الى دراسة التغييرات على مستوى الفروع الصناعية لهذا القطاع.

ومن خلال الجدول رقم (8) الذي يوضح التطور في الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية الإجمالي خلال الفترة (1980-2001) نلاحظ إن إنتاج الصناعات التحويلية الوسيطة قد أحتل المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لإنتاج الصناعة التحويلية الوسيطة نحو (61.2%) خلال الفترة (1980-2001). في حين احتل قطاع الصناعة التحويلية الاستهلاكية المرتبة الثانية بأهمية نسبيه بلغت (26.7 %) بالمتوسط يليه في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة التحويلية الرأسمالية بأهمية نسبيه بلغت (8.6%) بالمتوسط.

1.3.6.3 هيكل إنتاج الصناعات التحويلية الاستهلاكية:

تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (8) ان قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية الاستهلاكية ارتفعت من (252.3) مليون دينار عام 1980الى(984.6) مليون دينار عام2001، إي بمعدل نمو سنوي مركب مقداره(6.7%) ومن خلال الجدول رقم (9) الذي يوضح التغييرات الهيكلية في قيمة إنتاج الصناعة التحويلية الاستهلاكية على

مستوى الفروع الصناعية يمكن ملاحظة ما يلي :-

1- ان أعلى معدل نمو لقيم الإنتاج الصناعي حصل في قطاع الخشب ومنتجاته والأثاث حيث بلغ معدل النمو المركب نحو(13.01%)خلال فترة الدراسة (1980 -2001) حيث شهدت الفترة (1981-1985) أعلى معدل نمو حيث بلغ 35.1% وانخفض للفترة (1986-1992) الى7.4% وانخفض خلال الفترة(1993-1997) الى (5.9%)وانخفض خلال الفترة(1998-2001)الى(1.8%) وبلغت الأهمية النسبية لقطاع الخشب والأثاث(9.06%)في المتوسط خلال الفترة(1980-2001).

2- حقق قطاع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، المرتبة الثانية من حيث معدلات نمو الإنتاج فقد بلغ معدل النمو المركب للإنتاج خلال الفترة (1980-2001) نحو (6.86%) حيث بلغ معدل النمو خلال الفترة (1981-1985) نحو (9.66%) انخفض ليصل الى (3.1%) خلال الفترة (1986-1992) ووصل أعلى معدل نمو خلال الفترة (1993-1997) حيث بلغ (15.3%) ثم انخفض خلال الفترة (1998-2001) ليصل الى(3.2%)، ويشكل قطاع المواد الغذائية اكبر أهميه نسبيه من قيمة إنتاج الصناعات الاستهلاكية حيث بلغ عام 1980 (39.9%) من أجمالي الصناعات الاستهلاكية، يلي ذلك قطاع التبغ وبلغ عام 1980 (21.8%)، ثم قطاع المشروبات فقد بلغ (11.5%) .

وارتفعت الأهمية النسبية لقطاع المواد الغذائية عام 2001 الى (46.2%) من إجمالي قيمة إنتاج الصناعات الاستهلاكية ، وانخفضت الأهمية النسبية لصناعة التبغ الى (19.5%)، وصناعة المشروبات انخفضت الأهمية النسبية الى(11.4%)عام2001.

وقد بلغت الأهمية النسبية لقطاع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ خلال الفترة(1980-2001) حوالي(73.6%) في المتوسط من قيمة إنتاج الصناعات الاستهلاكية، وشكلت المواد الغذائية أعلى قيم للإنتاج الصناعي من مجمل القطاع المنتمية إليه حيث شكلت ما نسبته (39.58%) في المتوسط، يلي ذلك قطاع التبغ بأهمية نسبيه بلغت (19.9%) في المتوسط، ثم قطاع المشروبات بأهمية نسبيه بلغت (10.08%) في المتوسط.

3- اما قطاع المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية فقد حققت معدل نمو سنوي

مركب مقداره 6.81% خلال فترة الدراسة ، وبلغت الأهمية النسبية لإنتاج المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية (16.39%) في المتوسط من إجمالي إنتاج الصناعات الاستهلاكية ، وبلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي في هذا القطاع خلال الفترة (1981-1985) نحو (8.5%) انخفض للفترة (1986-1992) الى (8.3%) ثم ارتفع خلال الفترة (1993-1997) الى(8.8%)، وفي الفترة (1998-2001) انخفض ليصل الى(8.4%).

2.3.6.3 هيكل إنتاج الصناعات التحويلية الوسيطة:-

يلاحظ بالجدول رقم (8) ان قيمة الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية الوسيطة قد زادت من (1005.9) مليون دينار عام 1980 الى (2257.8) مليون دينار عام 2001 أي بمعدل نمو سنوي مقداره(6.00%)، وبأهمية نسبيه بلغت (61.2%) في المتوسط من مجمل إنتاج قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (1980-2001).

وبين الجدول رقم (10) مساهمة فروع الصناعة الوسيطة في تكوين الإنتاج الصناعي حيث يلاحظ ان مساهمة صناعة تكرير البترول تمثل مركز الصدارة من حيث الأهمية النسبية فقد بلغت (42.95%) في المتوسط خلال فترة الدراسة، يلي ذلك قطاع الكيماويات بأهمية نسبيه بلغت (26.04%) في المتوسط، ثم قطاع منتجات خامات تعدينية غير معدنية بأهمية نسبيه بلغت(17.8%) في المتوسط، ثم قطاع منتجات البلاستيك والورق بأهمية نسبيه بلغت (4.8%) في المتوسط، ثم قطاع الطباعة والنشر بأهمية نسبيه بلغت(2.8%) في المتوسط خلال فترة الدراسة (1980-2001).

أما بالنسبة لمعدلات نمو الإنتاج في فروع الصناعات الوسيطة فقد حقق فرع الكيماويات أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة،حيث بلغ معدل النمو المركب (16.56%) يليه فرع الطباعة والنشر بمعدل نمو بلغ(12.15%)، ثم فرع الورق بمعدل نمو مركب بلغ (9.9%) ثم فرع تكرير النفط بمعدل بلغ(8.9%) ، ثم فرع منتجات البلاستيك بمعدل نمو بلغ (8.87%)، ثم فرع منتجات خامات تعدينية غير معدنية بمعدل نمو مركب(4.5%).

ومن الجدير بالذكر ان نشاط تكرير البترول بلغت أهميته النسبية(42.95%) من

إجمالي الصناعات الوسيطة، إلا أنه يجب التحفظ على هذه النسبة لأن البترول له استخدامات عديدة وبالتالي يذهب جزء كبير منه للاستهلاك، وهذا يؤثر على نسبة مساهمة الصناعات الوسيطة في توفير مستلزمات الإنتاج للصناعات التحويلية، كذلك فان جزءا كبيرا من مكونات الصناعات الكيماوية يرتكز في صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية والصابون، وهي أيضا تذهب للاستهلاك المباشر مما يعكس ضعف القاعدة السلعية لمنتجات الصناعات الوسيطة وعدم قدرتها على توفير مستلزمات الإنتاج للصناعات التحويلية .

3.3.6.3 هيكل الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية الرأسمالية (الإنتاجية):

بين الجدول رقم (11) ان قيمة الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية الرأسمالية قد زادت من (108.9) مليون دينار عام 1980 الى (388.3) مليون دينار عام2001، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (8.2%) وبأهمية نسبية بلغت (8.6%) في المتوسط خلال الفترة نفسها .

حيث شكل فرع المنتوجات المعدنية والمكائن والمعدات نسبة عالية من إجمالي الصناعات الرأسمالية بلغت (57.5%) في المتوسط مقابل نسبة بلغت(42.5%) لفرع الصناعات المعدنية الأساسية من إجمالي الصناعات الرأسمالية خلال فترة الدراسة (1980-2001).

أما بالنسبة لمعدلات النمو المركبة لإنتاج فروع الصناعات التحويلية الرأسمالية فقد بلغ معدل النمو المركب للصناعات المعدنية الأساسية (5.86%)، ثم صناعة المنتوجات المعدنية والمكائن والمعدات بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (10.8%).

ومن خلال دراسة هيكل الإنتاج الصناعي لقطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة (1980-2001) يمكن استنتاج ما يلي:-

1- قطاع الصناعات التحويلية الاستهلاكية:-

يلاحظ تزايد الأهمية النسبية لإنتاج الصناعات التحويلية الاستهلاكية فقد ارتفعت من (18.4%) عام 1980 الى (24.3%)عام 2001، بأهمية نسبية بلغت (26.7%) في المتوسط وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية من إجمالي إنتاج قطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال فترة الدراسة (1980-2001).

2- قطاع الصناعات التحويلية الوسيطة :-

سيطرة قطاع إنتاج الصناعات الوسيطة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا القطاع (61.2%) في المتوسط خلال فترة الدراسة وهو بذلك يشكل اكثر من نصف إنتاج الصناعات التحويلية، ولكن يجب التحفظ على هذه النسبة لأن نشاط تكرير البترول يحتل جزءا كبيرا من إنتاج الصناعات الوسيطة حيث بلغت نسبته(42.95%) في المتوسط خلال فترة الدراسة من مجمل قطاع الصناعات الوسيطة، وحوالي (26.01%) من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية خلال فترة الدراسة (1980-2001) ، وبما ان جزءا كبيرا من البترول يذهب للاستهلاك المباشر فأن هذا لا يعكس قدرة هذا القطاع على توفير معظم مستلزمات الإنتاج لقطاع الصناعة التحويلية ولبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لفرع الكيماويات في قطاع الصناعات الوسيطة .

3- قطاع الصناعات التحويلية الرأسمالية :-

يحتل قطاع الصناعات التحويلية الرأسمالية المرتبة الثالثة في إنتاج الصناعات التحويلية، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا القطاع (8.6%) في المتوسط خلال فترة الدراسة، وهذا يعبر عن عجز قطاع الصناعات التحويلية الرأسمالية في توفير المعدات والمكائن الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الخارج في توفير المعدات الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية.

وعلى نحو عام يشكو الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية من اختلال كبير بسبب التركيز على الصناعات الاستهلاكية والوسيطة، والتي يذهب الجزء الأكبر من إنتاجها إلى الاستهلاك المباشر، أما إنتاج السلع الرأسمالية والإنتاجية فلم يتم تطويره والتركيز عليه في خطط التنمية، حيث أن المخططين الاقتصاديين يفضلون إقامة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة الخفيفة في المراحل الأولى للتصنيع، بسبب سرعة تأسيسها وإحلالها محل المستوردات الأجنبية ومن ثم الانتقال إلى الصناعات الأخرى(القريشي،1982).

4.6.3 تطـور القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني للفترة(-2001 1980) بالأسعار الثابتة:

تمثل القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي مؤشرا هاما لمدى فاعلية القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي؛ فهي تعطي دلالة على درجة التصنيع كما تم توضيحه سابقا في الدولة المعنية، فضلا عن استخدامها كمؤشر لبيان مدى قدرة القطاع الصناعي على خلق القيم المضافة الجديدة والمتولدة عن العملية الإنتاجية، ذلك ان الصناعة التحويلية لها القدرة على تكوين قيم مضافة جديدة لما تمتاز به من تعدد لمراحلها الإنتاجية.

وتتمثل القيمة المضافة الصناعية بالفرق بين إجمالي قيمة الناتج الصناعي مطروحا منه قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدميه والإهلاك في القطاع الصناعي، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في التصنيع كونه يعكس مقدار الإسراف والهدر الذي يحصل عند استخدام الوحدات الإنتاجية الصناعية لمستلزمات الإنتاج، لذا فان مؤشر معدل القيمة المضافة الصناعية يعبر عن مدى فاعلية واتساع النشاط التصنيعي في الدولة (Hughes, 1978).

كما أن تطور القيمة المضافة الصناعية وزيادتها يعني زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، وزيادة روابط القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى؛ إي أن نمو القيمة المضافة الصناعية يعكس تطور دور الدولة في مجمل عملية التنمية وخاصة الموارد الذاتية(كاظم، 1986).

ويبـين الجـدول رقـم (12) تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة (1980-2001) حيث نلاحظ ان القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلـية بالأسـعار الثابتة قد زادت من (291.456) مليون دينار عام 1980 الى (893.9) مليون دينار عام2001، بمعدل نمو مركب مقداره (5.90%).

ولدى استعراض معدلات نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لقطاع الصناعة التحويلية خلال فترة البحث، يلاحظ أن معدل النمو المركب للفترة (1980-1985) بلغ (6.04 %) في حين بلغ للفترة (1986-1992) نحو(1.95%) وللفترة (-1997 1993) (6.70%)، اما الفترة (1998-2001) فقد بلغ معدل النمو المركب(6.90%)،

وهذه المعدلات تعكس الحالات التي مر بها الاقتصاد الأردني من رواج وانكماش اقتصادي. أما معدلات نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة خلال فترة البحث فهي تشهد تذبذبا واضحا حيث سجل معدل النمو للقيمة المضافة معدلات نمو سالبة في الأعوام (1985,1982, 1989, 1996,1990) وبلغت القيم على التوالي (0.77, -9.3-2.8 , -12.2, -12.4,-) وهذه المعدلات السالبة ترجع الى حالات الركود الاقتصادي فضلا عن انخفاض حجم المساعدات العربية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وفي الأعوام (1994,1993,1981) سجلت القيمة المضافة معدلات نمو مرتفعة بلغت (20.5%, 19.9%, 23.6%) على التوالي مما يعني قدرة قطاع الصناعة التحويلية الأردني على تجاوز معوقات نموه وبلغ معدل نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة (1980-2001) نحو (5.90%)، وهذا يدلل على ان قطاع الصناعة التحويلية يعد من العناصر أو المصادر الرئيسة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة .

تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (13) و(14) في الملحق (ب) تطور الأهمية النسبية للقيمة المضافة لفروع قطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة (1980-2001) بالأسعار الثابتة:

1.4.6.3 قطاع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ :

فقد زادت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لهذا القطاع من (69.628) مليون دينار عام1980الى (248.8) مليون دينارعام2001 بمعدل نمو سنوي مركب مقداره (6.56%))، وبلغت مساهمة القطاع في القيمة المضافة لإجمالي قطاع الصناعة التحويلية (23.87%) عام 1980 وارتفعت هذه النسبة إلى (27.8%) عام 2001، واحتل هذا القطاع المرتبة (الأولى) من حيث نسبة مساهمته في القيمة المضافة من إجمالي الصناعة التحويلية في معظم سنوات الدراسة، في حين احتل قطاع صناعة المنتوجات الكيماوية والبترولية والمطاط والبلاستيك المرتبة (الثانية) حيث بلغت الأهمية النسبية عام1980 (27.63%) ارتفعت عام 2001 الى (26.53%) ، ويحتل قطاع منتوجات غير معدنية المرتبة الثالثة، بأهمية نسبية بلغت (25.3%) عام 1980

وانخفضت عام2001 الى (13.4%) يلي ذلك قطاع الآلات والمكائن بأهمية نسبية بلغت (7.8%) ارتفعت الى (9.3%) عام 2001 ثم قطاع المنسوجات بأهمية نسبية بلغت(7.06%) ارتفعت الى (7.90%) عام 2001.

ان فرع صناعة التبغ تتصدر الصناعات الفرعية في هذا القطاع وتحتل المرتبة الأولى خلال فترة الدراسة، من حيث الأهمية النسبية من إجمالي القطاع المنتمية أليه، ، وكانت الأهمية النسبية لفرع صناعة التبغ حوالي (53.02%) عام 1980من إجمالي القيمة المضافة لقطاع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، وانخفضت عام 2001 الى(45.3%) ، في حين ان فرع المشروبات احتلت المرتبة الثالثة خلال فترة الدراسة بأهمية نسبية بلغت (21.3%) عام 1980وانخفضت عام 2001 الى (18.8%)

أما فرع المواد الغذائية فقد احتل المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في القيمة المضافة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بأهمية نسبية بلغت (25.6%) عام 1980 وانخفضت عام 2001 الى (9.96%) .

مما سبق نلاحظ أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الأردني، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا القطاع (28.8%) في المتوسط خلال فترة الدراسة (1980-2001) من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الأردني، فضلا عن انه يعد حلقة وصل بين القطاع الزراعي كقطاع منتج للمواد الغذائية الأولية، وقطاع الصناعة التحويلية الذي يقوم بتحويل المواد الزراعية الى مواد مصنعة.

2.4.6.3 قطاع المنسوجات والملبوسات والجلود :

حيث ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لهذا القطاع من (20.632) مليون دينار عام 1980الى (720.70) مليون دينار عام2001، بمعدل نمو سنوي مركب مقداره (7.1%) في حين ان الأهمية النسبية ارتفعت من (7.06%) عام 1980 الى (7.90%) عام 2001، وهذا يعني ان معدل النمو في هذا القطاع نما بنسبة أعلى من معدل النمو في الصناعة التحويلية ككل والبالغ (5.90%).

كما يلاحظ من الجدول رقم (13) ان صناعة المنسوجات في هذا القطاع تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في معظم سنوات الدراسة باستثناء الأعوام (

(2001,2000,1999,1987,1986,1983,1982) حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا الفرع (%29.5,%27.5,%35.8,%36.5 %38.6 %28.6,%26.9) على التوالي من إجمالي القيمة المضافة لقطاع المنسوجات والملبوسات والجلود.

أما بالنسبة لفرع صناعة المنسوجات فقد احتلت المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ (%7.7) وانخفضت الأهمية النسبية للقطاع المنتمية أليه من (%36.4) عام 1980 الى (%26.9)عام 2001، وهذا يعني ان معدل النمو السنوي للمنسوجات أعلى من نسبة النمو المتحققة في قطاع الملبوسات والجلود.

أما بالنسبة لفرع صناعة الملابس فقد احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للقطاعات المنتمية أليه باستثناء الأعوام(2001، 2000,1999,1987,1986, 1983, 1982) فقد احتلت المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت ,%48.5,%59.5,%63.6 %32.8, %36.5, %43.5, %38.4 على التوالي، وقد بلغ معدل النمو السنوي لصناعة الملابس (%15.2) وهذا المعدل أعلى من معدل نمو القطاع المنتمية أليه، وهذا يفسر زيادة الأهمية النسبية لفرع الملابس من (%27.8)عام 1980الى (%63.6) عام2001.

أما فرع صناعة الجلود والأحذية فقد تذبذبت أهميتها النسبية بين المركزين الثالث والرابع خلال فترة الدراسة، وتعتبر أهميتها النسبية من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية ككل قليلة حيث بلغت لصناعة الجلود (%0.38) والأحذية عدا المطاط (%1.02) كمتوسط خلال فترة الدراسة (1980-2001).

3.4.6.3 قطاع المنتوجات الخشبية والأثاث:

لقد زادت القيمة المضافة لهذا القطاع من (13.288) مليون دينار عام 1980 الى (27.45) مليون دينار عام 2001، بمعدل نمو سنوي مقداره (%9.58) في حين أن الأهمية النسبية لهذا القطاع زادت من (%4.55) عام 1980 الى (%4.84) عام 1994 وانخفضت عام 2001 الى (%3.07)، ويلاحظ ان نسبة مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة المتولدة في الصناعة التحويلية ضئيلة .

4.4.6.3 قطاع الورق والطباعة والنشر :

زادت القيمة المضافة لهذا القطاع من (11.482) مليون دينار عام 1980 الى (61.340) مليون دينار عام2001، بمعدل نمو سنوي مقداره (9.04%) وزادت الأهمية النسبية من (3.93%) عام1980 الى (6.85%) عام 2001، ويلاحظ ان فرع صناعة الورق ومنتجاته هو المسؤول عن زيادة مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة على الرغم من صغر مساهمته في الصناعة التحويلية ككل، وقد زادت القيمة المضافة لصناعة الورق من (6.393) مليون دينار عام1980 الى (29.3) عام 2001، بمعدل نمو سنوي مقداره (11.16%) وارتفعت الأهمية النسبية لهذا الفرع من (2.19%) عام 1980 الى (3.27%) عام 2001.

أما فرع صناعة الطباعة والنشر فقد ارتفعت القيمة المضافة من (5.089) مليون دينار عام 1980 الى(32.04) مليون دينار عام 2001، بمعدل نمو سنوي مقداره (12.9%) و بلغت الأهمية النسبية لهذا القطاع في عام 1980 (1.74%) في حين بلغت (3.58%) عام 2001، وقد تذبذبت أهميتها النسبية بين المركز الأول والثاني خلال سنوات الدراسة من إجمالي القطاع المنتمية إليه.

5.4.6.3 المنتجات الكيماوية و البترولية والمطاط والبلاستيك :

لقد زادت القيمة المضافة لهذا القطاع من (67.668) مليون دينار عام 1980 الى(237.3) مليون دينار عام2001، بمعدل نمو سنوي مقداره (8.2%)، وكذلك انخفضت الأهمية النسبية من (27.63%)عام 1980الى (26.53%)عام 2001 .

حيث تحتل المنتجات البترولية المركز الثاني من حيث أهميتها النسبية للقطاع المنتمية إليه باستثناء الأعوام (1980، 1981، 1982، 1983، 1984، 1985، 1986، 1992، 1993) واحتلت المركز الأول بأهمية نسبية بلغت 58.3% ,61.2% ,56.9% ,52.6% ,49.6% ,61.6% ,54.6% ,39.1% ,59.2%)على التوالي وكانت المنتجات الكيماوية تحتل المركز الأول من حيث الأهمية النسبية في معظم سنوات الدراسة باستثناء الأعوام (1980,19821993,1986,1985,1984,1983,) حيث اما بالنسبة لمساهمة فرع صناعة منتجات المطاط بالقيمة المضافة فهي ضعيفة جدا ، فهي تحتل

المرتبة الرابعة في فروع قطاع الصناعة المنتمية إليه، وقد انخفضت الأهمية النسبية لهذا الفرع (0.64%)عام 1980 الى (0.09%) عام 2001 ، بمعدل نمو سنوي مقداره (14.4%)، وكذلك الحال بالنسبة لفرع صناعة المنتجات البلاستيكية فان مساهمتها بسيطة جدا في القيمة المضافة وتحتل المرتبة الثالثة من فروع الصناعات الكيماوية، وقد زادت القيمة المضافة لهذا الفرع من(8.681) مليون دينار عام1980 الى (29.470) مليون دينار عام2001، بمعدل نمو سنوي مقداره 8.9% في حين ارتفعت الأهمية النسبية من (2.97%)عام 1980 الى(3.30%) عام 2001، وهذا يعني ان نمو هذا الفرع كان اقل من معدل نمو قطـاع الصناعـات الكيماويـة والبالـغ (8.20%).

6.4.6.3 قطاع المنتجات غير المعدنية :

حيث زادت القيمة المضافة لهذا القطاع من (73.748) مليون دينار عام1980 الى(119.940) مليون دينار عام 2001، بمعدل نمو سنوي مقداره(4.3%) كما انخفضت الأهمية النسبية من (25.30%) من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الى (13.41%) عام 2001.

7.4.6.3 قطاع المنتجات المعدنية الأساسية :

حيث شكلت الأهمية النسبية لهذا القطاع نسبة مرتفعة من حيث مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية، حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع في عام1980(11.982) مليون دينار بأهمية نسبية بلغت (4.11%)، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع (9.50%) خلال الفترة (1980-2001).

8.4.6.3 قطاع صناعة المكائن والمعدات :

حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع من (23.028) مليون دينار عام1980 الى(83.990) مليون دينار عام2001، بمعدل نمو سنوي مقداره (22.90%) وارتفعت الأهمية النسبية من (7.89%) الى (9.38%) خلال فترة الدراسة (1980-2001).

فقد ساهم فرع المنتجات غير الكهربائية بالنسبة الكبرى من حيث مساهمته في إجمالي القيمة المضافة حيث بلغت (7.23%) عام 1980 من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية و (91.5%) من إجمالي مساهمته للقطاع المنتمية إليه، وارتفعت القيمة المضافة لهذا الفرع من (21.084) مليون دينار عام 1980 الى (130) مليون دينار عام2001، واحتل فرع المنتجات الكهربائية المركز الثاني في اغلب سنوات الدراسة من حيث مساهمته في القيمة المضافة و بلغت القيمة المضافة لهذا الفرع (1.671) مليون دينار عام1980 بأهمية نسبية (0.57%) من إجمالي الصناعة التحويلية و (7.20%) من إجمالي القطاع المنتمية إليه، و ارتفعت القيمة المضافة عام 2001 الى (15.560) مليون دينار بأهمية نسبية بلغت (1.74%) من إجمالي الصناعة التحويلية و (18.52%) من إجمالي القطاع المنتمية إليه.

الاستنتاج:

1- أن صناعة السلع الاستهلاكية التحويلية تحتل المرتبة الأولى من بين صناعات قطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال فترة الدراسة (1980-2001)، حيث ارتفعت أهميتها النسبية من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من(39.5%) عام1980 الى(45.6%) عام2001 بمعدل نمو مركب مقداره (6.5%)، وبأهمية نسبية بلغت في المتوسط (43.8%) خلال فترة الدراسة.

2- بينما احتلت صناعة السلع الوسيطة المرتبة الثانية، حيث انخفضت أهميتها النسبية من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من (48.5%) الى (39.9%) خلال فترة الدراسة (1980-2001)، بمعدل نمو مركب مقداره(5.32%) وبأهمية نسبية بلغت في المتوسط(43.6%).

3- في حين نلاحظ أن صناعة السلع الرأسمالية(الإنتاجية) تحتل المرتبة الثالثة بالرغم من ارتفاع أهميتها النسبية خلال فترة الدراسة(1980-2001)من(12.01%) الى(14.30%) كنتيجة لزيادة القيمة المضافة لها من(35.01) مليون دينار عام1980 الى(128.2) مليون دينار عام 2001 .

4- وبالتالي يمكن الاستنتاج أن سياسات التصنيع لم تؤد إلى حدوث تغيرات هيكلية جوهرية في هيكل قطاع الصناعة التحويلية على الرغم من كل التطور الذي حصل في هذا القطاع ،حيث لازال قطاع الصناعات الاستهلاكية والوسيطة يساهمان بنسبة كبيرة في القيمة المضافة المتحققة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني، واستمرار الانخفاض أو المحافظة على نفس نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الرأسمالية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الأردني، بحيث لم يحدث في هذا القطاع أو فروعة آية تغيرات جوهرية، تساعد على سد احتياجات عملية التنمية من مستلزمات الإنتاج من المكائن والمعدات ،مع استمرار اعتماد الدولة على الأسواق الخارجية لتوفير هذه الاحتياجات.

لذلك فأن الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن فشل في زيادة الأهمية النسبية لقطاع السلع الرأسمالية، وأستمر يعاني من إختلال في عدم توجية الإستثمارات نحو قطاع وطني لإنتاج السلع الإنتاجية(الرأسمالية) التي تضمن أستمرار التنمية والنمو الصناعي بالإعتماد على الذات، دون اللجوء إلى الغير في توفير مستلزمات التنمية الصناعيةمن الآلآت والمعدات الرأسمالية الثقيلة من الدول الأخرى، مما يجعل الاقتصاد الأردني منكشفا ويشدد التبعية للخارج.

قياس درجة التصنيع في قطاع الصناعة التحويلية الأردني

بهـــدف التعــــرف على مدى التدرج في العمليات الصناعية في قطاع الصناعة التحويلـــية، ومـــدى مساهمة هذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومـــي للدولـــة. فإننا سوف نقوم بقياس درجة التصنيع في هذا القطاع ، حيث تقاس درجـــة التصنيع من خلال نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج الإجمالي وكلما زادت درجـــة التصنيع دل ذلك على اتساع نطاق العمليات الصناعية التي تجري على المواد الخام وبالتالي زيادة الدخل القومي (القريشي،1984).

إلا انـــه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة درجة التصنيع يتم عن طريق زيادة القيمة المضافة إلى الإنتاج الكلي، وذلك من خلال التوسع الرأسي في الطاقات الإنتاجية أما باستخدام تكنولوجيا جديدة، أو من خلال التوسع في إدخال أنواع جديدة تساعد على زيـــادة القـــيمة المضافة الصناعية، فضلاً عن أن مستوى القيمة المضافة يتحدد بحجم

زيـــادة القـــيمة المضافة الصناعية، فضلاً عن أن مستوى القيمة المضافة يتحدد بحجم الأربـــاح وحجم الأجور المدفوعة والمتحققة في كل فرع من الفروع الصناعية المكونة لهـــذا القطـــاع، وبالتالي فان أي تأثيرات على أي من العاملين المذكورين سابقاً سوف تؤثـــر علـــى حجم القيمة المضافة مما ينعكس على درجة التصنيع، ولهذا فان ارتفاع درجـــة التصـــنيع أو انخفاضـــها لا تعكس بالضرورة تعميق درجة التصنيع، لذا يجب التعامل معها بقدر من التحفظ (القريشي،1984).

والجـــدول رقـــم (15) يبين درجة التصنيع على مستوى فروع قطاع الصناعة التحويلـــية للأعـــوام (1990) و(2000) حيث نلاحظ أن نسبة القيم المضافة إلى قيمة الإنـــتاج الكلـــي قد زادت في بعض الفروع الصناعية التحليلية وانخفضت في البعض الأخر، ففي قطاع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ نلاحظ تقدم صناعة المواد الغذائية مـــن حيث درجة التصنيع على صناعة المشروبات والتبغ، حيث بلغت درجة التصنيع عـــام 2000 لصناعة المواد الغذائية 26.9% ولصناعة المشروبات 53.8% ولصناعة التبغ 70.7% .

أمـــا بالنســـبة لقطـــاع المنسوجات والملابس والجلود والأحذية فقد سجل فرعي الملبوسات الجاهزة والدباغة والجلود تقدماً من حيث درجـــة التصنيـــع حيـــث بلغـــت (63.7%)، (33.3%) علـــى التوالي عام 2000 في حين سجل فرعي الغزل والنسيج والأحذيـــة انخفـــاض في درجة التصنيع حيث بلغت لفرع الغزل والنسيج (41.1%) ولفـــرع الأحذيـــة (26.7%) للعام 2000 مقابل (41.7%) لفرع الأحذية و(42.4%) لفـــرع الغـــزل والنســـيج للعام 1990، ويرجع السبب في انخفاض درجة التصنيع في فرعـــي الغزل والنسيج والأحذية إلى أن القيمة المضافة في فرع الغزل والنسيج زادت مـــن 15.9 ملـــيون ديـــنار عام 1990 إلى 17.02 مليون دينار عام 2000، في حين زادت قـــيمة الإنـــتاج مـــن 37.45 مليون دينارعام 1990إلى 41.46مليون دينارعام 2000أي أن نســـبة الـــزيادة فـــي قـــيمة الإنتاج كانت أعلىمن نسبة الزيادةفي القيمة المضـــافة،وهذا يفســـر ســـبب الانخفاض في درجة التصنيع لفرع الغزل والنسيج من 42.4%عام1990 إلى41.1%عام 2000 وكذلك الحال بالنسبة لفرع الأحذية.

أمـــا قطاع منتجات الأخشاب والأثاث فقد انخفضت درجة التصنيع من 37.2% عـــام 1990 إلـــى 36.9% عام 2000، ويلاحظ أن درجة التصنيع قد ارتفعت لفرع

الطباعة والنشر من 37.4% عام 1990 إلى 46.8%عام 2000وبالتالي فقد حقق تقدم على فرع الورق ومنتجاته الذي سجل انخفاض من حيث درجة التصنيع بلغ30.3%عام 2000.

واللافت للانتباه زيادة درجة التصنيع في فرعي الصناعات الكيماوية حيث بلغت 28.2%عام 2000 وفرع تكرير البترول حيث بلغت15.3%لنفس العام، وكذلك بالنسبة للمنــتجات المطاطية والبلاستيكية حيث بلغت درجة التصنيع (41.7%) و(30.5%) علــى التوالــي عــام 2000، وكــذلك بالنسبة لفرع المنتجات المعدنية الأساسية حيث انخفضت درجة التصنيع من (30.8%) عام 1990 إلى (25.25%) عام 2000 .

ولــذلك نلاحــظ مــن خلال قياسنا لدرجة التصنيع إننا نستطيع أن نتعرف على الفــروع الصــناعية التي حققت زيادة من حيث درجة التصنيع ، الأمر الذي يستدعي ضرورة زيادة درجة التصنيع لباقي الفروع الصناعية وذلك عن طريق التوسع الرأسي في الطاقات الإنتاجية باستخدام تكنولوجيا جديدة، أو عن طريق التوسع في إدخال أنواع جديدة بهدف زيادة القيمة المضافة لفروع قطاع الصناعة التحويلية.

الفصل الرابع

عرض النتائج

1.4 تحديد النموذج الاقتصادي القياسي المستخدم في الدراسة خلال الفترة (-2001 1980):

يتناول هذا الفصل التحليل الاقتصادي القياسي من خلال تحديد النموذج الاقتصادي القياسي المستخدم للتحقق من صحة الفرضية الموضوعة؛ فالنموذج الاقتصادي القياسي هو صورة مبسطة وكاملة تمثل النشاط الاقتصادي للدولة أو للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وأرقام، وأن كل معادلة من معادلات النموذج تفسر نمطية متغير واحد بدلالة المتغيرات الأخرى وما يتصل بها من مؤشرات وثوابت(Johnston,1984).

ومنهجيا تعتمد الدراسة منهج الربط بين التحليل الإقتصادي القياسي (التجريبي) والتحليل النظري المستند الى الأسس النظرية في علم الإقتصاد ، وذلك بأستخدام الأدوات الرياضية و الإحصائية و الإقتصادية في عملية تقديرات النماذج التي سوف تستخدم في هذة الدراسة ، لأثبات فرضية الدراسة والمتمثلة بوجود علاقة طردية (موجبة) بين التغيير في هيكل الصناعة التحويلية والنمو الإقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة (1980-2001).

ولغرض تحليل التغييرات الهيكلية في الصناعة التحويلية وأثرها في النمو الإقتصادي للإقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة، فقد تم أعتماد طريقةالمربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) لتقديرنماذج الإنحدارالمتعدد (Multiple Regression Model)، وذلك لإظهار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النماذج القياسية المستخدمة، وذلك لأختيارأفضل تلك الصيغ بما يتفق والمعا يير الإقتصادية والقياسية المعروفة .

2.4 النموذج الاقتصادي القياسي المستخدم في الدراسة خلال الفترة(1980-2001):

فمن الدوال الخطية التي سيتم تقديرها :

Y= F (X1, X2 ,X3)

حيث أن الصيغة الخطية للنموذج المراد تقديرة تأخذ الشكل الآتي :

$$Yt = B0 + B1\,X1t + B2\,X2t + B3\,X3t + Uit$$

- حيث ان :

Yt اجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

Bi = معلمات النموذج المطلوب تقديرها (Coefficients) حيث i=1,2,3

Uit= المتغير العشوائي .

X1t = اجمالي قيمة انتاج الصناعات الإستهلاكية التحويلية .

X2t= اجمالي قيمة انتاج الصناعات الوسيطة التحويلية.

X3t = اجمالي قيمة انتاج الصناعات الرأسمالية (الإنتاجية) التحويلية.

حيث أن :-

1- الصناعات الإستهلاكية التحويلية :تضم المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، المنسوجات والملابس وصناعة الجلود، منتجات الأخشاب والآثاث.

2- الصناعات الوسيطة التحويلية :وتضم الورق والطباعة والنشر، وصناعة المنتجات الكيماوية وتكرير البترول ومنتجات المطاط والبلاستيك، ومنتجات خامات تعدينية غير معدنية.

3- الصناعات الرأسمالية(الإنتاجية) التحويلية :وتضم صناعات معدنية أساسية، منتجات معدنية عدا المكائن والمعدات، الأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية، ومعدات النقل، ومعدات علمية ومهنية، منتجات معدنية مكائن ومعدات.

كما أن اختيار مدة الدراسة لتغطي الفترة (1980-2001) كان لأعتبارات عدة منها ان أغلب الدول النامية قد شرعت في تطبيق وتنفيذ العديد من الإستراتيجيات الاقتصادية خلال تلك الفترة. بهدف تحقيق التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية، فضلاً عن ان هذة الفترة تعد مناسبة لغاية دراسة التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني، وذلك نظراً لأن مسألة بناء وإعادة بناء الهيكل الاقتصادي مسألة تحتاج فترة زمنية متوسطة أو طويلة الأمد لتحقيقها، هذا مع الإشارة الى أن قيم المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي بالأسعار الثابتة والمرجحة لعام1995.

تقدير وتحليل نتائج النموذج الاقتصادي القياسي المستخدم في الدراسة:

بعد تقدير الدالة الخطية للنموذج كانت النتائج كالآتي:

$$Y=1661.28+ 3.32\ X1+ 0.029\ X2 -0.1418\ X3 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$t\ (4.42)\quad (2.64)\quad (0.05)\quad (-0.08)$$

$$R^2= \%88.8\quad F= 44.76\quad D.W=0.86\quad n=21$$

وللتأكد من دقة النموذج فقد تم إجراء عدة اختبارات وبمستوى معنوية 0.05 وdf=17، فأعطت الاختبارات الاقتصادية النظرية للاختبار الأول عدم دقة في اختيار بعض المتغيرات المستقلة ، وبشكل خاص المتغير المستقل X3، وبالتالي عدم معنوية تأثيره في تحقيق النمو الاقتصادي، وأتضح وجود علاقة عكسية بين إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية الرأسمالية بالأسعار الثابتة X3، ومعدل النمو الاقتصادي بمعامل تأثير بمقدار(0.141−)، وهو ما يعني أن الانخفاض في إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية الرأسمالية بمقدار وحدة واحدة، سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.141)، أما بالنسبة للمتغير المستقل X1 فقد أعطى علاقة طردية بين إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية الاستهلاكية بالأسعار الثابتة، ومعدل النمو الاقتصادي بمعامل تأثير بمقدار (3.32).

وهذا يعني أن الارتفاع في إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية الاستهلاكية بمقدار وحدة واحدة، سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بما مقداره(3.32) ، كذلك الحال بالنسبة للمتغير المستقل X2 فقد أعطى علاقة طردية بينه وبين معدل النمو الاقتصادي بمعامل تأثير بمقدار(0.029) ، وهو ما يعني أن ارتفاع إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية الوسيطة X2 بمقدار وحدة واحدة، سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.029) .

أما فيما يتعلق بالاختبارات الإحصائية والمتمثلة باختبار t، فلم تجتاز بعض المعلمات المقدرة لهذا الاختبار؛ حيث كانت قيمة t الجد ولية(1.734) في حين كانت قيم T المحسوبة لبعض المعلمات المقدرة منخفضة جدا، مما يعني قبول فرضية العدم، أي أن B=0، وأن بعض هذه المعلمات هي عديمة المعنوية إحصائيا، وأعطى معامل التحديد R^2 قيمة مقدارها (88.8%) إي أن 88.8% من التغير في معدل النمو الاقتصادي يعزى إلى متغيرات نسبة مساهمة الصناعات التحويلية الاستهلاكية

XI، والصـــناعات التحويلـــية الوسيطة X2 فقط .أما بالنسبة لاختبار D.W فقد ثبت وجـــود مشـــكلة الارتباط الذاتي، مما سبق من نتائج اقتصادية وإحصائية يقودنا إلى إهمال النموذج ، ولذلك فقد تم معالجة هذا النموذج من خلال إدخال متغير (RHO) وهو متغير يستخدم للتغلب على مشكلة الارتباط الذاتي لنحصل على النموذج التالي:

Y=1920.6+ 3.018 X1+ 0.0.032 X2- 0.28 X3+0.623 RHO ....(2)

t (4.062) (2.69) (2.28) (2.17) (1.87)

R^2=%91.7 F=5.00 D.W=1.517 n=20

فقد أعطت الاختبارات الاقتصادية والإحصائية وجود علاقة طردية بين معاملات الميل الجزئيةB^ المقدرة، ومعدل النمو الاقتصادي عنـــد مستـــوى معنويـــة 0.05 وdf=15 كما يتضح من خلال المعادلة رقم (2)، أما بالنسبة للاختبارات الإحصائية فقد كانت قيم T المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية(1.740) ، كذلك بالنسبة لاختبار F فقد كانت قيمة F المحسوبة تساوي(5.00) مقارنة بقيمة f الجدولية(3.5) وهذا يقودنا إلى رفض الفرضية العدميةB#0، مما يعني أن هذه المعلمات المقدرة ذات معنوية إحصائية، أما بالنسبة لاختبار D.W فقد ثبت عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

أما مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية فتمثلة بما يلي:

		X1	X2	X3
.710	.662	X1	1.000	
.683		X2	-0.677	1.000
X3	.710	.683	1.000	

ولغايات التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات، فقد تم أجراء الاختبار الخاص بهذه المشكلة عند مستوى معنوية0.05 وdf=3 ، وأظهرت النتائج عدم وجود مشكلة ارتباط خطي ؛ حيث كانت قيمة ة $\chi 2$ المحسوبة(13.787) وهي بذلك أكبر من قيمة $\chi 2$ الجدولية(6.2) مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

4.4 تفسير نتائج التحليل:

يلاحظ مما سبق أن متغير إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية الاستهلاكية كان الأكثر تأثيرا وبشكل مطلق على النمو الاقتصادي الأردني ثم متغير إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية الوسيطة وجاء ثالثا متغير إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية الرأسمالية .

وهذا ما يؤكد على أن الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية الأردني يشكو من اختلال كبير بسبب التركيز على الصناعات الاستهلاكية والوسيطة، وعجز قطاع الصناعة التحويلية الرأسمالية في توفير المعدات والمكائن الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الخارج في توفير هذه المعدات الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية. مما يجعله منكشفا ويشدد التبعية للخارج في هذا المجال.

كما واتفقت النتائج المتحصل عليها مع الواقع حيث لم تكن السياسات الاقتصادية الموضوعة في الأردن مقررة لأحداث تغيير هيكلي أو إن تأخذ بعين الاعتبار أحداث تغيير هيكلي، بل كانت لأحداث تنمية اقتصادية أو لتصحيح خلل أو مشكلة تظهر في الاقتصاد الأردني.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 الخاتمة

توصلت الدراسة الى أن سياسات التصنيع لم تؤد الى حدوث تغييرات هيكلية جوهرية في هيكل قطاع الصناعة التحويلية الأردني، على الرغم من كل التطور الذي حصل في هذا القطاع، حيث لا زال قطاع قطاع الصناعة التحويلية الاستهلاكية والوسيطة يسهمان بنسبة كبيرة في القيمة المضافة المتحققة في هذا القطاع، مع استمرار الانخفاض أو المحافظة على نفس نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الرأسمالية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الأردني، وبالتالي عدم مقدرة هذا القطاع على توفير مستلزمات الانتاج من مكائن ومعدات لازمة لسد احتياجات عملية التنمية الاقتصادية واستمرار اعتماد الاقتصاد الأردني على الأسواق الخارجية لتوفير هذه الاحتياجات مما يجعله منكشفاً ويشدد التبعية للخارج في هذا المجال.

وأوصت الدراسة بضرورة اجراء التقويم المستمر لأداء الوحدات الصناعية للوقوف على مدى كفاءة هذه الوحدات، والتأكيد الى تحسين مستوى الجودة النوعية للمنتجات الصناعية مع تحقيق الأستغلال الأمثل للطاقات الانتاجية القائمة بهدف تحقيق قيم مضافة عالية تضع القطاع الصناعي في موقع جيد يستطيع فيه العمل بأنتاجية ومرونة عالية، ورفع المستوى التعليمي والمهني للعاملين في القطاع الصناعي، وتوجيه وتشجيع الأستثمار الى الأنشطة الرائدة في القطاع الصناعي، وتنشيط العمل العربي المشترك في هذا المجال.

2.5 مناقشة النتائج:

حاولت الدراسة أختبار أثر التغيير الهيكلي في قطاع الصناعة التحويلية وأثرة في النمو الإقتصادي خلال الفترة(1980-2001) في الإقتصاد الأردني، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاءت على النحو التالي:

1-أن معيار التنمية أو التخلف لدولة من الدول يمكن أن يكون المدى الذي وصلته في أنجاز التغييرات الهيكلية Structural Change فالأرقام القياسية للتغيير الهيكلي يمكن أن تتضمن حصص كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الاستخدام ، كما وتعتمد أيضا على درجة الاعتماد الهيكلي المتبادل في الإقتصاد وعلى الأختلاف في الإنتاجية بين القطاعات المختلفة ضمن الإقتصاد الواحد، أي تغييرا في نسب وعلاقات المتغيرات الإقتصادية وهو ما يعبر عنة بالتغيير الكمي، أما التغيير الوصفي والذي يتضمن تغييرا وظيفيا في أداء النشاط الإقتصادي عن طريق ترشيد تخصيص الموارد والأرتقاء بمستوى الكفاءة النوعية لعوامل الإنتاج، فضلا عن تحقيق التناسب الممكن بين عوامل الإنتاج المختلفة، وأن التغييرات الكمية والنوعية تشكلان جوهر التغيير الهيكلي والذي يترافق عادة مع زيادة الإنتاج الحقيقي فضلا عن الدخل الحقيقي الفردي.

2-يحتل قطاع الصناعة بشكل عام وقطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص، مركزا متقدما من بين القطاعات الإقتصادية المكونة للإقتصاد الأردني، والذي يعول عليه كثيرا في مجال تنويع الهيكل الإقتصادي حيث يعد القطاع الصناعي الركيزة الأساسية والمعيار الرئيس في تحقيق التغييرات الهيكلية الأعتيادية بغية تحقيق التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الإقتصادية .مما جعل الحكومة تولي القطاع الصناعي وبشكل خاص قطاع الصناعة التحويلية كل الدعم والأهتمام خلال فترات خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية المتعاقبة، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 20.6% بالمتوسط، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع الخدمات.

3-كذلك زادت العمالة الصناعية من 38.600 ألف عاملا عام 1980 إلى 168.300 ألف عاملا عام2001 بمعدل نمو سنوي مقداره 7.18% ، وارتفعت نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى مجمل العمالة في الاقتصاد

الوطني من 9.50% عام 1980 إلى16.03% عام 2001 ، بأهمية نسبية بلغت 12.5% بالمتوسط.

4-أما بالنسبة للتغييرات الهيكلية في هيكل التجارة الخارجية الأردني خلال فترة الدراسة(1980-2001)، فقد لعبت الصادرات الصناعية دورا متزايدا في تغطية المستوردات الإجمالية ،حيث أرتفعت الصادرات الصناعية من 117.900 مليون دينار عام 1980 إلى734.200 مليون دينار عام 2001 ،بمعدل نمو سنوي مقداره 12.7% .ورافق ذلك أرتفاع مساهمة الصادرات الصناعية في مجمل الصادرات الوطنية من 39.4% عام 1980 إلى62.6% عام 2001، كما أرتفع معدل تغطية الصادرات الصناعية للمستوردات الرأسمالية والوسيطة من10% عام 1980 إلى35.1% عام 2001 ، إلا أن معدل التغطية هذا أنخفض الأمر الذي أنعكس سلبا في تعزيز العجز في الميزان التجاري، مما يشكل عائقا أمام التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الإقتصادية.

5-أما بالنسبة لأهم التغييرات الهيكلية التي شهدها هيكل قطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال فترة الدراسة 1980-2001 فكانت كالأتي:

أ- عدد المؤسسات في قطاع الصناعة التحويلية الأردني: حيث زاد عدد المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني من 3255 مؤسسة عام1980 إلى 20329 مؤسسة عام 2001، بمعدل نمو سنوي قدره 19.69% . حيث انخفضت الأهمية النسبية لعدد من المؤسسات الصناعية في قطاع الصناعة التحويلية، وبشكل خاص في فروع قطاع الصناعة التحويلية الاستهلاكية، كفرع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، ومنتوجات الملابس والأحذية، وارتفعت الأهمية النسبية في الفروع الأخرى كمنتجات الأخشاب والأثاث حيث ارتفعت الأهمية النسبية من 21.9% إلى 32.2% خلال فترة الدراسة، وكذلك فرع المنتجات المعدنية الأساسية حيث ارتفعت الأهمية النسبية من 1% إلى2% .إلا أنه لا يمكن الاعتماد على عدد المؤسسات كمؤشر

لقياس النمو الصناعي، نظرا لعملية الاندماج التي تتم بين المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة للاستفادة من وفورات الحجم الكبير ولتقليل كلفها والمنافسة في الأسواق.

ب- عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية الأردني:أن العمالة في قطاع الصناعة التحويلية قد زادت من 26609 عاملا عام 1980 إلى 127676 عاملا عام 2001 ، بمعدل نمو سنوي قدره 7.6% وهو معدل مرتفع جدا إذا ما قيس بمعدل نمو النمو السكاني في الأردن ومعدل نمو القوى العاملة الأردنية، وهما على التوالي 2.8% و 3.5%، وهذا يعني أن معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بلغ أكثر من ضعف معدل النمو في القوى العاملة الأردنية، وهذا يظهر أهمية قطاع الصناعة التحويلية وقدرته على استيعاب المزيد من القوى العاملة ويعول علية كأحد القطاعات التي تساهم في الحد من مشكلة البطالة.

أن ترتيب فروع قطاع الصناعة التحويلية حسب أهميتها النسبيه بمشاركة عنصر العمل بالمتوسط كانت على النحو التالي:

1- فرع المنتجات الكيماوية والنفطية والبلاستيك والفحم والمطاط، بأهمية نسبية بلغت 19.08% في المتوسط.
2- فرع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، بأهمية نسبية بلغت 18.70% في المتوسط.
3- فرع المنتجات المعدنية والمكائن والمعدات،بأهمية نسبية بلغت15.01% في المتوسط.
4- فرع منتجات خامات تعدينية غير معدنية، بأهمية نسبية بلغت 14.70% في المتوسط.
5- فرع المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية، بأهمية نسبية بلغت 12.07% في المتوسط.

6- فرع الخشب ومنتوجاتة بما فيها الأثاث، بأهمية نسبية بلغت 9.80% في المتوسط.

7- فرع الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، بأهمية نسبية بلغت 6.60% في المتوسط.

8- فرع الصناعات المعدنية الأساسية، بأهمية نسبية بلغت 2.20% في المتوسط.

ج- هيكل الإنتاج لقطاع الصناعة التحويلية الأردني:حيث أنة من خلال دراسة هيكل الإنتاج لقطاع الصناعة التحويلية الأردني خلال الفترة (1980-201) بالأسعار الثابتة، نلاحظ سيطرة كلا من الصناعات التحويلية الوسيطة والاستهلاكية في إنتاج قطاع الصناعة التحويلية الأردني، بأهمية نسبية بلغت 61.2% و26.7% بالمتوسط على التوالي. في حين أحتل قطاع الصناعات التحويلية الرأسمالية المرتبة الثالثة في إنتاج قطاع الصناعة التحويلية الأردني بأهمية نسبية بلغت 8.6% بالمتوسط، وهذا يعني أن الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية الأردني يشكو من اختلال كبير بسبب التركيز على الصناعات الوسيطة والاستهلاكية والتي يذهب الجزء الأكبر من إنتاجها إلى الاستهلاك المباشر، وعجز قطاع الصناعة التحويلية الرأسمالية في توفير المعدات والمكائن الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الخارج في توفير هذه المعدات الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية، ولعل ذلك يعود إلى عدم التركيز على تطوير إنتاج السلع الرأسمالية في خطط التنمية، حيث أن المخططين الإقتصادين يفضلون أقامة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة الخفيفة في المراحل الأولى للتصنيع، بسبب سرعة تأسيسها وإحلالها محل المستوردات الأجنبية ومن ثم الانتقال إلى الصناعات الأخرى.

د- تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الأردني:حيث أنه من خلال دراسة التغييرات الهيكلية للقيمة المضافة المتحققة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني بالأسعار الثابتة للفترة (1980-2001)، نلاحظ أن صناعة السلع

الإستهلاكية التحويلية تحتل المرتبة الأولى من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بمعدل نمو مركب 6.5%، وبأهمية نسبية بلغت 43.8% بالمتوسط. بينما أحتلت صناعة السلع الوسيطة المرتبة الثانية من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بمعدل نمو مركب مقداره 5.32%، وبأهمية نسبية بلغت 43.6% بالمتوسط. أما صناعة السلع الرأسمالية فقد أحتلت المرتبة الثالثة بالرغم من أرتفاع أهميتها النسبية خلال فترة الدراسة من 12.01% عام 1980 إلى14.30% عام 2001، كنتيجة لزيادة القيمة المضافة لها من35.01 مليون دينار عام 1980 إلى128.20 مليون دينار عام 2001 .

وبالتالي نستنتج مما سبق أن سياسات التصنيع لم تؤد إلى حدوث تغيرات جوهرية في هيكل قطاع الصناعة التحويلية الأردني، بالرغم من كل التطور الذي حصل في هذا القطاع، حيث لا زال قطاع الصناعات التحويلية الإستهلاكية والوسيطة يسهمان بنسبة كبيرة في القيمة المضافة المتحققة في قطاع الصناعة التحويلية الأردني، مع استمرار الانخفاض أو المحافظة على نفس نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الرأسمالية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الأردني؛ مما يعني أنه لم يحدث في هذا القطاع أو فروعه آية تغييرات جوهرية تساعد على سد احتياجات عملية التنمية من مستلزمات الإنتاج من المكائن والمعدات، مع أستمرار أعتماد الإقتصاد الأردني على الأسواق الخارجية لتوفير هذه الاحتياجات مما يجعله منكشفا ويشدد التبعية للخارج في هذا المجال .

6- ضعف درجة التصنيع في كثير من الصناعات التحويلية حيث أن أرتفاع درجة التصنيع يعكس زيادة العمليات التي تجري على المواد الخام، وبالتالي زيادة مساهمتها في الدخل القومي.

7- تغير سلم أولويات الاستثمار من خطة تنمية إلى أخرى، أدى إلى اختلاف الاهتمام بالقطاع الصناعي. فقد أحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى من ناحية الاستثمار في الخطتين الخمسيتين (1976-1980) و(1981-1985)، أما في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى فقد أحتل في كل منها المرتبة الثالثة.

8- وعند تطبيق النموذج القياسي الإقتصادي لدراسة أثر التغيير الهيكلي في قطاع سالصناعة التحويلية في النمو الإقتصادي للإقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-2001) ظهرت النتائج التالية :

1- أثر متغير اجمالي قيمة انتاج الصناعة التحويلية الإستهلاكية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إيجابيا على النمو الإقتصادي بمعامل تأثير مقداره (3.018).

2- أثر متغير اجمالي قيمة انتاج الصناعة التحويلية الوسيطة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إيجابيا على النمو الإقتصادي بمعامل تأثير مقداره (0.032).

3- أثر متغير اجمالي قيمة انتاج الصناعة التحويلية الرأسمالية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إيجابيا على النمو الإقتصادي بمعامل تأثير مقداره (0.523).

3.5 التوصيات:

اتساقا مع النتائج التي تم التوصل إليها بموجب سياقات التحليل التي تم تبنيها، يمكن أجمال التوصيات التي خرجت بها الدراسة بالآتي:

1- ضرورة أجراء التقويم المستمر لأداء الوحدات الصناعية للوقوف على مدى كفاءة هذه الوحدات في تحقيق أهدافها، وبالتالي أهداف القطاع الصناعي ككل من خلال مؤشرات كفاءة الأداء والمتمثلة بالقيم المضافة الصناعية وغيرها من المؤشرات للكشف عن وصول هذه الوحدات إلى مستوى وفورات الحجم.

2- العمل على نقل وتطويع تكنولوجية الإنتاج بما يتلائم وظروف الإقتصاد الوطني الأردني في مجال أختيار طريقة الإنتاج ونوعية المنتجات المزمع إنتاجها بعد الأخذ بالأعتبار إمكانيات وحجم وكثافة الموارد المتاحة في الدولة.

3- الدعوة نحو لتأكيد المستمر إلى تحسين مستوى الجودة النوعية للمنتجات الصناعية مع تحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية القائمة من دون ضياع أو هدر، بهدف تحقيق قيم مضافة صناعية عالية تضع القطاع

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية(1964-1989)، ص 58 .

البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، تشرين أول،1994، ص47 .

البنك المركزي الأردني، الإحصائية الشهرية، كانون الثاني، 2000 .

وزارة العمل، التقارير السنوية (1995-2000).

دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي2001، العدد52، عمان2002 .

دائرة الإحصاءات العامة، التعداد والمسح الصناعي للأعوام (1980-2001).

دائـــرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات ا لسنوية للتجارة الخارجية2001، ص. 606-611 .

الهـــزايمة محمـــد، (1993)، **أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن** ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ،الأردن، أربد.

الحمارنـــة، مصطفى،(1994)، **الاقتصاد الأردني المشكلات والأفاق**، مركز الدراسات الاستراتيجية، مطابع الجامعة الأردنية، الأردن.

الطائـــي منـــى عـــبد الجـــبار،(1993) **الهيكل الاقتصادي للدول النامية طروحات في النظـــرية والسياســـة الاقتصادية**، مجلة الاقتصادي، العدد الأول والثاني، السنة الرابعة والعشرون، تموز .

عـــبد العزيـــز عبد الكريم،خالد حمدون،(1997)، **هيكل قطاع الصناعة التحويلية في المملكة الأردنية الهاشمية**، تنمية الرافدين، العدد53 (19).

قابـــل محمـــد صفوت،(1988)، **استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة**، التعاون الصناعي،العدد34.

اســـماعيل، توفيق، (1982)، **أسس الاقتصاد وتقييم المشاريع الصناعية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان.

الحبيب فايز إبراهيم،(1985)، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، جامعة الملك سعود، الرياض .

السـماك، محمد ازهر سعيد التميمي ـ عباس علي،(1987)، **أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق.

السـيفو، ولـيد إسـماعيل، (1988)، **المـدخل الى الاقتصاد القياسي**، مطبعة جامعة الموصل، بغداد .

القريشي، مدحت كاظم،(1982)، **الحمايـة والنمو الصناعي في العراق، دراسة نظرية تطبيقـية للفترة (1960-1976)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

القريشـي، مـدحت كاظم، (1984)، **واقع وهيكل الصناعة التحويلية في الجمهورية العربية اليمنية**، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 3، لبنان .

المحجوب رفعت،(1981)، **الاقتصاد السياسي**، ج 1 ، دار النهضة العربية، بيروت.

المشوخي، محمد سليمان، (1979)، **هيكل الصناعة الإسرائيلية (النظرية والتطبيق)**، منشاة المصارف، الإسكندرية، مصر.

النجفـي سـالم توفـيق، والقريشي محمد صالح،(1988)، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، مديرية الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد .

بيترسون ولاس، (1968)، **الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي** ، ترجمة صلاح الدباغ ، ج 2 ، المكتبة العصرية، بيروت.

حسين، وجدي محمود،(1973)،**نشاط التصدير والإنماء الإقتصادي في البلدان النامية**، الإسكندرية، مصر.

محمد دويدار، محمد نور الدين، غادة الحفناوي، (1980)، **استراتيجية الاعتماد على الذات**، منشاة المصارف، الإسكندرية، مصر.

زهران حمدية،(1978)، **اقتصاديات التنمية، مطابع سجل العرب** ، القاهرة.

عـبد الشـفيع محمـد، (1987)، **قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

طة منصور،(1995)، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ للنشر، الرياض .

كوزنتس، سيمون،(1966)، **النمو الاقتصادي الحديث** ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت.

لطفي علي،(1972)، **التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية**، مطبعة الكمالية، عين شمس، القاهرة، مصر.

الوادي، محمد،(1997)، **التغييرات الهيكلية في القطاع الزراعي وأثرها على التنمية الــزراعية فــي العراق**، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان الأردن.

نصر عبد الرحمن عبد المحمود،(1997)، **مقدمة في الإقتصاد القياسي**، مطابع جامعة الملك سعود،الرياض .

هــندي عــادل،(1978)، **اقتصاديات الدول العربية**، مكتبة عين شمس/44 ش القصر العيني/الرقم المتسلسل 1008 .

ولعلو فتح الله ،(1981)، **الاقتصاد السياسي**، دار الحداثة ، بيروت .

ب- المراجع باللغة الإنجليزية:

U.N, (1988), Guidelines For Industrial Planning In Development Countries Basic Principle and Practice .

Bela Balassa, (1983), Outward Versus Inward Orientation Once Again**, The World Economy,** VOL.6, NO.2, Jun, USA.

Bela Balassa And Associates, (1971), The structure of Protection In Developing Countries Baltimor: **The Johns Hopkins Press**, USA.

Bruton, Henry.J, (1970), The Import – Substitution Strategy of Economic Development; Asurvey, **Pakstan Development Review**, Summer.

Chenery,Hollis.B,Patteras of Industrial Growth.**The American Economic** Review,VOL.1,NO.4,September,1960.

Chenery,H.B;is .B,**Structural Chang and Development**_Policy,Aworld Bank Research,Washington ,1979.

Chenery,Hollis, **Structural Change and Development** Policy,Oxford University Press,USA,1979.

Chenery,Hollis &Syrquin Moises, **Pattern of Development 1950-1970,**Oxford University, Third Printing, USA ,1980.

Colman, Dovid & Nixon Frederick, (1988)**, Economic of chang In Less Development Countries**, 2nd ed, USA .

Datta, Amlan, (1974)**, Perspectives of Economic Developmen,** Macmilliun Press, London

Denas ,William.G, **The Economics of Development In Small Countries with Specil Reference to The Garibbean**, Megill University Press, 1965.

Elijak. M. James, (1979), Amodel of Import Subtituting Industrialization For Import Substitution, **Economica Internazionale**, VOL. XXXII, NO.1.

Flammany,Robert.A,Economic Growth and Economic Development Counter Part or Competitors? **Economic Development and Gultural_Change**, VOL.21, NO.1,October,1972.

Hughes,Helen,Industrialization and Development Astocktaking, **Industry and Development**,NO.1,1978.

Hughes, Helen, (1975), Protection and Import Substitution From Economic Groth in Developing Countries – Material and Human Resources, **Procedings of the Seventh Reliovot Conference**, Edited by Yohanan Ramati, Praeger Puplishers, New York.

Hughes, Helen, (1983), Capital Utitization in Manu Facturing, , **Finance and Development**, VOL.20, NO.1, March.

Johnston,J, **Economic Methods** ,3rd.ed, Megraw,Hill,London,1984.

Kindleberger, Charles.P, **Economic Development**,3rd.ed ,Megraw,Hill, Press, London,1977.

Koutsoyiannis, A. **Theory of Economics**, 2nd.ed, Macmillan Press, London, 1977.

Krueger, Ann. O, (1985), Import Substitution Versus Export Promotion, **Finance and Development**, VOL.22, NO.2, Jan

Meier, G, (1976), **Leading Issues in Economic Development**, 3rd.ed, USA.

Michael Todaro, (1989), **Economic Development In The Thind World**, Long Man Inc, New York.

Mitr, P.K, (1974), Import Substitution and Export Promotion As Meens to Industrialization, **Economic International**, Agust – November, NO.3-4.

Muller, a, (1994), Industrial Policy, **South African Journal of Economic**, VOL.25.

Panero. Jose. A. Datas, (1971), Import Substitution, **Finance and Development**, VOL.8, NO.3.

Peter.B. Clark, (1970), Planning Import Substitution, **North Holland Publishing Company**, Amsterdam And London.

Power, John. H, (1967), Import Substitution As An Industrialization strategy, **The Philippine Economic Journal**, VOL.5, NO.2.

Streetebn Paul, (1980), AColl Look at Outward Looking Strategiea For Development, **The World Economy**, VOL.5, NO.2, Sept, USA.

Son,J.Wiliam,&Mazels.A,Export and Economic Growth of Developing Countries, **Economic Development and Gultural Change**, VOL. 19, NO.3, April, 1971.

- جدول رقم (6)

- تطور عدد المؤسسات في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (1980-2001)

الصناعة / السنة	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ		المنسوجات والملبوسات والجلود		الاخشاب والاثاث		الورق ومنتجاته والطباعة والنشر		المنتجات الكيماوية والنفط والفحم والمطاط		المنتجات غير معدنية عدا النفط والفحم		المنتجات المعدنية الاساسية		الالات والمعدات		صناعات تحويلية اخرى		الكهرباء والغاز والماء		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
1980	551	16.9	481	14.7	715	21.9	81	2.4	76	2.3	529	16.2	4	0.12	815	25.03	-	-	3	0.09	3255
1981	572	16.9	536	15.9	720	21.3	84	2.4	80	2.3	538	15.9	10	0.29	823	24.4	-	-	3	0.08	3366
1982	239	22.5	200	18.8	92	8.6	87	7.8	76	7.1	189	17.8	9	0.8	170	16.02	-	-	3	0.2	1061
1983	246	22.4	207	18.8	92	8.3	90	8.2	87	7.9	189	17.2	10	0.9	172	15.6	-	-	3	0.2	1096
1984	746	14.2	977	18.7	1100	21.06	116	2.2	120	2.2	848	16.2	30	0.5	1276	24.4	7	0.1	3	0.05	5223
1985	918	15.6	1061	18.09	1206	20.5	125	2.1	131	2.2	912	15.5	30	0.5	1478	25.2	-	-	3	0.05	8564
1986	976	15.7	1122	18.1	1274	20.5	132	2.1	132	2.1	1005	16.2	30	0.4	1519	24.5	-	-	3	0.04	6192
1987	1016	15.6	1147	17.6	1471	22.5	131	2.01	132	2.02	1042	16.1	30	0.4	1537	23.6	-	-	3	0.04	6509
1988	1244	17.08	1083	14.8	1839	25.2	155	2.1	130	1.7	1160	15.9	19	0.2	1611	22.1	38	0.5	3	0.04	7282
1989	1450	17.7	1195	14.6	2092	25.6	166	2.03	137	1.6	1268	15.5	21	0.2	1788	21.9	38	0.4	3	0.03	8158
1990	1608	17.5	1639	17.9	2206	24.1	242	2.6	138	1.5	1363	14.8	27	0.2	1882	20.5	43	0.4	3	0.03	9151
1991	1642	17.4	1691	17.9	255	23.9	255	2.7	143	1.5	1390	14.7	26	0.2	1950	20.7	42	0.4	3	0.03	9397
1992	2062	18.05	2092	18.05	2784	24.03	310	2.6	215	1.8	1713	14.7	24	0.2	2343	20.2	38	0.3	3	0.02	11854
1993	2199	18.5	2109	17.8	2808	23.7	316	2.6	222	1.8	1740	14.6	25	0.2	2398	20.2	38	0.3	3	0.02	11846
1994	1784	14.4	1854	14.9	3062	24.7	266	2.1	364	2.9	1948	15.7	41	0.3	2951	23.8	88	0.7	3	0.02	12361
1995	1945	14.2	2082	15.2	3523	25.8	269	1.9	387	2.8	2045	14.9	32	0.2	3270	23.9	95	0.6	3	0.02	13651
1996	2002	14.3	2125	15.2	3620	25.9	284	2.03	411	2.9	2061	14.7	32	0.2	3336	23.8	96	0.6	3	0.02	12970
1997	2120	14.6	2235	15.4	3685	25.4	303	2.09	436	3.01	2125	14.6	36	0.2	3432	23.7	94	0.6	3	0.02	14469
1998	2226	14.8	2310	15.4	3822	25.5	312	2.08	428	2.8	2196	14.6	38	0.2	3520	23.5	97	0.6	3	0.02	14952
1999	2927	16.1	3074	16.9	4284	23.6	509	2.8	416	2.2	2181	12.04	103	0.5	4411	24.3	20.1	1.1	5	0.02	18111
2000	3201	17.5	2992	16.3	4379	23.9	489	2.6	466	2.5	2288	12.5	42	0.2	4222	23.1	170	0.9	5	0.02	18254
2001	3382	16.6	2883	14.1	6558	32.2	479	2.1	442	2.1	2257	11.1	46	0.2	4000	19.6	295	1.2	5	0.020	20329

المصدر:– دائرة الاحصاءات العامة ،التعداد الصناعي للأعوام 1980-2001

- جدول رقم (7)

- تطور الاستخدام (عدد العاملين) في قطاع الصناعة التحويلية الاردني خلال الفترة (1980-2001) (بالألف عامل)

الصناعة / السنة	المواد الغذائية والشروبات والتبغ العدد	%	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية العدد	%	الخشب ومنتوجاته بما فيها الاثاث العدد	%	الورق ومنتوجاته والطباعة والنشر العدد	%	الكيماويات والمنتوجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط العدد	%	منتجات خامات تعدينية غير معدنية عدا الفحم والمطاط العدد	%	صناعات معدنية اساسية العدد	%	المنتوجات المعدنية والمكائن والمعدات العدد	%	المجموع
1980	5371	20.1	2831	106	1947	7.3	1755	6.5	5091	19.1	4947	18.5	600	2.25	4067	15.2	26690
1981	5668	18.8	3759	12.5	2266	7.5	2018	6.7	5504	18.3	5349	17.8	654	2.17	4819	16.04	30037
1982	4422	16.8	3401	12.9	1086	4.1	2151	8.2	6847	26.1	4487	17.1	681	2.05	3149	12.1	26224
1983	4666	16.9	3825	13.8	1088	3.9	2336	8.4	6782	24.6	4825	17.5	847	2.07	3177	11.5	27546
1984	6094	19.5	3429	10.9	2471	7.9	2438	7.8	7460	23.9	4754	15.2	1012	3.2	3540	11.3	31198
1985	6981	20.9	3532	10.5	2378	7.1	2416	7.3	8155	24.4	4832	14.4	884	2.7	4205	12.5	33383
1986	8608	20.03	4633	10.7	4087	9.5	2768	6.4	8336	19.3	6829	15.8	1165	2.7	6547	15.2	42973
1987	9018	19.2	5343	11.3	4389	9.4	2914	6.2	9293	19.8	7120	15.2	1149	2.4	7669	16.3	46895
1988	9743	20.2	5468	11.2	4858	10.3	3196	6.6	9330	19.3	7360	15.2	1011	2.1	7454	15.3	48420
1989	10717	20.4	5955	11.4	5696	10.8	3091	5.8	9368	17.8	8035	15.3	1225	2.3	8388	15.9	52475
1990	11579	20.5	6822	12.06	5639	9.9	3884	6.9	11513	20.4	8186	14.4	1033	1.8	7899	13.9	56555
1991	12540	20.2	7763	12.5	6163	10.0	4154	6.7	11680	18.8	9437	15.2	1116	1.8	8969	14.5	61822
1992	41491	18.5	9578	12.5	9005	11.7	4739	6.2	13878	18.09	11692	15.2	1345	1.7	12270	15.9	76696
1993	15387	19.6	9288	11.8	8548	10.9	5398	6.8	14831	18.9	12030	15.3	1377	1.8	11500	14.7	78350
1994	18531	19.8	12042	12.9	10151	10.8	6249	6.7	16999	18.2	13426	14.3	2044	2.2	13905	14.9	93347
1995	19768	19.8	12596	12.6	12008	12.03	5997	6.01	16855	16.8	13691	13.7	1862	1.8	17003	17.04	99780
1996	19480	19.3	13453	13.3	11854	11.7	6318	6.3	17250	17.03	13658	13.5	1750	1.7	17490	17.2	101253
1997	21219	20.2	12615	12.02	12335	11.8	6954	6.6	18513	17.6	13932	13.2	1839	1.7	17485	16.7	104892
1998	21156	20.09	12520	11.8	12859	12.2	6781	6.4	18356	17.4	14282	13.5	2014	1.9	17335	16.4	105303
1999	23373	20.8	17961	16.0	11188	9.9	7644	6.8	17306	15.4	13044	11.6	2887	2.5	18837	16.7	112240
2000	25050	20.6	20922	17.3	14571	12.02	6308	5.2	19005	15.6	13655	11.2	2723	2.2	18915	15.6	121149
2001	25732	20.1	20979	16.4	19806	15.5	7816	6.1	16603	13.0	14442	11.3	2593	2.03	19705	15.4	127676
المجموع		413.0		265.5		216.2		146.6		419.82		324.4		48.4		330.28	
المعدل بالمتوسط		18.7		12.07		9.8		6.6		19.08		14.7		2.2		15.01	

- المصدر : دائرة الأحصاءات العامه، التعداد الصناعي للسنوات (1980-2001) .

جدول رقم (8)

- هيكل الإنتاج لقطاع الصناعة التحويلية الأردني للفترة (1980-2001) بالأسعار الثابتة(1995=100)

(مليون دينار)

السنة	إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية الاستهلاكية	%	إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية الوسيطة	%	إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية الرأسمالية	%	مجمل إنتاج قطاع الصناعة التحويلية الأردني
1980	252.3	18.4	1005.9	73.5	108.9	7.9	1367.1
1981	276.1	22.2	820.9	65.9	148.4	11.9	1245.4
1982	264.7	20.05	938.3	71.09	116.7	8.8	1319.7
1983	264.07	21.2	859.1	69.04	121.2	9.7	1244.3
1984	323.94	22.09	1017.5	69.4	124.7	8.5	1466.1
1985	398.9	27.3	905.3	62.07	154.2	10.5	1458.4
1986	384.1	26.1	931.6	63.4	152.6	10.3	1468.3
1987	371.5	25.1	935.8	63.3	170.2	11.5	1477.5
1988	426.2	27.6	954.2	61.8	162.02	10.5	1542.4
1989	414.6	28.4	813.9	55.9	226.6	15.5	1455.1
1990	378.1	25.9	903.9	61.9	177.3	12.1	1459.3
1991	363.4	25.00	887.9	61.1	201.8	13.8	1453.1
1992	468.4	26.2	1044.3	58.5	270.1	15.1	1782.8
1993	509.8	29.1	994.8	56.8	246.8	14.09	1751.4
1994	713.31	32.3	1163.8	52.8	326.6	14.8	2203.7
1995	827.1	31.7	1434.3	55.02	345.1	13.2	2606.5
1996	750.2	33.7	1150.2	51.7	324.01	14.5	2224.4
1997	800.4	27.9	1818.7	63.4	246.3	8.5	2865.4
1998	772.3	32.1	1386.6	57.7	243.1	10.1	2402
1999	769	30.6	1373.7	54.7	364.8	14.5	2507.4
2000	824.3	31.4	1372.7	52.4	420.4	16.06	2617.4
2001	853.94	24.39	2257.84	64.5	388.11	11.08	3499.89
المجموع		588.73		1345.92		190.91	
المعدل بالمتوسط		26.7		61.2		8.6	
معدل النمو المركب	6.7		6.00		8.2		

- المصدر:- تم احتسابها من الجداول أرقام (9)،(10)،(11).
- % :- الأهمية النسبية من مجمل إنتاج قطاع الصناعة التحويلية لنفس السنة.

جدول رقم (9)

- تطور قيمة الانتاج لفروع الصناعة التحويلية الاستهلاكية للفترة (1980-2001)بالأسعار الثابتة(1995=100)

(مليون دينار)

ISIC Code السنة	31 المواد الغذائية والمشروبات والتبغ		312+311 المواد الغذائية		313 المشروبات		413 التبغ	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1980	184.9	73.2	1007.7	39.9	29.01	11.5	55.2	21.8
1981	195.9	70.9	107.8	39.04	25.7	9.3	62.4	22.6
1982	200.4	75.6	99.5	37.6	31.7	11.9	69.2	26.1
1983	197.8	74.7	84.2	31.8	33.2	12.5	80.4	30.4
1984	254.2	78.6	134.7	41.6	33.9	10.5	85.6	26.5
1985	286.5	71.8	161.6	40.5	35.5	8.9	89.4	22.4
1986	286.5	67.9	171.7	44.7	27.3	7.2	87.5	16.06
1987	288.8	77.8	145.2	39.08	45.01	12.2	98.6	26.5
1988	317.2	74.4	180.3	42.3	42.5	9.9	94.4	22.2
1989	294.5	70.8	180.6	43.5	40.2	9.6	73.7	17.7
1990	277.1	73.1	172.7	45.6	28.9	7.6	75.5	19.9
1991	261.6	71.9	165.1	45.4	26.7	7.3	69.8	19.2
1992	330.4	70.4	214.6	45.8	40.7	8.6	75.1	16.03
1993	370.2	72.5	226.05	44.4	54.9	10.7	89.2	17.4
1994	525.3	73.6	335.8	47.07	79.6	11.2	109.9	15.4
1995	621.6	75.07	422.4	51.07	81.7	9.8	117.5	14.2
1996	551	73.3	343.3	45.7	88.1	11.7	119.6	15.9
1997	621.8	77.6	426.1	53.2	75.5	9.4	120.2	15.01
1998	586.9	75.8	379.8	49.1	77.5	10.03	129.6	16.7
1999	592.8	77	367.04	47.7	78.03	10.1	147.8	19.2
2000	636.6	77.1	381.5	46.2	94.3	11.4	160.8	19.5
2001	642.75	67.3	377.97	39.58	90.54	10.6	174.24	17.2
المجموع		1620.37		960.84		221.93		437.9
المعدل بالمتوسط		73.6		43.6		10.08		19.90
معدل النمو المركب	6.86		8.2		7.9		6.07	

تابع جدول رقم (9)

- تطور قيمة الإنتاج لفروع الصناعة التحويلية الاستهلاكية لفترة (1980-2001) بالأسعار الثابتة(1995=100)

(مليون دينار)

ISIC Code	32		321		322		323		324		33		
السنة	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية		المنسوجات		الملابس الجاهزة		الجلود ومنتجاتها		الأحذية ما عدا المطاط والبلاستيك		الخشب بما فيها الأثاث		إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية الاستهلاكية
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
1980	42.7	16.8	17.7	7.01	10.4	4.1	4.1	1.6	10.5	4.1	24.7	9.7	252.3
1981	51	18.3	23.4	8.4	13.5	4.8	2.9	1.05	11.2	4.05	29.2	10.5	276.1
1982	48.4	18.1	21.4	8.08	14.01	5.2	2.8	1.05	10.2	3.8	15.9	6.1	264.7
1983	51.17	19.3	19.08	7.3	18.4	6.9	3.6	1.3	10.09	3.8	15.1	5.7	264.07
1984	55.14	17.04	25.04	7.7	17.00	5.3	3.3	1.02	9.8	3.02	52.8	4.5	323.94
1985	63.1	15.8	28.8	7.3	20.6	5.1	2.8	.7	10.9	2.7	49.3	12.4	398.9
1986	61.7	16	22.3	5.8	20.5	5.3	3.4	.8	15.5	4.1	35.9	9.3	384.1
1987	50.5	13.5	26.05	7.01	12.7	3.4	3.5	.9	8.3	2.2	32.2	8.7	371.5
1988	67.9	16.1	32.6	7.7	20.5	4.9	4.7	1.2	10.1	2.3	41.1	9.6	426.2
1989	71.8	17	36.1	8.7	20.7	4.9	3.4	.8	11.6	2.6	48.3	11.7	414.6
1990	65.5	17.2	36.3	9.6	17.1	4.5	6.5	1.7	5.6	1.4	35.5	9.3	378.1
1991	66.4	18.2	34.6	9.5	20.04	5.5	5.9	1.6	5.9	1.6	35.4	9.7	363.4
1992	89.9	19.24	44.9	9.6	22.9	4.9	12.5	2.7	9.6	2.04	48.1	10.2	468.4
1993	85.4	16.6	40.8	8	22.8	4.4	10.3	2.02	11.5	2.2	54.2	10.6	509.8
1994	117.1	16.4	52.2	7.3	43.01	6.02	11.6	1.6	10.9	1.5	70.3	9.8	713.31
1995	123.9	14.9	55.06	6.7	40.3	4.8	17.5	2.1	11.1	1.3	81.6	9.9	827.1
1996	125.02	16.5	58.3	7.7	34.9	4.6	13.8	1.8	18.02	2.4	74.2	9.8	750.2
1997	114.2	14	51.1	6.3	35.7	4.4	9.9	1.2	17.5	2.1	64.4	8.04	800.4
1998	111.3	14.2	57.5	7.4	33.3	4.3	8.3	1.07	12.2	1.5	74.1	9.5	772.3
1999	111.7	14.3	45.07	5.8	49.03	6.3	5.1	.6	12.5	1.6	64.5	8.3	769
2000	121.4	14.6	41.4	5.02	55.6	6.7	6.6	.8	17.8	2.1	66.3	8.04	824.3
2001	141.61	16.56	46.05	5.39	76.49	8.95	4.59	.53	14.48	1.69	69.4	8.12	853.76
المجموع		360.64		163.31		115.2		27.96		54.1		199.5	
المعدل بالمتوسط		16.39		7.42		5.23		1.3		2.5		9.06	
معدل النمو المركب	6.81		5.6		13.24		1.3		5.9		13.01		

- المصدر دائرة الإحصاءات العامة، الادرن، التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001)

- %: الأهمية النسبية من إجمالي الصناعات التحويلية الاستهلاكية

جدول رقم (11)

- تطور قيمة الإنتاج لفرع الصناعات الرأسمالية للفترة (1980-2001) بالأسعار الثابتة (100=1995)

(مليون دينار)

إجمالي إنتاج الصناعات الرأسمالية	38 المنتوجات المعدنية والمكائن والمعدات		37 صناعات معدنية أساسية		ISIC Code السنة
	%	القيمة	%	القيمة	
108.9	58.2	63.4	41.7	45.5	1980
148.4	60.5	89.8	39.4	58.6	1981
116.7	50.6	59.1	49.3	57.6	1982
121.2	45.3	55.01	54.6	66.2	1983
124.7	46.9	58.5	53.08	66.2	1984
154.2	55.6	85.8	44.3	68.4	1985
152.6	50.1	76.5	49.8	76.09	1986
170.2	49.2	83.9	50.7	86.3	1987
162.02	43.9	71.2	56.04	90.3	1988
226.6	49.7	112.8	50.08	113.5	1989
177.3	50.5	89.7	49.4	87.6	1990
201.8	50.1	101.2	49.8	100.6	1991
270.1	52.6	142.3	47.3	127.8	1992
246.8	60.1	148.5	39.8	98.3	1993
326.6	67.3	219.9	32.6	106.7	1994
345.1	70.4	251.2	29.5	105.3	1995
324.01	64.7	209.7	35.2	114.3	1996
246.3	60.3	148.7	39.6	97.6	1997
243.1	63.3	154.1	36.6	89.03	1998
364.8	70.5	257.4	29.4	107.4	1999
420.4	75.5	317.6	24.4	102.8	2000
388.32	68.05	264.26	31.94	124.06	2001
	1263.35		934.54		المجموع
	57.5		42.5		المعدل بالمتوسط
		10.8		5.86	معدل النمو المركب

المصدر:- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، التعداد الصناعي للأعوام 1980-2001.

%:- الأهمية النسبية من مجمل إنتاج قطاع الصناعة التحويلية الرأسمالية.

جدول رقم (12)

- تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الاردني والناتج المحلي الاجمالة بالاسعار الجارية والثابتة (1995=100) خلال الفترة (1980-2001)
(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	معدل النمو %	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	معدل النمو %	القيمة المضافة للاسعار الجارية لقطاع الصناعة التحويلية	معدل النمو %	القيمة المضافة للاسعار الثابتة لقطاع الصناعة التحويلية	معدل النمو %	نسبةالقيمة المضافة الى الناتج المحلي الاجمالية بالاسعار الثابتة
1980	893.2	-	2221.8	-	116.40	-	291.456	-	13.02
1981	1041.1	16.5	2404.4	8.30	155.30	33.4	358.480	22.9	14.90
1982	1169.6	12.3	2515.3	4.60	158.80	2.2	341.5	-4.7	13.50
1983	1242.3	6.2	2540.5	1.00	174.80	10.07	358.2	4.8	14.06
1984	1315	5.8	2593.6	2.09	208.20	19.1	429.2	19.8	15.80
1985	1390.6	5.7	2658.8	2.60	196.80	-5.4	376.4	12.3	14.14
1986	1772.3	27.4	3388.7	27.5	224.08	13.8	420.4	11.9	12.60
1987	1833.4	3.4	3512.2	3.6	325.60	45.3	443.3	5.5	17.70
1988	1901.4	3.7	3419.7	-2.6	346.30	6.3	476.6	7.6	18.20
1989	2068.1	8.7	2958.6	-13.40	364.20	5.1	417.3	-12.4	17.60
1990	2275.3	10.01	2802.09	-5.20	385.20	5.7	414.1	-0.76	16.90
1991	2420.1	6.3	2756.3	-1.60	414.70	7.6	435.7	5.2	17.10
1992	2759.6	14.02	3019.2	9.50	498.80	20.2	545.7	25.2	18.07
1993	3077.2	11.5	3259.7	7.90	545.70	9.4	545.3	0.07	17.70
1994	3609.6	17.3	3694.5	13.30	689.40	26.3	674.1	23.6	19.09
1995	4153.6	15.07	4153.6	12.40	701.90	1.8	706.5	4.8	16.80
1996	4291.6	3.3	4029.6	-2.90	681.70	-2.8	640.3	-9.3	15.80
1997	4587.8	6.9	4182.1	3.70	766.09	12.3	690.3	7.8	16.60
1998	4863.7	6.01	4300.3	2.80	834.40	8.9	729.6	5.6	17.20
1999	4903.8	0.82	4309.1	0.20	904.80	8.4	787.9	7.9	18.50
2000	5257.5	7.2	4587.6	6.40	961.80	6.2	830.1	5.3	18.30
2001	5539.7	5.36	4804.5	4.70	1044	8.5	893.9	7.6	18.90
المعدل بالمتوسط		9.6		4.04		11.5		7.2	

- المصدر:- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، (1968-2002).
- دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي للاعوام (1980-2001)

جدول رقم(15)

- درجة التصنيع في فروع قطاع الصناعة التحويلية الأردني لسنوات مختارة

(مليون دينار)

السنة / النشاط	1990 القيمة المضافة	1990 قيمة الإنتاج	1990 درجة التصنيع	2000 القيمة المضافة	2000 قيمة الإنتاج	2000 درجة التصنيع
المواد الغذائية	47.60	179.25	26.5	81.53	303.07	26.9
المشروبات	23.20	40.11	57.8	50.78	94.34	53.8
التبغ	61.60	75.59	81.4	113.73	160.87	70.7
الغزل و النسيج	15.90	37.45	42.4	17.02	41.46	41.1
الملبوسات الجاهزة	10.50	21.58	48.6	35.42	55.60	63.7
الدباغة الجلود	0.92	6.49	14.1	2.21	6.69	33.03
الأحذية	2.70	6.47	41.7	4.78	17.87	26.7
منتجات الأخشاب والأثاث	14.40	38.64	37.2	24.52	66.32	36.9
الورق و منتجاته	16.50	54.21	30.4	23.65	78.24	30.3
الطباعة و النشر	9.80	26.20	37.4	28.12	60.07	46.8
الصناعات الكيماوية	70.50	291.46	24.1	145.96	519.23	28.2
لبترول	44.50	338.5	13.1	55.42	364.10	15.3
منتجات المطاط	0.89	4.21	21.1	0.92	2.21	41.7
منتجات البلاستيك	13.84	52.52	26.3	24.07	79.10	30.5
منتجات غير معدنية	74.64	145.25	51.3	104.99	223.07	47.1
منتجات معدنية أساسية	27.09	87.93	30.8	39.22	155.30	25.25
منتجات غير كهربائية	7.70	18.01	42.7	15.88	47.58	33.3
منتجات كهربائية	9.38	26.04	36.02	15.33	55.19	27.8
معدات	0.57	1.91	29.8s	0.61	1.220	0.50

-المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، الأردن ، التعداد الصناعي للأعوام (1990-2000).

ملحق (ب)

تطور القيمة المضافة لفروع

قطاع الصناعة التحويلية الأردني

- جدول رقم (13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1980 القيمة	1980 (1)%	1980 (2)%	1980 الترتيب	1981 القيمة	1981 (1)%	1981 (2)%	1981 الترتيب	1982 القيمة	1982 (1)%	1982 (2)%	1982 الترتيب
31	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	69.628	23.87	-	-	78.255	21.82	-	-	82.582	24.17	-	-
312-311	المواد الغذائية	17.848	6.12	25.6	2	25.531	7.12	32.6	2	20.903	6.12	25.3	2
313	المشروبات	14.863	5.09	21.3	3	13.505	3.76	17.2	3	15.464	4.52	18.7	3
314	التبغ	36.917	12.66	53.02	1	39.219	10.94	50.1	1	46.215	13.53	55.9	1
32	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	20.632	7.06	-	-	23.837	6.63	-	-	19.460	5.68	-	-
321	المنسوجات	7.514	2.57	36.4	1	8.547	2.38	35.8	1	5.748	1.68	29.5	3
322	الملابس الجاهزة	5.753	1.97	27.8	3	7.224	2.01	30.3	2	6.384	1.86	32.8	1
323	الجلود ومنتجاتها	1.495	0.51	7.2	4	0.937	0.26	3.9	4	1.045	0.30	5.3	4
324	الاحذية ما عدا المطاط والبلاستيك	5.870	2.01	28.4	2	7.129	1.98	29.9	3	6.283	1.84	32.2	2
33	الخشب و الاثاث	13.288	4.55	-	-	14.916	4.16	-	-	5.367	1.57	-	-
34	الورق والطباعة والنشر	11.482	3.93	-	-	15.207	4.24	-	-	15.182	4.44	-	-
341	الورق ومنتجاتة	6.393	2.19	55.6	1	9.286	2.59	61.06	1	10.195	20.98	67.1	1
342	الطباعة والنشر	5.089	1.74	44.3	2	5.921	1.65	38.9	2	4.987	1.46	32.8	2

-المصدر :دائرة الإحصاءات العامة،التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001).

- %(1) الأهمية النسبية من أجمالي قطاع الصناعة التحويلية .

- %(2) الأهمية النسبية من أجمالي القطاع المنتمية إلية .

- جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1983 القيمة	1983 %(1)	1983 %(2)	1983 الترتيب	1984 القيمة	1984 %(1)	1984 %(2)	1984 الترتيب	1985 القيمة	1985 %(1)	1985 %(2)	1985 الترتيب
31	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	98.041	27.25	-	-	115.932	27.00	-	-	118.799	31.56	-	-
312+311	المواد الغذائية	21.560	6.01	21.9	2	33.633	7.83	29.01	2	29.814	7.92	25.09	2
313	المشروبات	16.347	4.56	16.6	3	17.392	4.05	15.00	3	20.026	5.32	16.8	3
314	التبغ	60.134	16.68	61.3	1	64.907	15.12	55.9	1	68.959	18.32	58.04	1
32	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	20.507	5.71	-	-	24.036	5.58	-	-	20.772	5.5	-	-
321	المنسوجات	5.650	1.57	27.5	3	9.834	2.29	40.9	1	9.762	2.59	46.9	1
322	الملابس الجاهزة	7.496	2.09	36.5	1	8.483	1.97	35.2	2	4.686	1.24	22.5	3
323	الجلود ومنتجاتها	1.128	0.31	5.5	4	1.142	0.26	4.7	4	0.678	0.18	3.2	4
324	الأحذية ما عدا المطاط والبلاستيك	6.233	1.74	30.3	2	4.577	1.06	19.04	3	5.646	1.49	27.1	2
33	الخشب و الأثاث	6.006	1.67	-	-	11.646	2.71	-	-	7.418	1.97	-	-
34	الورق والطباعة والنشر	15.208	4.24	-	-	17.593	4.09	-	-	14.246	5.78	-	-
341	الورق ومنتجاته	8.429	2.35	55.4	1	7.100	1.65	40.3	2	6.694	3.78	46.9	2
342	الطباعة والنشر	6.779	1.89	44.5	2	10.493	2.44	59.6	1	7.552	2.00	53.01	1

المصدر :دائرة الإحصاءات العامة،التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001).

- %(1) الأهمية النسبية من أجمالي قطاع الصناعة التحويلية .
- %(2) الأهمية النسبية من أجمالي القطاع المنتمية إلية .

- جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1986 القيمة	1986 %(1)	1986 %(2)	1986 الترتيب	1987 القيمة	1987 %(1)	1987 %(2)	1987 الترتيب	1988 القيمة	1988 %(1)	1988 %(2)	1988 الترتيب
31	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	126.410	30.055	-	-	139.472	32.17	-	-	142.520	29.89	-	-
312+311	المواد الغذائية	40.103	9.53	31.7	2	35.781	8.25	25.6	2	44.005	9.23	30.8	2
313	المشروبات	18.407	4.377	14.5	3	27.314	6.30	19.5	3	23.104	4.84	16.2	3
314	التبغ	67.900	16.148	35.7	1	76.377	17.62	54.7	1	75.411	15.82	52.9	1
32	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	23.093	5.48	-	-	22.345	5.14	-	-	26.276	5.51	-	-
321	المنسوجات	8.269	1.96	35.8	2	8.176	1.88	36.5	2	10.732	2.25	40.8	1
322	الملابس الجاهزة	10.066	2.39	43.5	1	8.584	1.98	38.4	1	8.924	1.87	33.9	2
323	الجلود ومنتجاتها	1.600	0.38	6.9	4	1.614	0.37	7.2	4	2.453	0.52	9.3	4
324	الاحذية ما عدا المطاط والبلاستيك	3158	0.75	13.6	3	3.971	0.92	17.7	3	4.167	0.87	15.8	3
33	الخشب و الاثاث	15.715	3.73	-	-	15.881	3.66	-	-	16.757	3.52	-	-
34	الورق والطباعة والنشر	19.710	4.67	-	-	21.809	5.03	-	-	26.164	5.48	-	-
341	الورق ومنتجاتة	8.030	1.90	40.7	2	12.183	2.82	55.8	1	14.886	3.12	56.8	1
342	الطباعة والنشر	11.680	2.77	59.2	1	9.626	2.22	44.1	2	11.278	2.36	43.1	2

-المصدر : دائرة الإحصاءات العامة، التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001).

- %(1) الأهمية النسبية من اجمالي قطاع الصناعة التحويلية .

- جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1992 القيمة	1992 %(1)	1992 %(2)	1992 الترتيب	1993 القيمة	1993 %(1)	1993 %(2)	1993 الترتيب	1994 القيمة	1994 %(1)	1994 %(2)	1994 الترتيب
31	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	137.387	30.19	-	-	164.876	30.22	-	-	205.57	30.49	-	-
312+311	المواد الغذائية	50.637	11.13	36.8	2	54.501	9.99	33.05	2	79.9	11.85	38.8	2
313	المشروبات	23.641	5.19	17.2	3	36.497	6.69	22.1	3	37.622	5.58	18.3	3
314	التبغ	63.109	13.87	45.9	1	73.878	13.54	44.8	1	88.050	13.06	42.8	1
32	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	31.418	6.90	-	-	31.711	5.80	-	-	44.973	6.65	-	-
321	المنسوجات	12.382	2.72	39.4	1	12.633	2.31	39.8	1	19.581	2.90	43.5	1
322	الملابس الجاهزة	11.711	2.57	37.2	2	11.105	2.13	35.01	2	17.470	2.59	38.8	2
323	الجلود ومنتجاتها	3.241	0.72	10.3	4	2.728	0.500	8.6	4	2.825	0.41	6.2	4
324	الأحذية ما عدا المطاط والبلاستيك	4.084	0.89	12.9	3	5.245	0.96	16.5	3	5.097	0.75	11.3	3
33	الخشب و الأثاث	20.878	4.59	-	-	26.408	4.84	-	-	27.477	4.07	-	-
34	الورق والطباعة والنشر	27.925	6.13	-	-	36.757	6.73	-	-	39.008	5.78	-	-
341	الورق ومنتجاته	9.547	2.09	45.7	2	15.244	2.79	41.4	2	24.349	3.61	62.4	1
342	الطباعة والنشر	18.378	4.04	65.8	1	21.513	3.94	58.5	1	14.659	2.17	37.5	2

-المصدر :دائرة الإحصاءات العامة،التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001).

- %(1) الأهمية النسبية من أجمالي قطاع الصناعة التحويلية .
- %(2) الأهمية النسبية من أجمالي القطاع المنتمية إلية .

- جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1989 القيمة	1989 %(1)	1989 %(2)	1989 الترتيب	1990 القيمة	1990 %(1)	1990 %(2)	1990 الترتيب	1991 القيمة	1991 %(1)	1991 %(2)	1991 الترتيب
31	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	131.236	31.43	-	-	132.442	30.598	-	-	127.962	29.35	-	-
312+311	المواد الغذائية	52.566	12.59	39.8	2	47.549	11.018	35.9	2	44.386	10.18	34.6	2
313	المشروبات	20.084	4.81	15.3	3	23.219	5.38	17.5	3	23	5.27	17.9	3
314	التبغ	58.586	14.03	44.7	1	61.674	14.29	46.5	1	60.576	13.90	47.3	1
32	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	28.146	6.75	-	-	30.141	7.24	-	-	32.926	7.54	-	-
321	المنسوجات	13.583	3.25	48.2	1	15.959	3.96	52.9	1	16.317	3.74	49.5	1
322	الملابس الجاهزة	8.854	2.12	31.4	2	10.555	2.44	35.01	2	11.341	2.60	34.4	2
323	الجلود ومنتجاتها	1.526	0.37	5.4	4	0.918	0.22	3.04	4	2.757	0.63	8.3	3
324	الاحذية ما عدا المطاط والبلاستيك	4.183	1.01	14.8	3	2.709	0.62	8.9	3	2.511	0.57	7.6	4
33	الخشب و الأثاث	18.193	4.35	-	-	14.470	3.35	-	-	15.157	3.47	-	-
34	الورق والطباعة والنشر	23.871	5.71	-	-	26.321	6.09	-	-	27.970	6.40	-	-
341	الورق ومنتجاتة	14.947	3.58	62.6	1	16.507	3.82	62.7	1	17.037	3.90	60.9	1
342	الطباعة والنشر	8.924	2.13	37.3	2	9.814	2.27	37.2	2	10.9	2.50	38.9	2

-المصدر :دائرة الإحصاءات العامة،التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001).

- %(1) الأهمية النسبية من أجمالي قطاع الصناعة التحويلية .
- %(2) الأهمية النسبية من أجمالي القطاع المنتمية إلية .

- جدول رقم (تابع 13)
- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1995 القيمة	1995 %(1)	1995 %(2)	1995 الترتيب	1996 القيمة	1996 %(1)	1996 %(2)	1996 الترتيب	1997 القيمة	1997 %(1)	1997 %(2)	1997 الترتيب
31	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	209.361	29.45	-	-	201.490	31.45	-	-	192.494	27.87	-	-
312+311	المواد الغذائية	78.115	11.05	37.6	2	62.714	9.79	31.1	2	69.112	10.01	35.9	2
313	المشروبات	36.211	5.1	17.3	3	43.016	6.71	21.3	3	35.525	5.14	18.4	3
314	التبغ	94.335	13.3	45.05	1	95.760	14.95	47.5	1	87.857	12.72	45.6	1
32	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	50.428	7.13	-	-	38.012	5.92	-	-	39.046	5.64	-	-
321	المنسوجات	20.620	2.91	40.8	1	17.723	2.76	46.6	1	15.552	2.25	39.8	1
322	الملابس الجاهزة	17.565	2.5	34.8	2	12.459	1.94	32.7	2	14.868	2.15	38.07	2
323	الجلود ومنتجاتها	7.538	1.06	14.9	3	2.307	0.36	6.06	4	2.225	0.32	5.6	4
324	الأحذية ما عدا المطاط والبلاستيك	4.705	0.66	9.3	4	5.523	0.86	14.5	3	6.401	0.92	16.3	3
33	الخشب و الأثاث	30.573	4.32	-	-	26.831	4.19	-	-	29.437	4.26	-	-
34	الورق والطباعة والنشر	42.201	6.00	-	-	34.111	5.32	-	-	40.109	5.80	-	-
341	الورق ومنتجاته	20.256	2.90	47.9	2	17.492	2.73	51.2	1	19.180	2.77	47.8	2
342	الطباعة والنشر	21.945	3.10	52.01	1	16.619	2.59	48.7	2	20.929	3.03	52.1	1

-المصدر : دائرة الإحصاءات العامة، التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001).
- %(1) الأهمية النسبية من اجمالي قطاع الصناعة التحويلية .
- %(2) الأهمية النسبية من اجمالي القطاع المنتمية إليه.

- جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1998 القيمة	1998 %(1)	1998 %(2)	1998 الترتيب	1999 القيمة	1999 %(1)	1999 %(2)	1999 الترتيب	2000 القيمة	2000 %(1)	2000 %(2)	2000 الترتيب
31	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	208.446	28.56	-	-	221.113	28.05	-	-	246.057	29.63	-	-
312+311	المواد الغذائية	73.845	10.12	35.4	2	72.920	9.25	32.9	2	81.532	9.82	33.1	2
313	المشروبات	43.175	5.91	20.7	3	45.512	5.77	20.5	3	50.786	6.11	20.6	3
314	التبغ	91.426	12.53	43.8	1	102.681	13.03	46.4	1	113.739	13.70	46.2	1
32	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	44.291	6.05	-	-	47.817	6.04	-	-	59.446	7.14	-	-
321	المنسوجات	23.415	3.20	52.8	1	18.5	2.34	38.6	2	17.020	2.05	28.6	2
322	الملابس الجاهزة	13.593	1.86	30.6	2	23.230	2.94	48.5	1	35.424	4.26	59.5	1
323	الجلود ومنتجاتها	2.290	0.31	5.1	4	1.554	0.19	3.2	4	2.219	0.26	3.7	4
324	الأحذية ما عدا المطاط والبلاستيك	4.993	0.68	11.2	3	4.533	0.57	9.4	3	4.783	0.57	8.04	3
33	الخشب و الأثاث	32.190	4.42	-	-	26.840	3.40	-	-	28.438	3.42	-	-
34	الورق والطباعة والنشر	39.305	5.39	-	-	50.496	6.40	-	-	51.776	6.22	-	-
341	الورق ومنتجاته	15.152	2.08	38.5	2	22.004	2.79	43.5	2	23.650	2.84	45.6	2
342	الطباعة والنشر	24.153	3.31	61.4	1	28.492	3.61	56.4	1	28.126	3.38	54.3	1

-المصدر :دائرة الإحصاءات العامة،التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001).

- %(1) الأهمية النسبية من أجمالي قطاع الصناعة التحويلية .
- %(2) الأهمية النسبية من أجمالي القطاع المنتمية إلية .

جدول رقم (تابع 13)

تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لفترة (1980-2001)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	2001			
		القيمة	%(1)	%(2)	الترتيب
31	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	248.86	27.82	-	-
312+311	المواد الغذائية	89.07	9.96	35.7	2
313	المشروبات	47.00	5.25	18.8	3
314	التبغ	112.79	12.61	45.3	1
32	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	70.72	7.90	-	-
321	المنسوجات	19.07	2.13	26.9	2
322	الملابس الجاهزة	44.98	5.03	63.6	1
323	الجلود ومنتجاتها	1.36	0.15	1.9	4
324	الأحذية ما عدا المطاط والبلاستيك	5.31	0.59	7.5	3
33	الخشب و الأثاث	27.45	3.07	-	-
34	الورق والطباعة والنشر	61.34	6.85	-	-
341	الورق ومنتجاته	29.30	3.27	47.7	2
342	الطباعة والنشر	32.04	3.58	52.5	1

-المصدر :دائرة الإحصاءات العامة،التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001).
%(1) الأهمية النسبية من أجمالي قطاع الصناعة التحويلية .
%(2) الأهمية النسبية من أجمالي القطاع المنتمية إلية .

- تابع جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة للفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1980 القيمة	1980 %(1)	1980 %(2)	1980 الترتيب	1981 القيمة	1981 %(1)	1981 %(2)	1981 الترتيب	1982 القيمة	1982 %(1)	1982 %(2)	1982 الترتيب
35	المنتجات الكيماوية والبترولية والمطاط والبلاستيك	67.668	27.63	-	-	100.302	28.04	-	-	106.499	31.19	-	-
352+351	المنتجات الكيماوية	17.597	6.03	26.00	2	26.581	7.43	26.5	2	340.458	10.09	32.3	2
353	المنتجات البترولية	39.5	17.99	58.3	1	61.408	17.17	61.2	1	60.677	17.77	56.9	1
355	منتجات المطاط	1.890	0.64	2.7	4	0.466	0.13	0.46	4	0.453	0.14	0.42	4
356	منتجات البلاستيك	8.681	2.97	12.8	3	11.847	3.31	11.8	3	10.911	3.19	10.2	3
36	المنتجات غير المعدنية	73.748	25.30	-	-	79.399	22.21	-	-	78.847	23.09	-	-
37	المنتجات المعدنية الأساسية	11.982	4.11	-	-	11.787	3.28	-	-	9.711	2.84	-	-
38	الآلات والمكائن	23.028	7.89	-	-	34.777	9.68	-	-	23.779	6.95	-	-
382+381	المنتجات غير الكهربائية	21.084	7.23	91.5	1	31.579	8.80	90.8	1	21.305	6.23	89.5	1
383	المنتجات الكهربائية	1.671	0.57	7.2	2	1.704	0.47	4.8	2	1.339	0.39	5.6	2
384	معدات النقل	0.273	0.09	1.2	3	1.494	0.41	4.2	3	1.135	0.33	4.7	3
385	معدات علمية ومهنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	مجموع الصناعة التحويلية	289.5				358.6				341.5			

- المصدر:- دائرة الإحصاءات لعامة، التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001).
- %(1):- الأهمية النسبية من إجمالي قطاع الصناعة التحويلية.
- %(2):- الأهمية النسبية من إجمالي القطاع المنتمية أليه.

تابع جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة للفترة (1980-2001).

(مليون دينار)

الرمزISIC Code	النشاط الصناعي	1983 القيمة	1983 (1)%	1983 (2)%	1983 الترتيب	1984 القيمة	1984 (1)%	1984 (2)%	1984 الترتيب	1985 القيمة	1985 (1)%	1985 (2)%	1985 الترتيب
35	المنتجات الكيماوية والبترولية والمطاط والبلاستيك	102.31	28.54	-	-	117.30	27.3	-	-	105.494	28.13	-	-
352+351	المنتجات الكيماوية	36.533	10.19	35.7	2	43.601	10.1	37.1	2	31.103	8.26	29.	2
353	المنتجات البترولية	36.533	15.03	52.6	1	58.287	13.5	49.6	1	65.286	17.3	61.	1
355	منتجات المطاط	1.063	0.29	1.03	4	3.617	0.84	3.08	4	-	-	-	-
356	منتجات البلاستيك	10.877	3.03	10.6	3	11.804	2.75	10.0	3	9.560	2.53	9.0	3
36	المنتجات غير المعدنية	81.501	22.75	-	-	92.351	21.5	-	-	81.560	21.6	-	-
37	المنتجات المعدنية الاساسية	12.198	3.40	-	-	11.214	2.61	-	-	9.074	2.41	-	-
38	الالات والمكائن	22.431	6.25	-	-	39.074	9.09	-	-	18.583	4.92	-	-
382+381	المنتجات غير الكهربائية	20.550	5.73	91.6	1	22.112	5.15	56.5	1	16.068	4.26	86.4	1
383	المنتجات الكهربائية	1.149	0.32	5.1	2	16.562	3.85	42.3	2	1.850	0.49	9.9	2
384	معدات النقل	0.732	0.20	3.2	3	0.400	0.09	1.02	3	0.665	0.17	3.5	3
385	معدات علمية ومهنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	مجموع الصناعة التحويلية	357.4				410.6				376.2			

- المصدر:- دائرة الاحصاءات لعامة، التعداد الصناعي للاعوام(1980-2001).
- %(1):- الأهمية النسبية من اجمالي قطاع الصناعة التحويلية.
- %(2):- الأهمية النسبية من اجمالي القطاع المنتمية اليه.

تابع جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالاسعار الثابتة للفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1986 القيمة	1986 (1)%	1986 (2)%	1986 الترتيب	1987 القيمة	1987 (1)%	1987 (2)%	1987 الترتيب	1988 القيمة	1988 (1)%	1988 (2)%	1988 الترتيب
35	المنتجات الكيماوية والبترولية والمطاط والبلاستيك	95.798	22.78	-	-	78.629	18.13	-	-	101.776	21.33	-	-
352+351	المنتجات الكيماوية	32.212	7.66	33.6	2	45.662	10.53	58.07	1	71.332	14.96	70.08	1
353	المنتجات البترولية	52.395	12.46	54.6	1	20.030	4.62	25.4	2	16.050	3.36	15.7	2
355	منتجات المطاط	-	-	-	-	0.61	0.14	0.77	4	0.77	0.16	0.75	4
356	منتجات البلاستيك	11.191	2.66	11.6	3	12.327	2.84	15.6	3	13.624	2.85	13.3	3
36	المنتجات غير المعدنية	88.818	21.12	-	-	103.517	23.88	-	-	105.345	22.11	-	-
37	المنتجات المعدنية الاساسية	19.977	4.75	-	-	28.170	6.500	-	-	26.192	5.49	-	-
38	الالات والمكائن	30.94	7.35	-	-	33.511	8.08	-	-	31.588	6.61	-	-
382+381	المنتجات غير الكهربائية	28.458	6.76	53.6	1	26.072	5.88	52.3	1	18.802	3.94	51.7	1
383	المنتجات الكهربائية	1.971	0.47	36.7	2	3.894	0.878	37.2	2	7.134	1.49	32.5	2
384	معدات النقل	0.512	0.12	9.5	3	2.772	0.62	10.3	3	4.48	0.939	8.5	3
385	معدات علمية ومهنية	-	-	-	-	0.773	0.17	-	-	1.17	0.245	7.1	4
	مجموع الصناعة التحويلية		428.4				623.7				622.8		

- المصدر:- دائرة الاحصاءات لعامة، التعداد الصناعي للاعوام(1980-2001).
- %(1):- الاهمية النسبية من اجمالي قطاع الصناعة التحويلية.
- %(2):- الاهمية النسبية من اجمالي القطاع المنتمية اليه.

تابع جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالاسعار الثابتة للفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1989 القيمة	1989 %(1)	1989 %(2)	1989 الترتيب	1990 القيمة	1990 %(1)	1990 %(2)	1990 الترتيب	1991 القيمة	1991 %(1)	1991 %(2)	1991 الترتيب
35	المنتجات الكيماوية والبترولية والمطاط والبلاستيك	79.689	18.94	-	-	89.752	20.8	-	-	98.63	22.63	-	-
352-351	المنتجات الكيماوية	62.685	15.01	78.6	1	70.555	16.34	78.6	1	79.09	18.15	80.1	1
353	المنتجات البترولية	4.359	1.04	5.4	3	4.459	1.03	4.9	3	3.995	0.91	4.05	3
355	منتجات المطاط	1.055	0.25	1.3	4	0.891	0.22	0.99	4	0.53	0.13	0.53	4
356	منتجات البلاستيك	11.590	2.64	14.5	2	13.847	3.21	15.4	2	15.01	3.44	15.2	2
36	المنتجات غير المعدنية	79.263	18.99	-	-	74.647	18.02	-	-	72.48	16.63	-	-
37	المنتجات المعدنية الاساسية	28.825	6.90	-	-	27.092	6.27	-	-	23.97	5.50	-	-
38	الالات والمكائن	28.135	6.82	-	-	36.652	8.51	-	-	36.68 1	8.4	-	-
382+381	المنتجات غير الكهربائية '	5.628	1.36	20.003	3	18.985	4.39	40.05	2	16.87	6.09	72.4	1
383	المنتجات الكهربائية	10.426	2.49	37.05	1	7.708	1.786	48.7	1	9.698	1.93	22.9	2
384	معدات النقل	9.443	2.26	33.5	2	9.389	2.17	2.9	4	8.415	0.04	0.567	4
385	معدات علمية ومهنية	2.638	0.64	9.37	4	0.570	0.17	8.1	3	1.697	0.34	4.05	3
	مجموع الصناعة التحويلية	521.03				474.3				472.3			

- المصدر:- دائرة الاحصاءات لعامة، التعداد الصناعي للاعوام (1980-2001).
- %(1):- الاهمية النسبية من اجمالي قطاع الصناعة التحويلية
- %(2):- الاهمية النسبية من اجمالي القطاع المنتمية اليه.

- جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة لفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1992 القيمة	1992 %(1)	1992 %(2)	1992 الترتيب	1993 القيمة	1993 %(1)	1993 %(2)	1993 الترتيب	1994 القيمة	1994 %(1)	1994 %(2)	1994 الترتيب
31	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	137.387	30.19	-	-	164.876	30.22	-	-	205.57	30.49	-	-
312+311	المواد الغذائية	50.637	11.13	36.8	2	54.501	9.99	33.05	2	79.9	11.85	38.8	2
313	المشروبات	23.641	5.19	17.2	3	36.497	6.69	22.1	3	37.622	5.58	18.3	3
314	التبغ	63.109	13.87	45.9	1	73.878	13.54	44.8	1	88.050	13.06	42.8	1
32	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	31.418	6.90	-	-	31.711	5.80	-	-	44.973	6.65	-	-
321	المنسوجات	12.382	2.72	39.4	1	12.633	2.31	39.8	1	19.581	2.90	43.5	1
322	الملابس الجاهزة	11.711	2.57	37.2	2	11.105	2.13	35.01	2	17.470	2.59	38.8	2
323	الجلود ومنتجاتها	3.241	0.72	10.3	4	2.728	0.500	8.6	4	2.825	0.41	6.2	4
324	الأحذية ما عدا المطاط والبلاستيك	4.084	0.89	12.9	3	5.245	0.96	16.5	3	5.097	0.75	11.3	3
33	الخشب و الأثاث	20.878	4.59	-	-	26.408	4.84	-	-	27.477	4.07	-	-
34	الورق والطباعة والنشر	27.925	6.13	-	-	36.757	6.73	-	-	39.008	5.78	-	-
341	الورق ومنتجاته	9.547	2.09	45.7	2	15.244	2.79	41.4	2	24.349	3.61	62.4	1
342	الطباعة والنشر	18.378	4.04	65.8	1	21.513	3.94	58.5	1	14.659	2.17	37.5	2

-المصدر :دائرة الإحصاءات العامة،التعداد الصناعي للأعوام (1980-2001).

- %(1) الأهمية النسبية من أجمالي قطاع الصناعة التحويلية .
- %(2) الأهمية النسبية من أجمالي القطاع المنتمية إلية .

تابع جدول رقم (تابع 13)

- تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة للفترة (1980-2001).

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1995 القيمة	1995 %(1)	1995 %(2)	1995 الترتيب	1996 القيمة	1996 %(1)	1996 %(2)	1996 الترتيب	1997 القيمة	1997 %(1)	1997 %(2)	1997 الترتيب
35	المنتجات الكيماوية والبترولية والمطاط والبلاستيك	166.20	23.5	-	-	163.04	25.4	-	-	198.33	28.72	-	-
352+351	المنتجات الكيماوية	105.22	14.8	63.3	1	97.946	15.2	59.9	1	118.75	17.20	59.8	1
353	المنتجات البترولية	37.988	5.37	22.8	2	50.330	7.85	30.8	2	54.720	7.92	27.5	2
355	منتجات المطاط	1.315	0.18	7.9	4	1.419	0.22	0.8	4	1.495	0.22	0.75	4
356	منتجات البلاستيك	21.677	3.06	13.04	3	13.547	2.12	8.3	3	23.360	3.38	11.7	3
36	المنتجات غير المعدنية	110.87	15.6	-	-	100.65	15.7	-	-	105.82	15.33	-	-
37	المنتجات المعدنية الاساسية	27.175	3.84	-	-	26.246	4.09	-	-	25.189	3.64	-	-
38	الالات والمكائن	69.740	9.86	-	-	49.753	7.75	-	-	59.908	8.65	-	-
382+381	المنتجات غير الكهربائية	46.085	6.52	66.08	1	34.442	5.37	69.2	1	41.193	5.96	68.7	1
383	المنتجات الكهربائية	13.920	1.97	19.9	2	11.406	1.78	22.9	2	10.344	1.49	17.2	2
384	معدات النقل	8.546	1.16	11.8	3	2.910	0.45	5.8	3	6.533	0.94	10.9	3
385	معدات علمية ومهنية	1.489	0.21	2.1	4	0.995	0.15	1.9	4	1.838	0.26	3.06	4
	مجموع الصناعة التحويلية	701.9				640.09				698.3			

- المصدر:- دائرة الاحصاءات لعامة، التعداد الصناعي للاعوام (1980-2001).
- %(1):- الأهمية النسبية من اجمالي قطاع الصناعة التحويلية.
- %(2):- الأهمية النسبية من اجمالي القطاع المنتمية اليه.

تابع جدول رقم (تابع 13)

تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالاسعار الثابتة للفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمز ISIC Code	النشاط الصناعي	1998 القيمة	1998 %(1)	1998 %(2)	1998 الترتيب	1999 القيمة	1999 %(1)	1999 %(2)	1999 الترتيب	2000 القيمة	2000 %(1)	2000 %(2)	2000 الترتيب
35	المنتجات الكيماوية والبترولية والمطاط والبلاستيك	221.962	30.49	-	-	237.865	30.18	-	-	226.370	27.25	-	-
352+351	المنتجات الكيماوية	148.84	20.29	66.7	1	157.954	20.04	66.4	1	145.967	17.58	64.4	1
353	المنتجات البترولية	53.690	7.35	24.1	2	55.004	6.98	23.1	2	55.421	6.67	24.4	2
355	منتجات المطاط	0.86	0.12	0.38	4	0.715	0.09	0.3	4	0.911	0.11	0.4	4
356	منتجات البلاستيك	19.328	2.64	8.7	3	24.192	3.07	10.1	3	24.071	2.89	10.6	3
36	المنتجات غير المعدنية	94.260	12.91	-	-	106.369	13.50	-	-	104.999	12.64	-	-
37	المنتجات المعدنية الاساسية	25.714	3.52	-	-	32.032	4.06	-	-	39.223	4.72	-	-
38	الالات والمكائن	63.422	8.68	-	-	65.386	8.28	-	-	73.790	8.86	-	-
382+381	المنتجات غير الكهربائية	43.134	5.91	68.01	1	44.177	5.60	67.5	1	49.636	5.97	67.2	1
383	المنتجات الكهربائية	14.779	2.02	23.3	2	12.495	1.58	19.1	2	15.330	1.84	20.7	2
384	معدات النقل	3.724	0.51	5.8	3	6.103	0.77	9.3	3	6.291	0.75	8.5	3
385	معدات علمية ومهنية	1.785	0.24	2.8	4	2.611	0.33	3.9	4	2.533	0.30	3.4	4
	مجموع الصناعة التحويلية		737.7				795.07				839.2		

- المصدر:- دائرة الاحصاءات لعامة، التعداد الصناعي للاعوام(1980-2001).
- %(1):- الاهمية النسبية من اجمالي قطاع الصناعة التحويلية.
- %(2):- الاهمية النسبية من اجمالي القطاع المنتمية اليه.

- تابع جدول رقم (تابع 13)

تطور القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة للفترة (1980-2001)

(مليون دينار)

الرمزISIC Code	النشاط الصناعي	2001			
		القيمة	%(1)	%(2)	الترتيب
35	المنتجات الكيماوية والبترولية والمطاط والبلاستيك	237.30	26.53	-	-
352+351	المنتجات الكيماوية	151.72	16.97	63.9	1
353	المنتجات البترولية	55.22	6.17	23.2	2
355	منتجات المطاط	0.89	0.09	0.37	4
356	منتجات البلاستيك	29.47	3.	12.5	3
36	المنتجات غير المعدنية	119.94	13.41	-	-
37	المنتجات المعدنية الأساسية	44.30	4.95	-	-
38	الآلات والمكائن	83.99	9.38	-	-
382+381	المنتجات غير الكهربائية	57.13	6.39	68.02	1
383	المنتجات الكهربائية	15.56	1.74	18.52	2
384	معدات النقل	8.64	0.96	10.28	3
385	معدات علمية ومهنية	2.66	0.29	3.16	4
	مجموع الصناعة التحويلية	910.9			

- المصدر:- دائرة الإحصاءات لعامة، التعداد الصناعي للأعوام(1980-2001)
- %(1):- الأهمية النسبية من إجمالي قطاع الصناعة التحويلية.
- %(2):- الأهمية النسبية من إجمالي القطاع المنتمية إليه.